

تأليف

قاسم علي سعد

دار البشائر الإسلامية

الطبعة الأولى
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان - ص.ب: ٥٩٥٥ - ١٤

هذا الكتاب في الأصل قسم من رسالة الماجستير، التي أعدها المؤلف بعنوان «منهج الذهبي وموارده في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال».



الافتتاحية

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له هدى للرشاد وفطر على السبيل الأقوم، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله وصفيه المُكْرم، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد فقد انْتَدب جماعة من العلماء المتأخرين للتصنيف في علم الجرح والتعديل، ونهدوا لبحث مسائله، وشرح قواعده، لكنهم ـ مع الجهد الواسع الذي بذلوه ـ لم يحيطوا به بحثاً وعلماً، وذلك لبعد غوره، وسعة أفقه، وتشعب طرقه، مما يستلزم مواصلة البحث الجاد لكشف ما فات أولئك المصنفين من دقائق هذا العلم ولطائفه.

وهذه الدراسة التي قمت بها تعتبر لبنة متواضعة، أرجو أن تكون من تلك اللبنات الصالحة التي انتظمت في سلك هذا العلم، وقد اقتصرت فيها على بعض الموضوعات المهمة، والمباحث التي تمس الحاجة إليها، مراعياً أن يكون لكتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للحافظ الذهبي الكِفْل الأكبر، والنصيب الأوفر في عرضها، ودراستها، وتحليل مسائلها.

ويقوم نظام هذا البحث على مقدمة، وثلاثة فصول:

فالمقدمة اشتملت على بيان موجز لأهمية علم الجرح والتعديل، واختصاص هذه الأمة به، والأسباب الموجبة لتصدي الأئمة للبحث عن أحوال الرواة وتمييز درجاتهم، وزمن ابتداء الجرح والتفتيش عن الرجال.

أما الفصل الأول ففيه: ذكر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها، وقد افتتحته ببيان المراحل التي أدت إلى ضبط هذه المراتب وتحريرها وتنظيمها، ثم شرعت في عرض مراتب ألفاظ التعديل، وأتبعتها بمراتب ألفاظ التجريح، وختمت كل قسم بذكر أحكام أهله من حيث الاحتجاج وعدمه، ثم عقدت مبحثاً يبرز أهمية معرفة مخارج أقوال أهل الجرح والتعديل، وضرورة نقل ألفاظهم بتمامها لأن تجريحهم وتعديلهم قد يكون نسبياً لا يراد منه الجرح والتعديل المطلق، وأعقبت هذا المبحث بذكر مراتب ألفاظ الجرح والتعديل حسب تنظيم الذهبي لها، ثم التقطت أصول تلك الألفاظ من تراجم ميزان الاعتدال وعرضتها مرتبة ومهذبة، وعمدت في نهاية هذا الفصل إلى جمع كثير من ألفاظ وإشارات الأئمة في الجرح والتعديل مع ذكر معانيها، ومقاصد قائليها، وهي لا تفهم إلا مع شرحها وتفسيرها.

وأما الفصل الثاني فموضوعه: تقسيم من تكلم في الرجال، وأنهم على ثلاثة أقسام:

قسم: متشدد ومتعنت: منهم يحيى القطان، وأبو حاتم الرازي.

وقسم: متساهل ومتسمح: منهم الترمذي، وأبو عبدالله الحاكم.

وقسم: معتدل منصف: منهم أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة الرازي.

وأما الفصل الثالث ــ وهو الأخير ــ فعنوانه: شروط الجارح والمعدل وآدابهما، وقد أجملت الشروط في فقرتين رئيستين هما: القوة في العلم، والمتانة في الدين.

وقد أبان هذا الفصل عن النزاهة العالية، والإنصاف القويم اللذين تحلى بهما أئمة هذا الفن، حيث جعلوا حفظ الدين والذب عنه فوق كل اعتبار، فلم تمنعهم وشائج الأرحام، ولا مودة السلطان، ولا سبائك الذهبان عن الصدق في النقد، والإخلاص في الجرح والتعديل.

والله اللطيف أسأل أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن، ويعصمني به من البلاء في العاجلة، ويجعله ثَقَلاً تَقَر عيناي به يوم الدين، فهو سبحانه ولي الإجابة، لا ولي غيره، ولا مرجو سواه.

وصلى الله وسلم على النبي الأمي الكريم وعلى آله وصحبه.

وكتبــه

قاسم علي سعد

في قرية المغيرية من جبل لبنان

١٢ من شهر رجب الحرام سنة ١٤٠٧

المقـدمــة

نبذة عامة عن علم الجرح والتعديل، وأهميته، وفائدته، واختصاص هذه الأمة به

علم الإسناد هو أصل علوم الإسلام، ومدار ثبوت الأحكام، به حفظ الله تعالى دينه من التحريف والتبديل، وصانه من الدَّخل والتحوير، فبقي غضاً طرياً كأنه الساعة نزل.

قال الحاكم: «لولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه، بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تَعَرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتراً»(١).

والإسناد أحد تلك الخصائص التي امتازت بها هذه الأمة على غيرها.

قال ابن الصلاح: «أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة»(٢).

وقال القسطلاني: «قال أبو بكر محمد بن أحمد ــ (يعني ابن الخاضبة الحافظ محدث بغداد): بلغني أن الله خصّ هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها من الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعراب»(٣).

وحكى السيوطي(٤) مثل هذا عن أبي علي الجياني الغساني الأندلسي عصري ابن الخاضبة.

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص ٦.

(٢) علوم الحديث، ص ٢٣١.

(٣) المواهب اللدنية ٥/٣٩٥.

(٤) تدريب الراوي، ص ٣٥٩.

ولابن حزم في بيان هـذه الخصيصة بحث نفيس مفصـل، اختصره السيوطي فقال: «قال ابن حزم: نقْل الثقة عن الثقة يبلغ به النبـي ﷺ مع الاتصال، خص الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، لكن لا يقربون فيه من موسى قربنا من محمد ﷺ، بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً (في أزيد من ألف وخمس مئة عام) وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه.

قال: وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب أو مجهول العين فكثير في نقل اليهود والنصارى.

قال: وأما أقوال الصحابة والتابعين فلا يمكن اليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبـي أصلاً ولا إلى تابع له، ولا يمكن النصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص»[1]. انتهى، مع زيادة ما بين القوسين من كتاب الفصـل في الملل والأهواء والنحل[2]، لابن حزم.

ولم تكن هذه المزية مطلقة للأمة الإسلامية، بل اختص بها أهل السنة والجماعة دون الرافضة وغيرهم من طوائف البدع، قال ابن تيمية: «الإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصـائص الإسلام، ثم هـو في الإسلام من خصائص أهل السنة، والرافضة من أقلّ الناس عناية به، إذ كانوا لا يصدقون إلا بمـا يوافق أهـواءهم، وعلامـة كذبـه أنه يخـالف هـواهم، ولهـذا قـال عبدالرحمن بن مهدي: أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»[3].

---

(١) تدريب الراوي، ص ٣٥٨ ــ ٣٥٩.
(٢) ٢/٨٢ ــ ٨٥، وانظره ففيه تفصيل مهم.
(٣) منهاج السنة النبوية ٤/١١.

والإسناد[1] هو المنظار السليم الذي يُميَّز به بين الحق والباطل، وبين الصدق والزيف، وبين الصحيح والبهرج.

ولم تكن الأمة في عهد نبيها محمد ﷺ وأبـي بكر وعمر وعثمان، بحاجة إلى هذا المِكبح، لأنها امتثلت شرع الله واحتكمت له، ولم تَتَعَدَّ حدوده فلا جموح ولا جنوح.

فقد كان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم عدولاً بتعديل صاحب الشرع، ثم باتفاق الأمة على ذلك، لا يتهمون بخيانة أو كذب، أو غش أو خديعة، بل هم أكرم من أن يذكر ذلك في حقهم لينفى.

وقد كان عامة الصحابة أيضاً أهل إتقان[2] وتثبت، وكيف لا يكونون كذلك وهم الذين عايشوا المصطفى ﷺ بالليل والنهار، ورافقوه في الحضر والأسفار، سامعين كلامه، ومشاهدين أفعاله، وممتثلين أوامره، ومجتنبين نواهيه،

---

(١) وقد اهتم الأئمة ــ في نقدهم ــ بالمتن كاهتمامهم بالسند، لكن لما كان الأمر هنا متعلقاً بالإسناد، قصرت الكلام عليه.

(٢) وهذا لا يخرج الصحابة الكرام عن طبيعتهم البشرية من الخطأ والوَهْم والنسيان، وسيأتي في آخر مراتب التعديل أن أنس بن مالك رضي الله عنه سئل عن مسألة فقال: سلوا مولانا الحسن فإنه غاب وحضرنا، وحفظ ونسينا.

كما روى مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل، باب: من فضائل علي بن أبـي طالب رضي الله عنه ٤/١٨٧٣، حديث رقم ٣٦ بسنده إلى «يزيد بن حَيَّان قال: انطلقت أنا وحصين بن سَبْرة، وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم، فلما جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، ورأيت رسول الله ﷺ، وسمعت حديثه، وغزوت معه، وصليت خلفه، لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، حدثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله ﷺ، قال: يا ابن أخي، والله لقد كَبُرت سني، وقدُم عهدي، ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله ﷺ فما حدثتكم فاقبلوا وما لا فلا تكلفونيه».

وروى ابن عدي في كامله ١/٦٤ بسنده عن عطاء قال: «عن ابن عباس أن النبـي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم، قال: وقال سعيد بن المسيب: وهم ابن عباس، وإن كانت خالته، ما تزوجها النبـي ﷺ إلا بعدما حلّ».

وغيرها من الأمثلة.

فضلاً عن الاصطفاء الذي حباهم به ربنا جلت حكمته ليحملوا لواء الإسلام، ويستعمروا الأرض تحت رايته.

ولما انتهت خلافة أمير المؤمنين عثمان باستشهاده رضي الله عنه، وحصل ما حصل من خلاف، وجد أعداء الإسلام أرضاً خصبة لإذكاء نار العداوة، وإحكام الخلاف بين المسلمين، ورأوا أن أسلم الطرق لذلك هو الانتساب إلى الإسلام والنقض من داخله بالدس في الشريعة، فراح هؤلاء الأدعياء ينفثون سمومهم في قلب هذه الأمة بالأكاذيب والأراجيف ووضع الحديث على رسول الله ﷺ في نصرة فريق على فريق، وتفضيل فرقة على أخرى، وراج أمرهم على كثير من الفئام والعوام، فضل من ضل، وغوي من غوى.

لكن الله سبحانه وتعالى الذي تكفل بحفظ هذا الدين، هيأ لقمع هذا الفساد وبتره أئمة يهدون إلى الحق، ويظهرون تخرص هؤلاء المنافقين، ويردون كيدهم في نحورهم، ويدفعون مكرهم في صدورهم، وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال.

ففضح هؤلاء الجهابذة أمر هؤلاء الخبثة، وكشفوا سترهم، وأبانوا عُوارهم وفساد طويتهم، وأظهروا للأمة كذب كثير من الأحاديث المنسوبة إلى رسول الله ﷺ زوراً وبهتاناً، وطالبوا بالأسانيد، وفتشوا عن أحوال رجالها، فقد روى مسلم في مقدمة[1] صحيحه ــ واللفظ له ــ، والترمذي في علله[2] الملحقة بجامعه، والرامهرمزي في المحدث الفاصل[3]، والجوزجاني في معرفة الرجال[4]، والخطيب في الكفاية[5]، وابن حبان في مقدمة[6] المجروحين،

(١) ص ١٥.
(٢) ١/٥١ مع شرح العلل لابن رجب.
(٣) ص ٢٠٨ ــ ٢٠٩.
(٤) ورقة ٣ ب.
(٥) ص ١٩٦.
(٦) ص ٨٢.

بأسانيدهم إلى عاصم الأحول عن ابن سيرين قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

وكان سؤالهم عن الإسناد ـ بالتحديد ـ في زمن المختار ابن أبي عبيد الثقفي، الكذاب، المارق، الهالك سنة سبع وستين، والذي كان يعطي العطاء الكبير للوضاعين ليرووا له في تقوية أمره، فقد روى الخطيب في جامعه بسنده عن خيثمة بن عبدالرحمن قال: «لم يكن الناس يسألون عن الإسناد حتى كان زمن المختار، فاتهموا الناس»(١).

وقال ابن رجب: «روى الإمام أحمد عن جابر بن نوح، عن الأعمش، عن إبراهيم قال: «إنما سئل عن الإسناد أيام المختار»، وسبب هذا أنه كثر الكذب على علي في تلك الأيام.

كما روى شَريك عن أبي إسحاق، سمعت خزيمة بن نصر العبسي أيام المختار وهم يقولون ما يقولون من الكذب، وكان من أصحاب علي قال: ما لهم قاتلهم الله، أي عصابة شانوا، وأي حديث أفسدوا.

وروى يونس عن أبي إسحاق عن صِلَة بن زُفر العبسي قال: قاتل الله المختار، أي شيعة أفسد، وأي حديث شان، خرجه الجوزجاني(٢) وقال: كان المختار يعطي الرجل الألف دينار والألفين على أن يروي له في تقوية أمره حديثاً»(٣).

وقد أدى هذا الفساد من المختار وحزبه إلى الاحتياط التام من قبل متأخري الصحابة، وكبار التابعين، وشدّةِ التوقي في قبول الأحاديث، وخير ما يصور هذا الأمر ما رواه مسلم بسنده عن مجاهد قال: «جاء بُشير العدوي إلى

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/١٣٠.

(٢) معرفة الرجال ورقة ٤ ب.

(٣) شرح علل الترمذي ١/٥٢ ـ ٥٣.

ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن ـ (أي لا يستمع ولا يصغي) ـ لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع!! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذَّلول[1]، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»[2].

وكان كلما بعد العهد كثر الوضع والوضاعون، وفشا الكذب والكذابون، مما حدا بالتابعين ومن بعدهم إلى إحكام الشدة في التوقِّي، وحرصوا على عدم سماع الأحاديث إلا بأسانيدها ليميزوا الغث من السمين، والموثوق من الظنين، والخرز من الدر الثمين، وأرشدوا الناس إلى العناية بالإسناد، وأنه من الدين.

فقد روى مسلم في مقدمة[3] صحيحه ـ واللفظ له ـ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[4]، والرامهرمزي في المحدث الفاصل[5]، وابن حبان في مقدمة[6] المجروحين، وابن عدي في مقدمة[7] الكامل، والخطيب في الجامع[8]، وفي الكفاية[9] بأسانيدهم إلى محمد بن سيرين قال: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم»، وروى بعض هؤلاء هذا عن غير ابن سيرين أيضاً من الصحابة والتابعين.

---

(١) قال النووي في شرح مقدمة مسلم ١/ ٨٠: «أصل الصعب والذلول في الإبل، فالصعب العسر المرغوب عنه، والذلول السهل الطيب المحبوب المرغوب فيه، فالمعنى سلك الناس كل مسلك مما يحمد ويذم».

(٢) ص ١٣.

(٣) ص ١٤.

(٤) ١/١/١٥.

(٥) ص ٤١١.

(٦) ص ٢١.

(٧) ص ١٥٥ ـ ١٥٧.

(٨) ١/ ١٢٩.

(٩) ص ١٩٧.

وروى مسلم في مقدمة[1] صحيحه أيضاً ــ واللفظ له ــ، والترمذي في علله الملحقة بجامعه[2]، والذهبي في تذكرة الحفاظ[3]، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[4]، وابن حبان في مقدمة[5] المجروحين، والحاكم في معرفة علوم الحديث[6]، والرامهرمزي في المحدث الفاصل[7]، والخطيب في الكفاية[8] وفي تاريخ بغداد[9] بأسانيدهم إلى عبدالله بن المبارك قال: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ــ (وزاد الترمذي، والخطيب، والذهبي) ــ: فإذا قيل له من حدثك؟ بقي»، أي بقي[10] ساكتاً مفحماً.

وساق ابن حبان بسنده إلى الثوري قال: «الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟»[11].

وبسنده إلى شعبة قال: «كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خِطام»[12].

---

(١) ص ١٥.
(٢) ١/٥٦ مع شرح ابن رجب.
(٣) ٣/١٠٥٤.
(٤) ١/١/١٦.
(٥) ص ٢٦.
(٦) ص ٦.
(٧) ص ٢٠٩.
(٨) ص ٥٥٨.
(٩) ٦/١٦٦.
(١٠) وكانت هذه العبارة بهذا المعنى شائعة في ذلك الوقت، ففي مقدمة الجرح والتعديل ص ٢٩٣: «حدثنا أحمد بن سلمة النيسابوري قال: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأصحابنا فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة، فيقول يحيى بن معين من بينهم: وطريق كذا، فأقول: أليس قد صح هذا بإجماع منا، فيقولون: نعم، فأقول: ما مراده؟ما تفسيره؟ ما فقهه؟ فيبقون كلهم إلا أحمد بن حنبل».
(١١) مقدمة المجروحين ص ٢٧.
(١٢) المصدر السابق، ص ٢٧.

وقال الشافعي: «قال سفيان بن عيينة: حدَّث الزهري يوماً بحديث فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزهري: أترقى السطح بلا سلّم؟!»[1].

وروى الخطيب[2] مثل ذلك عن ابن المبارك.

وساق الحاكم بسنده إلى بقية قال: «حدثنا عتبة بن أبي حكيم أنه كان عند إسحاق بن أبي فروة، وعنده الزهري قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة، ما أجرأك على الله، لا تُسند حديثك؟! تُحدثنا بأحاديث ليس لها خُطُم، ولا أَزِمّة[3]»[4].

فهذا كله دليل بيّن على اهتمام الأولين من الأئمة بالإسناد، وفحص الرجال، والتنقيب عنهم وبيان العدل الضابط منهم من غيره.

ابتداء الجرح والتفتيش عن الرجال

إن المتأمل للحِقْبة الأولى الممتدة من عصر النبوة إلى عهد التابعين، يجد صدور عبارات قليلة جداً في الجرح عن مقام[5] النبوة ﷺ وعن أصحابه في عصره الشريف، وزاد هذا الأمر شيئاً في عهد الخلفاء الراشدين[6] وأوائل عهد بني أمية، فأم المؤمنين عائشة وَهّمت عدداً من الصحابة كأمير المؤمنين عمر[7] بن

(١) شرح العلل ١/٥٨ ـ ٥٩.
(٢) الكفاية ص ٥٥٨.
(٣) والخُطم جمع خِطام، والأزمة جمع زمام، والزمام هو الخطام، والخطام هو الحبل الذي يقاد به البعير.
(٤) معرفة علوم الحديث ص ٦، وانظر مقدمة الكامل ص ٧٠، والكفاية ص ٥٥٦.
(٥) انظر مثلاً: الكفاية للخطيب ص ٨٤ ـ ٨٧، ومقدمة المجروحين لابن حبان ص ١٨ وغيرهما.
(٦) لكن تلك الجروح كانت نسبية لا تأثير لها على مقام الصحابة الرفيع سواء من ناحية عدالتهم أو ضبطهم، بل يرجع غالبها إلى الاجتهاد.
(٧) انظر الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة ص ٧٦ و ص ٨٣ ـ ٨٤.

الخطاب، وابنه عبدالله[1]، وابن عباس[2]، وأبي سعيد الخدري[3]، وعبدالله بن مسعود[4]، وعبدالله بن عمرو بن العاص[5]، وأبي هريرة[6]، وأبي الدرداء[7]، وجابر بن عبدالله[8] وغيرهم.

وابنُ عباس[9] كذب نوفاً البكالي، وعبادةُ بن[10] الصامت كذب أبا محمد، وأنسُ بن مالك[11] كذب فلاناً من الناس، وغيرهم.

ثم تكلم في الجرح التابعون كباراً وصغاراً، فسعيد بن المسيب[12] وهَم ابن عباس، وكذّب عطاء الخراساني[13]، وعكرمة[14]، كما كذّب عكرمة أيضاً سعيدُ بن جبير[15]، وعطاء بن أبي رباح[16]، ومحمد بن سيرين[17]، والشعبي

---

(١) الإجابة، ص ١٠٢ ــ ١٠٤ و ١٠٨ ــ ١٠٩.
(٢) المصدر السابق ص ١٠٠.
(٣) المصدر السابق ص ١٣٢.
(٤) المصدر السابق ص ١٣٣.
(٥) المصدر السابق ص ١١١.
(٦) المصدر السابق ص ١١٢، و ١١٤ و ١١٨ و ١٢٠ ــ ١٢٣.
(٧) انظر مقدمة الكامل ص ٦٣.
(٨) انظر الإجابة ص ١٤٥.
(٩) انظر صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما يستحب للعالم إذا سئل: أي الناس أعلم؟ الحديث رقم ١٢٢، ١/٢١٧ ــ ٢١٨ مع فتح الباري، وانظر صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل الخضر، حديث رقم ١٧٠، ٤/١٨٤٧.
(١٠) انظر سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب فيمن لم يوتر، حديث رقم ١٤٢٠، ٢/٦٢.
(١١) انظر مقدمة الكامل ص ٦٣.
(١٢) انظر مقدمة الكامل ص ٦٤.
(١٣) المصدر السابق ص ٦٤.
(١٤) المصدر السابق ص ٦٤ ــ ٦٥.
(١٥) المصدر السابق ص ٦٥، وعبارات التكذيب المذكورة عن الصحابة والتابعين محمولة على الإخبار بما هو باطل في نفس الأمر أي الخطأ.
(١٦) المصدر السابق ص ٦٦.
(١٧) المصدر السابق ص ٦٧.

تكلّم[1] في قتادة، وسعيد بن جبير[2] خطّأ نافعاً مولى ابن عمر، وأيوب السختياني جرح عدداً من الرواة. ومن أقواله في التكذيب: «فلان يزيد في الرقم»[3].

قال الترمذي: «وقد عاب من لا يفهم على أصحاب الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال: منهم الحسن البصري، وطاوس قد تكلما في معبد الجهني، وتكلم سعيد بن جبير في طلق بن حبيب، وتكلم إبراهيم النخعي، وعامر الشعبي في الحارث الأعور، وهكذا رُوي عن أيوب السختياني وعبدالله بن عون و . . . وغيرهم»[4].

وقد شرح الذهبي حال العهود الأولى للمجرِّحين والمعدِّلين، وبيّن أسباب قلة المجروحين وقلة الجرح فيها فقال: «أوّل من زكّى وجرّح عند انقراض عصر الصحابة الشعبي وابن سيرين ونحوهما، حُفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين، وسبب قلة الضعفاء في ذلك الزمان: قلة متبوعيهم من الضعفاء، إذ أكثر المتبوعين صحابة عدول، وأكثرهم من غير الصحابة، بل عامتهم: ثقات صادقون، يَعُون ما يروون، وهم كبار التابعين فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال كالحارث الأعور، وعاصم بن ضَمْرة، ونحوهما، نعم فيهم عدة من رءوس أهل البدع من الخوارج والشيعة والقدرية، نسأل الله العافية كعبدالرحمن بن مُلجم، والمختار بن أبي عبيد الكذاب، ومعبدٍ الجهني، ثم كان في المئة الثانية في أوائلها جماعة من الضعفاء من أوساط التابعين وصغارهم ممن تكلم فيهم من قبل حفظهم أو لبدعة فيهم كعطية العوفي، وفرقد السَّبخي، وجابرٍ الجعفي، وأبي هارون العبدي، فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين ومئة تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق

(١) مقدمة الكامل ص ٦٨.

(٢) المصدر السابق ص ٦٥.

(٣) المصدر السابق ص ٧٣.

(٤) العلل الملحقة بالجامع ٤٣/١ مع شرحها لابن رجب.

والتضعيف، فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، وضعف الأعمشُ جماعة، ووثق آخرين»[1].

ويعتبر الشعبي ومحمد بن سيرين أول من فتّش عن الأسانيد والرجال، قال ابن رجب: «وابن سيرين رضي الله عنه هو أول من انتقد الرجال، وميّز الثقات من غيرهم، قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه: أي لا، قال يعقوب: وسمعت علي بن المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديث، ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحداً أول منه، محمد بن سيرين ثم كان أيوب وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيى بن سعيد، وعبدالرحمن»[2].

وساق الرامهرمزي بسنده إلى القطان قال: «عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن الربيع بن خُثيم قال: من قال لا إله إلا الله وحده... - (الحديث) -.

قال الشعبي: فقلت: من حدثك؟ قال عمرو بن ميمون، وقلت: من حدثك؟، فقال: أبو أيوب صاحب رسول الله ﷺ، قال يحيى بن سعيد: وهذا أول ما فتش عن الإسناد»[3].

وقام بهذا الأمر بعد الشعبي وابن سيرين أيوب السختياني، وعبدالله بن عون، ثم بعدهما شعبة بن الحجاج، وما أدراك ما شعبة، لقد كان أمة وحده في التنقيب عن أحوال الرجال، والتوسع في تفتيش الأسانيد، قال ابن رجب: «شعبة بن الحجاج هو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم»[4].

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٩ ـ ١٦٢.
(٢) شرح العلل ٥٢/١.
(٣) المحدث الفاصل ص ٢٠٨.
(٤) شرح العلل ٧٢/١.

وساق الخطيب بسنده إلى صالح جزرة قال: «أول من تكلم في الرجال شعبة، ثم تبعه يحيى القطان، ثم بعده أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين»[1].

ولإبانة دقة أبي بسطام في التنقيب والبحث. أذكر هذه الحكاية: روى الرامهرمزي في المحدث الفاصل[2] ــ واللفظ له، وابن حبان في مقدمة[3] المجروحين، وابن عبدالبر في مقدمة التمهيد[4]، والخطيب في الرحلة في طلب الحديث[5]، وفي الكفاية[6]، وابن المفضل في الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين[7] بأسانيدهم إلى أبي الحارث نصر بن حماد الوراق قال: «كنا بباب شعبة نتذاكر الحديث فقلت: حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عطاء عن عقبة بن عامر قال: كنا في عهد رسول الله ﷺ نتناوب رعاية الإبل فرحت ذات يوم ورسول الله ﷺ جالس وحوله أصحابه، فسمعته يقول: من توضأ فأحسن الوضوء. . . ــ (الحديث) ــ، قال: فسمعني شعبة، فخرج إليّ فلطمني لطمة ثم دخل ثم خرج، فقال: ما له يبكي؟ فقال عبدالله بن إدريس: لقد أسأت إليه، فقال ــ (أي شعبة) ــ: أما تسمع ما يحدث عن إسرائيل، عن أبي إسحاق عن عبدالله بن عطاء عن عقبة بن عامر؟ قال: لا، وغضب، وكان مسعر بن كدام حاضراً فقال لي مسعر: أغضبت الشيخ، فقلت: ما له؟ ليصححن لي هذا الحديث، أو لأسقطن حديثه، فقال مسعر: عبدالله بن عطاء بمكة، فرحلت إليه لم أرد الحج إنما أردت الحديث، فلقيت عبدالله بن عطاء

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٠١/٢، قلت: وقول صالح جزرة: «أول من تكلم في الرجال شعبة»، يعني أول من تصدى لذلك واعتنى به، وإلا فقد سبقه كثير من الصحابة والتابعين، بل هو ثابت عن الرسول ﷺ وسيأتي في ص ١٠٧ بيان هذا القصد لصالح جزرة من ابن الصلاح فارتقبه.

(٢) ص ٣١٣ ــ ٣١٥.

(٣) ص ٢٨ ــ ٣٠.

(٤) ص ٤٨ ــ ٥٠.

(٥) ص ١٤٨ ــ ١٥٣.

(٦) ص ٥٦٦ ــ ٥٦٧.

(٧) ورقة ١٣ أ ــ ١٤ ب.

فسألته فقال: سعد بن إبراهيم حدثني، فقال لي مالك بن أنس: سعد بن إبراهيم بالمدينة لم يحج العام، فدخلت المدينة فلقيت سعد بن إبراهيم فسألته فقال: الحديث من عندكم، زياد بن مخراق حدثني فقلت: أي شيء هذا الحديث؟! بينا هو كوفي، صار مكياً، صار مدنياً، صار بصرياً، فدخلت البصرة فلقيت زياد بن مخراق فسألته فقال: ليس هذا من بابتك، قلت: بلى، قال: لا تريده، قلت: أريده، قال: شهر بن حوشب حدثني عن أبي ريحانة عن عقبة بن عامر، قال: فلما ذكر لي شهراً قلت: دمّر علي هذا الحديث لو صح[1] لي هذا الحديث كان أحب إلي من أهلي ومن مالي ومن الدنيا كلها».

فرحم الله شعبة، ومن مثل شعبة؟! لم يترك في التوقي والتثبت والنظر في أحوال الرجال سبباً إلا سلكه، ولا معبراً إلا قطعه، ورحم الله وكيعاً، حيث قال: «إني لأرجو أن يرفع الله لشعبة درجات في الجنة بذبّه عن رسول الله ﷺ»[2].

ثم خَلَفَ شعبةَ في هذا الشأن يحيى بن سعيد القطان، وعبدُالرحمن بن مهدي، قال الذهبي: «ابن مهدي والقطان قد انتدَبا لنقد الرجال وناهيك بهما جلالة ونبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جرحاه لا يكاد ـ والله ـ يندمل جُرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقاً كثيراً وضعفا آخرين»[3].

ثم خلفهما يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وطبقتهما، وقد كان يحيى إليه المنتهى في التوسع في نقد الرجال، قال ابن رجب: «ابن معين الإمام المطلق في الجرح والتعديل، وإلى قوله في ذلك يرجع الناس، وعلى كلامه فيه يعولون...

---

(1) قصد شعبة صحة السند المذكور لأن هذا الحديث له أصل صحيح من رواية عقبة بن عامر أيضاً، أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة، باب الذكر المستحب عقب الوضوء، حديث رقم ١٧، ١/٢٠٩.

(2) مقدمة المجروحين لابن حبان ص ٣١.

(3) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٦٧.

وكان يوسع القول في الجرح ولا يحابي أحداً، بل يصدع به في وجه صاحبه»[1].

وقد قيض الله لابن معين وابن حنبل تلامذة نجباء، وأصحاباً نبلاء، دونوا كلامهما في الرجال، وحفظوا أقوالهما في الجرح والتعديل.

ثم جاءت طبقة أخرى وهي طبقة البخاري، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين[2].

□ □ □

---

(١) شرح العلل ١/٢١٨ ـ ٢١٩.

(٢) ولست هنا في معرض ذكر طبقات النقاد، لكني أذكر أهم المؤلفات التي بينت تلك الطبقات أو بعضها وهي:

(أ) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي ص ١٦٢ ـ ٢١٣.

(ب) المتكلمون في الرجال للسخاوي ص ٨٦ ـ ١٢٩.

(ج) الرد الوافر لابن ناصرالدين ص ١٤ ـ ١٨.

(د) مقدمة الطبقات الكبرى للسبكي ص ٣١٤ ـ ٣١٨.

(هـ) مقدمة المجروحين لابن حبان ص ٣٩ ـ ٤٠ و٥٢ و٥٤ و٥٧.

(و) مقدمة الكامل لابن عدي ص ٦١ ـ ١٤٧.

الفصل الأول

مراتب ألفاظ الجرح والتعديل وأحكامها

ألفاظ الجرح والتعديل كثيرة جداً، بحيث يتعذر حصرها وجمعها، وهي أيضاً متعددة المراتب والدرجات، كما أن منها ما يفهم من اللغة، ومنها ما يدرك بالتتبع والاستقراء، ومنها المصطلحات الخاصة التي لا يتوصل إليها إلا بالنص من قائلها على معناها أو من غيره، ومنها غير ذلك.

والمتتبع لكتب الجرح والتعديل، وخاصة الموسعة، يرى في طياتها تفسيراً لكثير من العبارات، أو بياناً لمراتبها من القبول والرد، أو ذكراً لبعض تقسيماتها، وهذا متعذر المعرفة على كثير من الناس، لذا كانت الحاجة ماسة إلى وضع قواعد كلية لمراتب تلك الألفاظ وبيان أحكامها.

وأئمتنا السابقون رضوان الله عليهم لم يكونوا بحاجة إلى تلك الضوابط، لسيلان حفظهم، وجودة فهمهم، وغزارة علمهم، ولكن بعد أن اعتمد الناس على الكتاب، واستهانوا بالحفظ، أصبحوا بحاجة شديدة لذلك.

وعلماؤنا الأوائل مع ما سبق حكايته عنهم، كانت تصدر عنهم قواعد منظمة لمراتب الرواة ومراتب ألفاظ الجرح والتعديل عفوياً مع أحكامها لا يريدونها لنفسها، ومن هذه أخذ المتأخرون ترتيبها وتنظيمها وإحكامها، والمتأمل في كتاب الكفاية للخطيب يرى أمثلة عدة على ذلك عن عدد من الأئمة، وذلك في بابي «ترك الاحتجاج بمن كثر غلطه» و«فيمن رجع عن حديث غلط فيه وكان الغالب على روايته الصحة أن ذلك لا يضره».

وأذكر هنا مثالاً واحداً منها، وهو:

ما ساقه الخطيب بسنده إلى ابن مهدي قال: «الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يَهِم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوَهَم، فهذا يترك حديثه»(١).

كما أن بعض أصحاب الكتب المعتمدة لما ذكروا مناهجهم في تآليفهم تعرضوا لذكر ذلك، وقد وجدت تنظيماً حسناً لطبقات المجروحين وأحكامها في كتاب الجوزجاني حيث قال: «وسأصفهم على مراتبهم ومذاهبهم:

- منهم الزائغ عن الحق، كذاب في حديثه.
- ومنهم الكذاب في حديثه لم أسمع عنه ببدعة، وكفى بالكذب بدعة.
- ومنهم زائغ عن الحق صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه إذ كان مخذولاً في بدعته مأموناً في روايته، فهؤلاء عندي ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف إذا لم يقو به بدعته فيتهم عند ذلك.
- ومنهم الضعيف في حديثه غير سائغ لذي دين أن يحتج بحديثه وحده إلا أن يقويه حديث من هو أقوى منه فحينئذ يعتبر به»(٢).

بيد أن أول من قسم مراتب ألفاظ الجرح والتعديل، وبين أحكامها بدقة وإتقان، هو الإمام أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم في كتابه الجليل «الجرح والتعديل» فشهد له من بعده بالسبق والفضل فرضي الله عنه وعنهم.

قال ابن أبي حاتم: «وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار.

---

(١) الكفاية ص ٢٢٧، وقد ذكر هذا القول أيضاً ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل ٣٨/١/١، وعلق على آخر مرتبة ذكرها ابن مهدي بقوله: «يعني لا يحتج بحديثه».

(٢) معرفة الرجال للجوزجاني ورقة ٣.

وإذا أجابوا في الرجل بلينَ الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً، وإذا قالوا: ليس بقوي، فهو بمنزلة الأولى في كتبة حديثه، إلا أنه دونه، وإذا قالوا: ضعيف الحديث، فهو دون الثاني لا يطرح حديثه، بل يعتبر به، وإذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة»[1].

كما قام ابن أبـي حاتم، رحمه الله، بتقسيم طبقات الرواة تقسيماً حسناً، ويعتبر هذا التقسيم قواعد نظرية مطبقة في مراتب الألفاظ التي ذُكرت فقال:

«طبقات الرواة: ثم احتيج إلى تبيين طبقاتهم، ومقادير حالاتهم، وتباين درجاتهم ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجَهْبذة، والتنقير والبحث عن الرجال، والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح.

ويعرف من كان منهم عدلاً في نفسه من أهل التثبت في الحديث، والحفظ له، والإتقان فيه، فهؤلاء هم أهل العدالة.

ومنهم الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبت، الذي يَهم أحياناً، وقد قبله الجَهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه أيضاً.

ومنهم الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ، والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

ومنهم من ألصق نفسه بهم، ودلَّسها بينهم، ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب، فهذا يترك حديثه، ويطرح روايته، ولا يشتغل به»[2].

وقد ارتضى الخطيب، رحمه الله، تقسيم ابن أبـي حاتم لمراتب ألفاظ

---

(١) الجرح والتعديل ١/١/٣٧. وكان الاختصار هو الذي دعاهم إلى هذه العبارات وغيرها من المصطلحات التي اصطلحوا عليها، أفاد ذلك الزركشي في نكته ورقة ١٥٣ أ، نقلاً عن بيان الوهم والإيهام لابن القطان، وينظر كتاب ابن القطان ١/ورقة ٣ أ.

(٢) مقدمة الجرح والتعديل ص ٦ ـ ٧.

الجرح والتعديل، وذكره في كتابه على سبيل الاعتماد، واكتفى من كلامه لنفسه بذكر أعلى العبارات في التعديل، وأدونها في الجرح عنده، فقال: «فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: حجة أو ثقة، وأدونها أن يقال: كذاب أو ساقط»[1].

كما أن ابن الصلاح، رحمه الله، اختار تقسيم ابن أبي حاتم أيضاً، فقال: «وقد رتبها أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه في الجرح والتعديل فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكره ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى»[2].

ثم تبعه على اختياره هذا النووي في التقريب، لكن زاد من جاء بعدهم هذه المراتب تقسيماً وترتيباً وإحكاماً وتنظيماً وكان على رأس هؤلاء الذهبي، ثم العراقي، ثم ابن حجر، ثم السخاوي.

وقبل أن أبدأ بذكر المراتب مفصلة أشير إلى أن ابن رجب، رحمه الله، تكلم في كتابه الفريد شرح علل الترمذي عن أقسام الرواة، والحكم على كل قسم، وشرحه وبيّنه وتوسع فيه، ونبّه عليه في أكثر من مكان، وأوجزه في إحدى المواضع بقوله:

«الرواة ينقسمون أربعة أقسام:

أحدها: من يتهم بالكذب.

والثاني: من لا يتهم لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط.

وإن هذين القسمين يترك تخريج حديثهم إلا لمجرد معرفته.

والثالث: من هو صادق ويكثر في حديثه الوهم ولا يغلب عليه، وقد ذكرنا الاختلاف في الرواية عنه وتركه.

---

(١) الكفاية ص ٥٩.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ١١٠.

والرابع: الحفاظ الذين يندر أو يقل الغلط والخطأ في حديثهم، وهذا هو القسم المحتج به بالاتفاق»[1].

وإجماله هذا مأخوذ من فعل المتقدمين في التقسيم دون بيان ألفاظ كل قسم.

---

(1) شرح علل الترمذي ١/١٥٨ ـ ١٥٩.

أولاً:
مراتب ألفاظ التعديل

أولها وأعلاها:

«الوصف بما دل على المبالغة، وأصرح ذلك التعبير بأفعل كأوثق الناس، أو أثبت الناس، أو إليه المنتهى في التثبت» قاله ابن حجر[1].

وقال السيوطي: «ومنه: لا أحد أثبت منه، ومَنْ مثل فلان[2]؟!، وفلان لا يسأل عنه»[3].

أو «مثل فلان يسأل عنه!»[4].

وقال السخاوي: «وهل يلتحق بها مثل قول الشافعي في ابن مهدي: لا أعرف له نظيراً في الدنيا؟ يحتمل»[5].

---

(١) شرح النخبة ص ٧١ ــ ٧٢، وذكر السخاوي في الغاية شرح الهداية ورقة ٩ب أن ابن حجر كان تبعاً لغيره في هذا.

(٢) قالها الإمام أحمد في سعيد بن المسيب.

(٣) تدريب الراوي ص ٢٣٠، وعبارة: (فلان لا يسأل عنه) وضعها السخاوي في المرتبة الثانية، وأظن أن فعل السيوطي أصوب، وقد قال أبو حاتم الرازي في الإمام الحجة أيوب السَّختياني: «لا يسأل عن مثله»، وقال يحيى بن معين في عَبيدة بن عمرو السَّلماني: «ثقة لا يسأل عنه»، وفي الربيع بن خُثَيم الكوفي: «لا يسأل عن مثله».

(٤) بصيغة التعجب، قالها الإمام أحمد لما سئل عن إسحاق بن راهويه.

(٥) فتح المغيث ٣٣٦/١.

ولعل مما يلحق بذلك قولهم فلان أَحَد الأَحَدِيْن[1]، أو فلان ركن من الأركان[2]، أو أمير[3] المؤمنين في الحديث، أو إمام[4] الدنيا، أو نسيج[5] وحده، أو هو[6] في الثبت كالأسطوانة، أو وكان[7] في الدنيا مثل فلان؟!، أو من معادن[8] الصدق. ونحو ذلك.

---

(١) أي لا مثيل له ولا نظير، قال الآجري في سؤالاته لأبي داود ص ٢٥٩: «سمعت أبا داود يقول: حاجب بن عمر، أبو خُشينة أحد الأحدين، رجل صالح»، وساق ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ص٣٣ بسنده إلى عبدالله بن المبارك قال: «سئل سفيان الثوري عن سفيان بن عيينة فقال: ذاك أحد الأحدين، يقول: ليس له نظير»، وفي تهذيب التهذيب ٤٣٧/١٠ في ترجمة النضر بن شميل: «وقال العباس بن مصعب المروزي: بلغني أن ابن المبارك سئل عن النضر بن شميل فقال: ذاك أحد الأحدين». وفي تهذيب التهذيب في ترجمة عبدالله بن داود الخريبي ٢٠٠/٥: «وقال ابن عيينة: ذاك أحد الأحدين».

(٢) ففي ترجمة سلمة بن كُهيل من كتاب تهذيب التهذيب ١٥٦/٤: «وقال ابن المبارك عن سفيان حدثنا سلمة بن كهيل وكان ركناً من الأركان».

(٣) قالها شعبة وسفيان الثوري كل واحد منهما في الآخر، وقالها ابن معين في مالك، وابن أبي داود في محمد بن يحيى الذهلي، وقد وضح ابن أبي حاتم معنى هذه اللفظة في مقدمة كتابه الجرح والتعديل ١٢٦ بقوله: «يعني فوق العلماء في زمانه».

(٤) قالها قتيبة بن سعيد في الإمام أحمد. تهذيب التهذيب ٧٤/١.

(٥) قالها الإمام أحمد في عبدالله بن إدريس الأودي، وقالها عبدالرحمن بن مهدي في ابن المبارك. ومعنى هذه اللفظة ما قاله أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال ٣٠٣/٢: «أي لا نظير له، وأصله الثوب النفيس لا ينسج على منواله غيره معه، بل ينسج وحده»، ثم ذكر العسكري أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت هذه اللفظة في أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقد قال هذه اللفظة أيضاً أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في عمير بن سعد الأنصاري. تهذيب التهذيب ١٤٥/٨.

(٦) قالها الذهبي في الميزان ٢٠٩/١ في إسرائيل بن يونس.

(٧) قالها الثوري في قتادة. تهذيب التهذيب ٣٥٣/٨ ــ ٣٥٤.

(٨) قالها الإمام أحمد في زهير بن معاوية. تهذيب التهذيب ٣٥١/٣ ــ ٣٥٢؛ وابن عيينة في مسعر بن كدام. الجرح والتعديل ٣٦٨/٤/١، والشعبي في الربيع بن خُثَيم. تهذيب التهذيب ٢٤٢/٣.

ثانيها: تكرير صفة التوثيق ــ لفظاً ــ كثقة[1] ثقة، ــ أو معنى ــ كثقة حافظ، أو ثبت ثبت، أو ثبت حجة، أو ثقة متقن، أو بَخٍ[2] بَخٍ ثقة.

وهذه المرتبة هي الأولى عند الذهبي، وهي من زياداته على ابن أبي حاتم، وتبعه عليها الزركشي في نكته، والعراقي في كتابيه شرح الألفية، والتقييد والإيضاح الذي قال فيه: «هو كلام صحيح، لأن التأكيد الحاصل بالتكرار لا بد أن يكون له مزية على الكلام الخالي عن التأكيد، والله أعلم»[3].

ودمج ابن حجر في التقريب بين هذه المرتبة والتي قبلها، والمختار الفصل، وهو الذي مشى عليه في النخبة.

ويحصل التفاوت في نفس هذه المرتبة بكثرة التكرار، قال السخاوي:

---

(١) ففي كتاب العلل ومعرفة الرجال من رواية عبدالله بن أحمد عن أبيه ١/ ٣٨٠، قال عبدالله بن أحمد: «قال أبي: عبدالكريم الجزري: ثقة ثقة من الثقات»، وانظر ١/ ٢٢٦، ٢٨٢، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٧٩، ٣٨٢، وغيرها الكثير.

(٢) وكلمة «بخ» تقال عند الرضا والإعجاب بالشيء، وقد استعملها الإمام أحمد كثيراً، فقال في أبي خيثمة زهير بن معاوية: «زهير فيما روى عن المشايخ ثبت بخٍ بخْ، وفي حديثه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بأخرة». تهذيب التهذيب ٣/ ٣٥١ ــ ٣٥٢، وفي سعيد بن أبي بردة: «بخٍ ثبت في الحديث». تهذيب التهذيب ٤/ ٨، وفي سلمة بن علقمة، وسليم بن أسود بن حنظلة «بخٍ ثقة». تهذيب التهذيب ٤/ ١٥٠، ١٦٥، وفي صالح بن كيسان «بخٍ بخٍ». تهذيب التهذيب ٤/ ٣٩٩، وفي عمران بن حدير «بخٍ بخٍ ثقة». تهذيب التهذيب ٨/ ١٢٥، وفي يحيى بن يحيى النيسابوري «بخٍ بخٍ بخٍ». تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٨.

واستعملها أيضاً: أبو زرعة الرازي، فقال في عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج: «بخٍ من الأئمة». تهذيب التهذيب ٦/ ٤٠٦. ودحيم، حيث قال في إبراهيم بن سليمان الأفطس: «بخٍ بخٍ ثقة». تهذيب التهذيب ١/ ١٢٦. وأبو أحمد الفراء، فقال في الحسين بن منصور النيسابوري: «بخٍ بخٍ ثقة مأمون فقيه البدن». تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧١.

(٣) ص ١٥٧.

«فما زاد على مرتبتين مثلاً يكون أعلى منها، كقول ابن سعد في شعبة: ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث، وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة، تسع مرات، وكأنه سكت لانقطاع نفسه»[1].

ولعل مما يدخل في هذه المرتبة أو التي فوقها قول عطاء بن السائب: «حدثني سالم البراد وكان أوثق عندي من نفسي»[2].

وقد عدّ السخاوي هذه المرتبة في فتح المغيث المرتبة الثالثة، ومثّل للثانية بقولهم: «فلان لا يسأل عن مثله» وذكر اللكنوي[3] أن السندي مشى على هذا في شرح النخبة.

هذا، ولم يذكر السخاوي المرتبة الثانية عنده في كتابه الغاية في شرح الهداية.

ثالثها: ما انفرد فيه لفظ التوثيق: كثقة؛ أو معناه: كثبْت[4] أو إمام، أو حجة[5]، أو عدل

---

(١) فتح المغيث ١/٣٣٦.

(٢) الجرح والتعديل ١/٢/١٩٠.

(٣) الرفع والتكميل ص ١٢٠.

(٤) ثبْت بإسكان الباء، قال السخاوي في فتح المغيث ١/٣٣٧: «ثبْت بسكون الموحدة: الثابتُ القلبِ واللسانِ والكتابِ، الحجةُ، وأما بالفتح فما يُثْبِت فيه المحدث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه، لأنه كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيره». انتهى مصححاً عن نسخة خطية.

(٥) قال السخاوي في فتح المغيث ١/٣٣٧ ـ ٣٣٨: «فكلام أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة، وذلك أن الآجري سأله عن سليمان بن بنت شُرحبيل فقال: ثقة يخطىء كما يخطىء الناس، قال الآجري: فقلت: هو حجة؟ قال: الحجة أحمد بن حنبل، وكذا قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبدالله بن يونس: ثقة وليس بحجة، وقال ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقة وليس بحجة، وفي ابن أبي أويس: صدوق وليس بحجة».. انتهى مصححاً عن نسخة خطية.

وهذا يفيد أن المرتبة الواحدة تتفاوت ألفاظها، إلا أن المنذري جعل التفاوت عند =

حافظ(١)، أو عدل ضابط، ....

= ابن معين فقط، وأن الجمهور على خلافه، أي في لفظة ثقة وحجة، فقال في رسالة له في الجرح والتعديل ص ٣١: «وقول يحيى بن معين في محمد بن إسحاق ثقة وليس بحجة، يشبه أن يكون هذا رأيه في أن الثقة دون الحجة، وهو خلاف المحكي عنهم في ذلك».

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ ٩٧٩/٣: «الحافظ أعلى من المفيد في العرف، كما أن الحجة فوق الثقة».

(١) قال الذهبي في الموقظة ورقة ٧ب: «ويمتاز الثقة بالضبط والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفة والإكثار فهو حافظ»، أي أن الحافظ أعلى رتبة من الثقة من جهة الضبط والإتقان لا من جهة العدالة، حيث يمتاز بها الثقة على الحافظ.

والحفظ والضبط لا يدخلان في المرتبة الثالثة إلا إذا كان صاحبهما موصوفاً بالعدالة، لذا لما مثّل ابن الصلاح لهذه المرتبة في مقدمته ص ١١٠ قال: «وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ أو ضابط» وتبعه على هذا النووي والعراقي، ودلّل السخاوي على ذلك في فتح المغيث ٣٣٧/١ بقوله: «مجرد الوصف بكل منهما غير كاف في التوثيق، بل بين العدل وبينهما عموم وخصوص من وجه، لأنه يوجد بدونهما ويوجدان بدونه، وتوجد الثلاثة، ويدل لذلك أن ابن أبي حاتم سأل أبا زرعة عن رجل فقال: حافظ، فقال له: أهو صدوق؟. وكان أبو أيوب سليمان بن داود الشاذكوني من الحفاظ الكبار إلا أنه كان يتهم بشرب النبيذ وبالوضع، حتى قال البخاري: هو أضعف عندي من كل ضعيف». انتهى مصححاً من نسخة خطية، والوصف بالإتقان يأخذ الحكم نفسه، قال السخاوي في فتح المغيث ٣٣٧/١: «والظاهر أن مجرد الوصف بالإتقان كذلك، قياساً على الضبط إذ هما متقاربان، لا يزيد الإتقان على الضبط سوى إشعاره بمزيد الضبط».

ويشهد لهذا قول ابن أبي حاتم كما في بعض نسخ الجرح والتعديل: «متقن ثبت» دون فصل بينهما.

وقد عد ابن حجر في شرح النخبة قولهم: عدل ضابط في المرتبة الثانية من مراتب التعديل، وفي هذا نظر، والله أعلم، ذلك لأن مفاد هاتين العبارتين هو لفظة ثقة، واعتذر السخاوي لابن حجر بعذر لا ينهض، فقال في فتح المغيث ٣٣٨/١: «ثم إن ما تقدم في أن الوصف بالضبط والحفظ وكذا الإتقان لا بد أن يكون في عدل هو حيث لم يصرح ذاك الإمام به، إذ لو صرح به كان أعلى، ولذا أدرج شيخنا عدلاً ضابطاً في التي قبلها».

كما أن إدخال ابن حجر في مقدمة التقريب للفظة عدل أو متقن في الدرجة الثالثة هنا فيه ما ترى.

أو المصحف(١)، أو الميـزان(٢)، أو القبَّـان(٣)، أو الجِهْبِـذ(٤)، أو فـارس

---

(١) هذه العبارة قالها شعبة بن الحجاج وغيره في مسعر بن كدام، ففي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٦٨/٤/١ ــ ٣٦٩ «وقال شعبة: كنا نسمي مسعراً المصحف... سألت أبي عن مسعر بن كدام إذا اختلف الثوري ومسعر؟ فقال: يحكم لمسعر فإنه قيل: مسعر مصحف».

وقد فسر ابن رجب قول شعبة في مسعر في شرح العلل ١٧١/١ بقوله: كأنه يريد به إتقانه وضبطه».

وقال شعبة هذه اللفظة أيضاً في الأعمش، ففي تاريخ بغداد ١١/٩: «عبدالله بن داود، قال: سمعت شعبة إذا سمع ذكر الأعمش قال: المصحف المصحف... قال أبو حفص عمرو بن علي: كان الأعمش يسمى المصحف من صدقه».

(٢) وقد وصف بهذا اللفظ عدد من الأئمة النقاد لمتانة ضبطهم، وقوة حفظهم، ففي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم في ترجمة إسماعيل بن أبي خالد ١٧٥/١/١: «أخبرنا أبو نشيط محمد بن هارون البغدادي، حدثنا الوليد بن عتبة، سمعت مروان بن معاوية يقول: كان إسماعيل بن أبي خالد يسمى الميزان». وقد تصحفت هذه الكلمة في مطبوعة تهذيب التهذيب إلى «الميدان».

وفي تاريخ بغداد في ترجمة عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي ٣٩٦/١٠: «عبدالله بن المبارك قال: سئل سفيان الثوري عن عبدالملك بن أبي سليمان فقال: ذاك ميزان... علي بن الحسن عن عبدالله بن المبارك أنه سئل عن عبدالملك بن أبي سليمان فقال: عبدالملك ميزان».

وفي شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ١٧١/١ «قال إبراهيم بن سعيد الجوهري: كان شعبة وسفيان إذا اختلفا قالا: اذهبا بنا إلى الميزان مسعر ــ (أي ابن كدام) ــ».

(٣) قال ابن رجب في شرح علل الترمذي ١٧٣/١: «قال عبدالله بن إدريس: كان شعبة قبَّان المحدثين» والقبان هو الميزان القديم.

(٤) هي كلمة معربة جمعها جهابذة، والجِهْبِذ هو النَّقَّاد الخبير، وقد بين الذهبي رفعة قدر الموصوف بهذه العبارة بذكر الشروط التي يجب تحققها فيه فقال في تذكرة الحفاظ ٤/١: «ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذاً إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة، والسهر والتيقظ والفهم، مع التقوى والدين المتين، والإنصاف والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان». =

الحديث[1]، وهذه المرتبة هي الأولى عند ابن أبي حاتم، وتبعه الخطيب، وابن الصلاح، والنووي، وهي الثانية عند الذهبي والعراقي، والرابعة عند السخاوي.

= وقال في الموقظة ٨ أ: «فمثل يحيى القطان يقال فيه: إمام وحجة وثبت وجهبذ وثقة ثقة». وممن وصف بهذه اللفظة أيضاً:

سعيد بن جبير: قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١٠/٢/١: «حدثني أبي، أخبرنا يحيى بن المغيرة، أنبأنا جرير عن أشعث بن إسحاق قال: كان يقال: سعيد بن جبير جهبذ العلماء».

وعبدالرحمٰن بن مهدي: قال الخلال في العلل ـ كما في المنتخب من كتاب العلل للموفق بن قدامة المقدسي ورقة ١٠٧ أ: «قال الإمام أحمد: وأما عبدالرحمٰن فجهبذ».

ووكيع بن الجراح: ففي تهذيب التهذيب ١٢٨/١١: «قال ابن عمار: ما كان بالكوفة في زمان وكيع أفقه منه ولا أعلم بالحديث، كان جهبذاً».

وأحمد بن حنبل وابنه عبدالله: ففي تهذيب التهذيب ١٤٣/٥: «وقال بدر بن أبي بدر البغدادي: عبدالله بن أحمد جهبذ بن جهبذ».

وزياد بن جبير: قال الآجري في سؤالاته لأبي داود ص ٢٤٥: «سئل أبو داود عن زياد بن جبير فقال: هو زياد الجهبذ».

وغيرهم الكثير.

(١) قالها أيوب ـ مع تقدمه ـ في شعبة، قال ابن رجب في شرح العلل ١٧٣/١: «قال حماد بن زيد: قال لنا أيوب: الآن يقدم عليكم رجل من أهل واسط هو فارس في الحديث، فخذوا عنه، قال حماد: فلما قدم شعبة أخذت عنه».

ووصف بها أيضاً يحيى القطان، ففي ترجمة محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري من ميزان الاعتدال ٦٠١/٣: «قال زكريا الساجي: والأنصاري رجل عالم، ولم يكن من فرسان الحديث مثل يحيى القطان ونظرائه».

والألفاظ الخمسة المذكورة: المصحف، والميزان، والقبان، والجِهبذ، والفارس من أعلى الألفاظ في التوثيق، وذِكْرُها في هذه المرتبة على سبيل التجوز.

ولعل من الدرجة الثالثة هذه عند الإمام أحمد قوله: «لا أعلم إلا خيراً»، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة إسماعيل بن جعفر الأنصاري ١٦٣/١/١: «أنبأنا عبدالله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: سألت أبي عن إسماعيل بن جعفر فقال: لا أعلم إلا خيراً. قلت: ثقة؟ قال: نعم». وفي تهذيب التهذيب في ترجمة =

ومثل ابن أبي حاتم لهذه المرتبة بـ: «ثقة أو متقن ثبت» لكن ابن الصلاح فعل ذلك مع إسقاط كلمة: «ثبت»، وذكر العراقي أن هذه اللفظة ساقطة من بعض النسخ الصحيحة لكتاب ابن أبي حاتم، لكن في نسخة العراقي إثبات كلمة «ثبت» مع «متقن» دون فاصل بينهما، ومثله في النسخ الخطية المعتمد عليها في طبعة الجرح والتعديل.

= إسحاق بن حازم المدني ٢٢٩/١: «قال أحمد وابن معين: ثقة... وقال أحمد أيضاً: لا أعلم إلا خيراً».

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة علي بن داود أبي المتوكل الناجي ١٨٤/٣/١: «أخبرنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، قال أبي: أبو المتوكل الناجي: ما علمت إلا خيراً». وقد وثقه ابن معين وابن المديني وأبو زرعة الرازي وغيرهم.

ويبدو أن هذا مذهب لعدد من العلماء، ويشهد لذلك ما نقله العراقي في شرح الألفية ٧/٢ ـ ٨، قال: «فإن أبا زرعة الدمشقي قال: قلت لعبدالرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حوشب الفزاري، قال: لا بأس به. قال: قلت: ولم لا تقول ثقة ولا نعلم إلا خيراً، قال: قد قلت لك إنه ثقة».

وفي تاريخ بغداد ٤٠٣/٥ بسند الخطيب إلى: «عبدالله بن إبراهيم بن قتيبة قال: سمعت ابن نمير يقول: أبو أحمد الزبيري صدوق، ما علمت إلا خيراً، مشهور بالطلب ثقة، صحيح الكتاب».

وقولهم (لا نعلم، أو لا أعلم إلا خيراً) من ألفاظ التعديل عند علماء الجرح والتعديل وإن اختلفوا في تعيين مرتبتها، فقد ذكر الصدر الشهيد في كتاب شرح أدب القاضي تحت عنوان: ألفاظ التعديل ٩/٣: «ذُكر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سأل رجلاً عن رجل فقال: لا نعلم إلا خيراً، فقال عمر رضي الله عنه: حسبك.. في الحديث دليل على أنه إذا قالوا: لا نعلم إلا خيراً كفى للتعديل، وهذا اللفظ مستعمل للتعديل لأن المسلمين إنما يعرفونه بالظاهر، وما وراء ذلك غيب، والغيب عند الله».

ومما يرفع من مكانة هذه الكلمة أن رسول الله ﷺ قالها في زوجه عائشة رضوان الله عليها، وفي صفوان بن المعطل رضي الله عنه، كما قالها أسامة بن زيد، وأم المؤمنين زينب بنت جحش رضي الله عنها في عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أيضاً، ينظر صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، حديث ٥٦ ص ٢١٣٣ ـ ٢١٣٤ و ٢١٣٦.

رابعها: كقولهم: لا بأس به، أو ليس به بأس ـ عند غير ابن معين ـ أو صدوق[1]، أو خيار، أو خيار الخلق، أو خيّر .

وهذه هي المرتبة الثانية عند ابن أبـي حاتم، ومثل لها بقوله: «صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به» وتبعه على ذلك كله ابن الصلاح، والنووي، وهي المرتبة الثالثة عند الذهبـي، ومثل لها بالعبارات الثلاثة الأولى وتبعه على ذلك العراقي، وهي المرتبة الرابعة عند ابن حجر حسب تقسيمه في التقريب حيث عد الصحابة طبقة أولى، وهي الخامسة عند السخاوي.

وتمثيل ابن أبـي حاتم لهذه الرتبة بقولهم: «محله الصدق» لم يوافقه عليه الذهبـي، بل جعله مرتبة بعد هذه، وتبعه على ذلك كثير ممن بعده.

وقد قال ابن الصلاح ـ بعد أن ذكر حكم ابن أبـي حاتم على هذه الطبقة بقوله: «هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه» ـ: «قلت هذا كما قال، لأن هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط، فينظر في حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه، وقد تقدم بيان طريقه في أول هذا النوع، وإن لم يستوف النظر المعرِّف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطاً مطلقاً، واحتجنا إلى حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره كما تقدم بيان طريق الاعتبار في النوع الخامس عشر، ومشهور عن عبدالرحمن بن مهدي القدوة في هذا الشأن أنه حدث فقال: حدثنا أبو خَلْدَة، فقيل له: كان ثقة؟ فقال: كان صدوقاً، وكان مأموناً، وكان خيّراً، وفي رواية: وكان خياراً، الثقة شعبة وسفيان[2]، ثم

---

(1) والصدوق من كان عدلاً ضابطاً، إلا أن ضبطه أقل من ضبط الثقة، فيقع الخطأ في بعض حديثه، قال الذهبـي في الميزان ١/١٠٣ في ترجمة أحمد بن شيبان الرملي: «صدوق، قيل كان يخطىء، فالصدوق يخطىء».

(2) قال السخاوي في فتح المغيث ١/٣٤٢: «ونحوه ما حكاه المرُّوذي قال: قلت لأحمد بن حنبل: عبدالوهاب بن عطاء ثقة؟ قال: تدري ما الثقة؟ الثقة يحيى بن سعيد القطان». هذا مع توثيق ابن معين وجماعة له.

إنه مخالف لما ورد عن ابن أبي خيثمة[1] قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة[2]، وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه.

قلت: ليس في هذا حكاية ذلك عن غيره من أهل الحديث فإنه نسبه إلى نفسه خاصة بخلاف ما ذكره ابن أبي حاتم»[3].

---

(١) ذكر ابن أبي خيثمة ذلك في تاريخه كما ذكر ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام ٢/١٥٨ أ، وبيَّن الباب الذي ورد فيه في تاريخ ابن أبي خيثمة.

(٢) وقال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة يونس بن أبي الفرات ص ٤٥٤ ــ ٤٥٥ مؤكداً مذهب ابن معين هذا: «وقال ابن الجنيد عن ابن معين: ليس به بأس. وهذا توثيق من ابن معين».

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٠ ــ ١١١. والعراقي لم يرض بما ذكره ابن الصلاح من أن ابن معين ساوى بين لفظتي «ثقة» و«لا بأس به». فقال في شرح الألفية ٢/٧ ــ ٨: «ولم يقل ابن معين إن قولي: ليس به بأس كقولي ثقة حتى يلزم منه التساوي بين اللفظين، إنما قال: إن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب، فالتعبير عنه بقولهم ثقة أرفع من التعبير عنه بأنه لا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة، والله أعلم».

وقد بيَّن الشيخ أبو غدة أن صنيع ابن معين ليس خاصاً به فقال في تعليقه على قواعد في علوم الحديث ص ٢٥٠: «ثم إنه لا خصوصية لابن معين في هذا الاستعمال بل تعبير منتشر في كلام المتقدمين، من أمثال ابن معين، كابن المديني، والإمام أحمد، ودُحيم، وأبي حاتم الرازي، وطبقتهم». ثم ذكر أمثلة على كلامه.

قلت: والنسائي يقارب ابن معين أو يماثله في اصطلاحه «لا بأس به» فهذه الكلمة عند النسائي أعلى منها عند الجمهور، وأذكر هنا عدة أمثلة ساوى النسائي فيها بين لفظة: ثقة، ولفظة: لا بأس به:

١ ــ ففي ترجمة أحمد بن عبدة الضبي في تهذيب التهذيب ١/٥٩: «قال النسائي: ثقة، وقال في موضع آخر: لا بأس به».

٢ ــ وفي ترجمة أحمد بن علي القرشي ١/٦٢: «قال النسائي: ثقة، وقال في موضع آخر: لا بأس به».

٣ ــ وفي ترجمة أحمد بن سيار المروزي ١/٣٥: «قال النسائي: ثقة، وفي موضع آخر: لا بأس به». =

. . . .

= ٤ ــ وفي ترجمة أحمد بن إسحاق البصري ١٤/١: «قال النسائي: ثقة، وقال النسائي أيضاً: ليس به بأس».

٥ ــ وفي ترجمة إبراهيم بن أبي عبلة شمر ١٤٣/١: «قال النسائي: ثقة، وقال النسائي في التمييز: ليس به بأس».

٦ ــ وفي ترجمة إبراهيم بن ميمون المروزي ١٧٣/١: «قال النسائي: ثقة، وفي موضع آخر: ليس به بأس».

٧ ــ وفي ترجمة إبراهيم بن هارون البلخي ١٧٦/١: «قال النسائي: ثقة، وقال في موضع آخر: لا بأس به».

٨ ــ وفي ترجمة أزهر بن جميل البصري ٢٠١/١: «قال النسائي: لا بأس به، وقال النسائي في موضع آخر: ثقة».

فلعل هذه الأمثلة توضح ما ذكرته، وهي قليل مما في تهذيب التهذيب.

وذكر الشيخ أبو غدة في حاشيته على الرفع والتكميل ص١٠٨: «أن قولهم (رضا) من هذه المرتبة ــ (ثم قال:) ــ جاء في أخبار القضاة لوكيع ٢٣٧/٢: قال الشعبي: كان شريح يسأل الخصم عن الشاهد، فإن قال: هو رضا، أجازه عليه، وفي ٢٨٠/٢: سأل رجل إبراهيم النخعي عن مسألة فقال له: كان شريح يرى فيها كذا، فقال له: فما ترى فيها أنت؟ قال: إن كان شريح لرضا، وجاء في كنز العمال ١٨١/٣ ط ١ عن ابن عساكر أن عُمر وأُبي بن كعب تنازعا في جَذاذ نخل، فقال عمر: اجعل بيني وبينك رجلاً من المسلمين، قال أُبيّ: زيد ــ أي زيد بن ثابت ــ قال: رضا.

وواضح أن هذا اللفظ من باب النعت بالمصدر، وهو مطرد في كلام العرب، يقولون: هو رضا، وهما رضا، وهم رضا».

وقد أكثر أبو حاتم الرازي من استعمال هذه اللفظة مقرونة بلفظ التوثيق، ففي الجرح والتعديل في ترجمة أحمد بن حميد القرشي ٤٦/١/١ أن أبا حاتم قال فيه: «كان ثقة رضا»، وفيه أيضاً في ترجمة عبدالكبير بن معاق الموصلي ٦٣/٣/١ أن أبا حاتم قال فيه: «كان ثقة رضا»، وفي ترجمة إبراهيم بن الفضل الذارع ١٢٣/١/١ أن أبا حاتم قال فيه: «من ثقات المسلمين رضا». واستعمل شعبة بن الحجاج هذه اللفظة، ففي مقدمة الجرح والتعديل ١٤٤ عن شعبة قوله: «كان الأغر ــ (يعني سلمان الأغر) ــ قاصاً من أهل المدينة وكان رضا».

ويتبع هذه اللفظة قولهم «مرضي» وقد عدل بها ابن عباس رضي الله عنهما بعض الصحابة، ففي مسند الإمام أحمد ١١١/١ رقم ١١٠ بتحقيق أحمد شاكر: «حدثنا بهز، =

خامسها: كقولهم: محله الصدق(١)، أو شيخ(٢)، أو إلى الصدق

= حدثنا أبان، عن قتادة، عن أبي العالية عن ابن عباس قال: شهد عندي رجال مرضيون، منهم عُمر وأرضاهم عندي عُمر أن نبي الله ﷺ كان يقول: لا صلاة بعد صلاة العصر...» الحديث.

(١) قولهم: محله الصدق، أدنى من قولهم: صدوق، قال السيوطي في تدريب الراوي ٢٣٢: «لأن صدوقاً مبالغة في الصدق بخلاف «محله الصدق»، فإنه دال على أن صاحبها محله ومرتبته مطلق الصدق».

(٢) هذه العبارة منزلتها على وجه الدقة بين أدنى مراتب التعديل ومراتب التجريح مع ميل يسير إلى التعديل، ولما ذكر الذهبي مراتب ألفاظ الجرح والتعديل جعلها في أدنى مراتب التعديل، وقد بين معناها في مواضع من كتبه، فقال في الميزان في ترجمة العباس بن الفضل العدني ٢/٣٨٥: «سمع منه أبو حاتم وقال: شيخ، فقوله: هو شيخ ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة، ومن ذلك قوله: يكتب حديثه، أي ليس هو بحجة».

وقال أيضاً في مقدمة الميزان ١/٣ ـ ٤: «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق».

وقال في مقدمة المغني في الضعفاء ١/٤: «لم أذكر فيه من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: يكتب حديثه، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل فيه: هو شيخ أو هو صالح الحديث، فإن هذا باب تعديل».

وقال الزركشي في نكته ورقة ١٥٣ ب: «قال الحافظ جمال الدين المزي: المراد بقولهم شيخ: إنه لا يترك ولا يحتج بحديثه مستقلاً».

وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ١/ورقة ٢٧٠ ب: «هذه اللفظة ـ (أي شيخ) ـ يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفاً بالرواية ممن أخذ، وأخذ عنه، وإنما وقعت له رواية الحديث أو أحاديث فهو يرويها، هذا الذي يقولون فيه شيخ، وقد لا يكون مَنْ هذه صفته من أهل العلم، وقد يقولونها للرجل باعتبار قلة ما يرويه عن شخص مخصوص كما يقولون حديث المشايخ عن أبي هريرة أو عن أنس فيسوقون في ذلك روايات لقوم مقلين عنهم، وإن كانوا مكثرين عن غيرهم، وكذلك إذا قالوا أحاديث المشايخ عن رسول الله ﷺ فإنما يعنون من ليس له عنه إلا الحديث أو الحديثين ونحو ذلك». =

ما هو[1]، أو جيد الحديث، أو حسن الحديث، أو صالح الحديث[2]، أو مُقَارِب

= وقال أيضاً ٢/ورقة ١٤أ: «لفظ ــ (شيخ) ــ لا يعطي معنى التعديل المبتغى، ولا أيضاً التجريح».

وقد أيقظ ابن القطان في كلامه الأول إلى فائدة مهمة وهي أنهم قد يطلقون لفظة (الشيوخ) على الثقات الذين هم دون الأئمة الحفاظ.

فحماد بن سلمة مثلاً شيخ في قتادة بالنسبة لهشام الدستوائي، أو شعبة أو ابن أبي عروبة لخفة ضبطه عنه بالنسبة لهم. قال ابن رجب الحنبلي في شرحه لعلل الترمذي ٤٦١/١: «والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ وقد يكون فيهم الثقة وغيره».

(١) قال السخاوي في فتح المغيث ٣٣٨/١: «يعني أنه ليس ببعيد عن الصدق».

(٢) قال ابن الصلاح في علوم الحديث ١١٢: «وقد جاء عن أبي جعفر بن سنان قال: كان عبدالرحمن بن مهدي ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو رجل صدوق، فيقول: رجل صالح الحديث».

وفهم السخاوي من هذا أن كلمة صدوق تساوي كلمة صالح الحديث عند ابن مهدي، فقال في فتح المغيث ٣٣٩/١: «وهذا يقتضي أنها هي والوصف بصدوق عند ابن مهدي سواء».

وجعل ابن أبي حاتم هذه اللفظة في المرتبة الرابعة عنده وهي آخر مراتب التعديل، غير أني وجدت في رسالة الذهبي في الرواة الثقات المتكلم فيهم ص ١٠ ما نصه: «أبان بن يزيد العطار أحد الثقات، قال فيه أبو حاتم: صالح الحديث، وهذه العبارة تدل على أن غيره من رفقائه أثبت منه. كهمام، وبشار».

وقول أبي حاتم لم أجده في الجرح والتعديل لابنه، كما أني لم أعثر عليه في كثير من كتب الرجال، ولم يذكره الذهبي في الميزان، ولا في التذهيب، وذكره في المغني وسير أعلام النبلاء.

وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ١٤١/٢ب: «القاسم بن مالك أبو جعفر المزني: قال فيه ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح لا بأس به ليس بالمتين.

وهذا إنما معناه أن غيره فوقه، وبلا شك أن الثقات متفاوتون هذا إذا سلم له ما قال من أنه ليس بالمتين، والرجل ثقة لا شك فيه».

وكلام الذهبي هذا مع كلام ابن القطان يختلف عن مسلك ابن أبي حاتم في ترتيب لفظة «صالح الحديث». وقد تأملت طويلاً في تراجم كثيرة، قال أبو حاتم في أصحابها: «صالح الحديث» فتبين لي أن عد ابن أبي حاتم هذه اللفظة في المرتبة =

. . . .

= الأخيرة من مراتب التعديل يخالف ما ذهب إليه أبوه، وسأسوق هنا عشرة أمثلة مما اقتصر فيها كلام أبي حاتم على هذه العبارة فقط، كما أسوق خمسة أخرى قرنها بغيرها من الألفاظ المقوية والمعدلة والموثقة، والمرجحة للقبول، ثم أذكر مثالين اثنين في تعدد كلام أبي حاتم في أكثر من مقام في الرجل الواحد الذي قال فيه مرة: صالح الحديث مع مقارنتها بأقوال الأئمة. وهذه الأمثلة غيض من فيض مما ذكر في كتاب الجرح والتعديل، وسأكتفي من كلام غير أبي حاتم بما ذكره ابنه في كتابه مع الاختصار، وبعض التصرف:

١ ــ ففي ترجمة حُيَي بن هانىء المعافري ٢/١/٢٧٥: «قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: ثقة».

٢ ــ وفي ترجمة الحسن بن الحكم النخعي ٢/١/٧: «قال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: ثقة».

٣ ــ وفي ترجمة الحسن بن مسلم المكي ٢/١/٣٦: «قال أبو حاتم: هو صالح الحديث، قال أبو زرعة: ثقة، قال ابن معين: ثقة».

٤ ــ وفي ترجمة حجاج الأسود ٢/١/١٦١: «قال أبو حاتم: صالح الحديث، قال أحمد: ثقة».

٥ ــ وفي ترجمة إسحاق بن حازم ١/١/٢١٦: «قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: ثقة».

٦ ــ وفي ترجمة إسحاق بن سويد العدوي ١/١/٢٢٢: «قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: ثقة».

٧ ــ وفي ترجمة فرات بن القزاز التميمي ٢/٣/٧٩: «قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن معين: ثقة».

٨ ــ وفي ترجمة علي بن ربيعة الوالبي ١/٣/١٨٥: «قال أبو حاتم: صالح الحديث، قال ابن معين: ثقة».

٩ ــ وفي ترجمة خبيب بن عبدالرحمن الأنصاري ٢/١/٣٨٧: «قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن معين: ثقة».

١٠ ــ وفي ترجمة الوليد بن عبدالله الزهري ٢/٤/٨: «قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: ليس به بأس، وقال أبو زرعة: لا بأس به».

وأما الخمسة الأخرى فهي: =

. . . .

=

١ ـ في ترجمة أيوب بن عائذ الطائي ١/١/٢٥٢ ـ ٢٥٣: «قال أبو حاتم: ثقة، صالح الحديث، صدوق، قال ابن معين: ثقة».

٢ ـ وفي ترجمة سليمان بن فيروز الشيباني ١/٢/١٣٥: «قال أبو حاتم: صدوق ثقة صالح الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال الجوزجاني: رايت أحمد بن حنبل يعجبه حديث الشيباني ويقول: هو أهل أن لا تدع له شيئاً».

٣ ـ وفي ترجمة محمد بن قيس الأسدي ٢/٤/٦٢: «قال أبو حاتم: لا بأس به صالح الحديث، قال أحمد: ثقة لا يشك فيه، وقال ابن معين وابن المديني: ثقة».

٤ ـ وفي ترجمة عوف بن أبي جميلة الأعرابي ٢/٣/١٥: «قال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث، وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: ثقة، صالح الحديث».

٥ ـ وفي ترجمة عبدالكبير بن عبدالمجيد الحنفي ١/٣/٩٣: «قال أبو حاتم: لا بأس به صالح الحديث، قال أحمد: ثقة، قال ابن معين: ليس به بأس هو صدوق».

أما المثالان الأخيران فهما:

١ ـ في ترجمة جبلة بن سحيم التيمي ١/١/٥٠٨ ـ ٥٠٩: «قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال مرة: ثقة، وقال ابن معين: ثقة، وقال أحمد: ثقة، ووثقه شعبة وسفيان».

٢ ـ وفي ترجمة سفيان بن حبيب البصري ١/٢/٢٢٨ ـ ٢٢٩: «قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أيضاً: ثقة صدوق وكان أعلم الناس بحديث ابن أبي عروبة، وقال عمرو بن علي الصيرفي: ثقة». انتهى.

قلت: ومما ينبغي التنبه له أيضاً أن قولهم (صالح) مغاير أحياناً لقولهم (صالح الحديث). قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٦٨٠: «وقول الخليلي إنه ـ (يعني يحيى بن محمد بن قيس المدني أبا زكير) ـ شيخ صالح، اراد به في دينه لا في حديثه، لأن من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيدوا ذلك فقالوا: صالح الحديث، فإذا أطلقوا الصلاح، فإنما يريدون به في الديانة والله أعلم».

ولتأكيد المعنى الذي ذكره الحافظ ابن حجر فقد قال ابن أبي حاتم في ترجمة احمد بن محمد بن غالب غلام خليل ١/١/٧٣: «سئل أبي عنه فقال: روى أحاديث مناكير عن شيوخ مجهولين، ولم يكن محله عندي ممن يفتعل الحديث وكان رجلاً صالحاً». ورماه الذهبي وغيره بالكذب، فصلاحه حسب راي أبي حاتم فيه: إنما هو في دينه وحسب. هذا مع أن بعض العلماء لم يسلم صلاحه لا في دينه ولا في حديثه. وقد استعمل العلماء لفظة (صالح) مجردة، وأرادوا بها ما يراد بلفظة (صالح الحديث).

الحديث[1]، أو صدوق له أوهام، أو صدوق يهم، أو شيخ وسط، أو وسط،

---

(١) هذه العبارة تقرأ بفتح الراء وكسرها، قال السخاوي في فتح المغيث ١/٣٣٩: «من القُرب ضد البعد، وهو بكسر الراء كما ضبط في الأصول الصحيحة من كتاب ابن الصلاح المسموعة عليه، وكذا ضبطها النووي في مختصريه، وابن الجوزي، ومعناه أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات، أو بفتح الراء أي حديثه يقاربه حديث غيره، فهو على المعتمد بالكسر والفتح: وسط لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وهو نوع مدح، وممن ضبطها بالوجهين ابن العربي، وابن دحية، والبطلَيوسي، وابن رُشيد في رحلته قال: ومعناها يقارب الناس في حديثه ويقاربونه أي ليس حديثه شاذاً ولا منكراً، قال: ومما يدلك على أن مرادهم بهذا اللفظ هذا المعنى ما قاله الترمذي في آخر باب من فضائل الجهاد من جامعه وقد جرى له ذكر إسماعيل بن رافع فقال: ضعفه بعض أهل الحديث، وسمعت محمداً ــ يعني البخاري ــ يقول: هو ثقة مقارب الحديث. وقال في باب ما جاء أنّ من أذَّن فهو يقيم: والإفريقي ــ يعني عبدالرحمن ــ ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره، وقال أحمد: لا أكتب عنه، قال الترمذي: ورأيت البخاري يقوي أمره ويقول: هو مقارب الحديث، فانظر إلى قول الترمذي أن قوله: مقارب الحديث تقوية لأمره، وتَفَهَّمْه فإنه من المهم الخافي الذي أوضحناه».

ومنهم من جعل الكسر من ألفاظ التعديل، والفتح من ألفاظ التجريح كالبلقيني، ولم يرتض العراقي هذا التقسيم لأنه يرى أن اللفظة كيفما ضبطت للتعديل، لذا كان له تعقب حسن على من جعلها للجرح في كتابه التقييد والإيضاح ص ١٦٢، لكنه ذكر ضمن كلامه أن الذهبي عد هذه اللفظة من ألفاظ التوثيق في مقدمته للميزان، ولم أجد لهذا أثراً فيها بعد رجوعي إلى عدة نسخ خطية للكتاب. وذكر الأبناسي في الشذا الفياح من علوم الحديث لابن الصلاح ورقة ٤٤أ، مثل كلام العراقي إلا أنه لم ينسبه إلى مقدمة الميزان فلعله نقله عن العراقي.

وقد قصر ابن الجزري لفظة «مقارب» على التجريح، قال السخاوي في الغاية ورقة ٤٩ب: «ويشهد له حكاية شيخنا عن بعضهم مقارَب بالفتح من قولهم: هذا شيء مقارب أي رديء، قال شيخنا: وحينئذ يبقى من باب الجرح. انتهى، ولعل هذا هو سلف الناظم».

كما أن القسطلاني في مقدمة إرشاد الساري ١/١٩ عدّ هذه اللفظة من ألفاظ التجريح، وجعلها أدنى من قولهم: ليس بقوي، وأرفع من قولهم: واه بمرة، وقد ذكر القسطلاني مراتب ألفاظ الجرح والتعديل لكنه لم يحررها مع أنه من المتأخرين.

أو صدوق إن شاء الله، أو أرجو أنه لا بأس به، أو ما أعلم به بأساً[1]، أو ليس ببعيد من الصواب، أو روى عنه الناس، أو صدوق سيىء الحفظ، أو يُروى حديثه، أو يُكتب حديثه[2]، أو صويلح، أو صدوق تغير بأخرة، أو صدوق رمي ببدعة كالقدر، أو النصب، أو التجهم، أو التشيع، أو مقبول، أو ما أقرب

---

(١) قال العراقي في شرح الألفية ٢/٦: «ارجو انه لا باس به، وهي نظير: ما أعلم به بأساً، او الأولى أرفع لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك».

وقال ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١١٤: «فلان ما أعلم به بأساً، وهو في التعديل دون قولهم: لا بأس به».

(٢) قال الذهبي في الميزان ٣٤٥/٤ في ترجمة الوليد بن كثير المزني المدني: «وثق، وقال ابو حاتم: يكتب حديثه؛ مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق ولا هو بصيغة هدر».

وقال أيضاً في ترجمة إبراهيم بن هارون الصنعاني ٧٠/١: «لا يعرف، قال ابن معين: يكتب حديثه، ذكره ابن عدي، ثم قال ابن عدي: ومعنى قول ابن معين: يكتب حديثه، أنه في جملة الضعفاء».

وتعقب ابن حجر في كتابه لسان الميزان ١١٨/١ ابن عدي فقال: «وهذا الرجل قال فيه أبو حاتم: ثقة، وذكر روايته عن طاوس ووهب بن مندل وغيرهما، وذكره ابن حبان في الثقات، وما أدري أيش تبين لابن عدي»، وفي ترجمة العباس بن الفضل العدني من الميزان ٣٨٥/٢ قال الذهبي: «سمع منه أبو حاتم، وقال: شيخ، فقوله هو شيخ ليس هو عبارة جرح، ولهذا لم أذكر في كتابنا أحداً ممن قال فيه ذلك. ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة، ومن ذلك قوله: يكتب حديثه أي ليس هو بحجة».

وقال في مقدمة الميزان ٣/١ ــ ٤: «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه... يكتب حديثه... فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق». وقال في مقدمة المغني ٤/١: «لم أذكر فيه من قيل فيه... يكتب حديثه... فإن هذا باب تعديل».

وعبارات الذهبي هذه تفيد بمجموعها أن عبارة «يكتب حديثه» لا تفيد التوثيق ولا الهَدْر، بل هي متأرجحة بين أواخر مراتب التعديل، وأوائل مراتب التجريح.

حديثه، أو يعتبر به[1]، أو جائز الحديث[2]، أو نحو ذلك.

---

(١) قال السخاوي في فتح المغيث ٣٣٩/١: «ومنها: يعتبر به: أي في المتابعات والشواهد».

(٢) قال الذهبي في ترجمة زياد بن مُليك من الميزان ٩٣/٢: «شيخ مستور، ما وثق ولا ضعف، فهو جائز الحديث».

وقال في ترجمة إسحاق بن أسيد ١٨٤/١: «هو جائز الحديث». وفي ترجمة زياد بن جارية ٨٧/٢ قال: «قال بعضهم: صدوق جائز الحديث».

وفي ترجمة سعيد بن عمارة ١٥٣/٢ قال: «جائز الحديث». وفي ترجمة الربيع بن زياد الهمذاني ٤٠/٢ قال: «وعنه أصرم بن حوشب ومحمد بن عبيد الأسدي، ما رأيت لأحد فيه تضعيفاً، وهو جائز الحديث».

وقال في ترجمة محمد بن عبدالله بن ميمون ٦٠٢/٣: «له حديث منكر، وهو جائز الحديث، روى عنه أبو داود، والنسائي، والطحاوي، وابن خزيمة، وعدة، وثقه ابن أبي حاتم، وابن يونس».

وقد لَهِج العجلي بهذه اللفظة في كتابه الثقات، ينظر مثلاً ترجمة إبراهيم بن المهاجر، والأجلح بن عبدالله، وحجاج بن أرطاة، وزهير بن محمد، وسعيد بن سيار، وصالح بن رستم، وصالح بن حيان، وغيرهم. وهذه اللفظة قد ترتقي عنده إلى الرتبة التي فوقها، والله أعلم.

هذا وقد استعملها غير العجلي من المتقدمين كالإمام يحيى بن معين، قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة الوضاح بن عبدالله اليشكري ١١٨/١١: «قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: أبو عوانة جائز الحديث».

وأبي داود السجستاني: قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة بكير بن الأخنس السدوسي ٤٨٩/١: «قال الآجري: سألت أبا داود عن بكير بن الأخنس فقال: شيخ جائز الحديث».

وفي ترجمة المنهال بن خليفة من الميزان ١٩١/٤ قال الذهبي: «قال أبو داود: جائز الحديث». وفي ترجمة يحيى بن سعيد الحمصي ٣٧٩/٤ «قال أبو داود: جائز الحديث».

وعمرو بن علي الفلاس: قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة زمعة بن صالح ٣٣٩/٣: «وقال عمرو بن علي: فيه ضعف... وهو جائز الحديث مع الضعف الذي فيه».

واستعملها مسلمة بن القاسم الأندلسي ـ من علماء القرن الرابع ـ قال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة إسماعيل بن عبدالكريم بن معقل ٣١٦/١: =

والضابط لألفاظ هذه المرتبة ما ذكره السخاوي في فتح المغيث[1] فقال: «وبالجملة فالضابط في أدنى مراتب التعديل كل ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح».

وهذه الألفاظ متجاذبة ومتفاوتة إلا أنها نازلة عن قولهم «صدوق» أو «لا بأس به» أو ما شابه ذلك من الدرجة الرابعة، ومن العلماء من فصل ألفاظ هذه المرتبة وجعلها على قسمين أو أقسام.

فابن أبي حاتم جعل قولهم «محله الصدق» بمنزلة «صدوق» وهي المرتبة الثانية عنده، وجعل الثالثة: شيخ، والرابعة: صالح الحديث، وبها تنتهي مراتب التعديل عنده، وتبعه على هذا ابن الصلاح والنووي، كما أن السيوطي أقر ابن أبي حاتم على الفصل بين المرتبتين الأخيرتين، فجعل قولهم «شيخ» مرتبة خامسة، وقولهم «صالح الحديث» مرتبة سادسة.

أما ابن حجر فجعل قولهم «شيخ، ويروى حديثه، ويعتبر به» ونحو

= «قال مسلمة بن القاسم: جائز الحديث».

وقال ابن حجر أيضاً في لسان الميزان في ترجمة عبدالرحمن بن أحمد بن محمد المصري ٣/٤٠٣: «قال مسلمة بن قاسم: هو عندي جائز الحديث لا بأس به»، وفيه أيضاً في ترجمة الهيثم بن سهل التستري ٦/٢٠٧: «قال مسلمة بن قاسم: الهيثم جائز الحديث»، وفيه أيضاً في ترجمة يعقوب بن إسحاق العسقلاني ٦/٣٠٤: «ذكره مسلمة بن قاسم في الصلة وقال: كتبت عنه، واختلف فيه أهل الحديث فبعضهم يضعفه وبعضهم يوثقه ورأيتهم يكتبون عنه، فكتبت عنه، وهو عندي صالح جائز الحديث».

واستعملها أيضاً ابن السمعاني ففي كتاب الأنساب له ٦/٢٢: «سماك بن حرب الذهلي: وثقه يحيى بن معين، وكان سفيان الثوري يضعفه بعض الضعف، وكان جائز الحديث، ولم يترك حديثه أحد».

ولعل مما يلحق بهذه المرتبة قول أبي بكر الأعين في سويد بن سعيد الحدثاني «هو سداد من عيش». ميزان الاعتدال ٢/٢٤٩، وهذه اللفظة مقتبسة من كلام النبوة. انظر كتاب شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال للدكتور الهاشمي ٨ ــ ٩.

(١) ١/٣٤٠. وهذا الضابط في الحقيقة إنما هو لابن حجر. انظر النخبة ٧٢.

ذلك، من أدنى مراتب التعديل، كذا في النخبة وشرحها، وقال في مقدمة التقريب: «الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلاً وإليه الإشارة بصدوق سيىء الحفظ، أو صدوق يَهم، أوله أوهام، أو يخطىء، أو تغير بأَخَرة، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم، مع بيان الداعية من غيره. السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله وإليه الإشارة بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث»(١).

وتبع هؤلاء الأئمة في تقسيم المرتبة الخامسة إلى أكثر من مرتبة العلامةُ التهانويُّ، وممن تبعْتُهُ في جعلها مرتبة واحدة الإمام الذهبي، حيث جعل «صدوق، وليس به بأس» مرتبة ثالثة، ومثل للرابعة بقولهم: «محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ، وحسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك»(٢).

وتبع العراقيُّ الذهبيَّ في عدّ هذا كله مرتبة رابعة كما في التقييد والإيضاح، وشرح الألفية له.

وتبعهما في جعل كل هذه الألفاظ مرتبة واحدة السخاوي في فتح المغيث لكنها مرتبة سادسة حسب تقسيمه، وذكر اللكنوي أن السندي مشى في شرح النخبة على هذا.

فائدة: قد ذكرت تقسيم ابن الصلاح وألفاظه في كل قسم، إلا أنه رحمه الله

---

(١) تقريب التهذيب ١/٤ ـ ٥.

(٢) مقدمة الميزان ص ٤، وورد في النسخة المطبوعة بتحقيق البجاوي وكذا الهندية «وشيخ حسن الحديث» بدون واو بينهما، والصواب إثباتها كما في النسخة الأحمدية، والإمامية، ولسان الميزان. ويقوي ما ذكرته أن العراقي ذكر في شرح الألفية ٦/٢ الألفاظ التي زادها على ابن الصلاح فقال: «... وشيخ وسط، وشيخ... وحسن الحديث» وما أظنه إلا تبع الذهبي في هذا، علماً بأن البجاوي اعتمد نسخة واحدة في عمله، وقد رجعت إلى هذه النسخة وغلب على ظني أن الواو ثابتة فيها، ولكنها لم تكن ظاهرة تماماً.

بعد أن ذكر مراتب التعديل والتجريح تبعاً لابن أبي حاتم مع بعض الزيادات قال: «ومما لم يشرحه ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب قولهم: فلان قد روى الناس عنه، فلان وسط، فلان مقارب الحديث. . . فلان ما أعلم به بأساً، وهو في التعديل دون قولهم: لا بأس به».

والعبارات التي ذكرها ابن الصلاح هنا ـ واقتصرت على ذكر عبارات التعديل منها ـ قد عدها العراقي في المرتبة الرابعة والأخيرة عنده.

فمراتب التعديل عند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والنووي أربعة، وكذا هي عند الذهبي والعراقي لكنهما لم يتفقا مع من قبلهما في تنظيمها والتمثيل لها، وجعلها السخاوي والسندي ستة.

أما حكم هذه المراتب فقال السخاوي[١]: «ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربعة الأولى منها، وأما التي بعدها فإنه لا يحتج[٢] بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط، بل يكتب حديثهم ويختبر، وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه»[٣].

---

(١) أكرر التنبيه هنا: إلى أن السخاوي جعل مراتب التعديل ستة، حيث إنه أفرد قولهم: «فلان لا يسأل عنه» في مرتبة وجعلها ثانية، وقد دمجتها مع الأولى اتباعاً لبعض العلماء، لذا سيحكم على ستة، ولمطابقة حكمه على التقسيم الذي ذكرت يُنقص واحد من كل عدد يذكره فإن قال أربعاً يكون ثلاثاً. . . وهكذا.

(٢) ما ذكره السخاوي من عدم الاحتجاج بأهل المرتبة الرابعة فيه نظر، لأن من قيل فيه: ليس به بأس، أو صدوق، يكون حديثه حسناً، كما هو صنيع الذهبي في مواطن كثيرة من كتبه، والحديث الحسن مما يحتج به، قال ابن الصلاح في علوم الحديث ٣٦: «من أهل الحديث من لا يُفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح، لاندراجه في أنواع ما يحتج به».

(٣) فتح المغيث ١/٣٤٠، مصححاً من نسخة خطية، وسبق أن ابن حجر في التقريب كان له تقسيم مبتكر لذا سأنقله هنا مع بيان أحكامه التي حررها العلامة أحمد شاكر في تعليقه على اختصار علوم الحديث لابن كثير.

وقد مر ذكر المراتب عند ابن أبـي حاتم نقلاً عن كتابه وذَكر بعد كل مرتبة درجتها وحكمها.

وسأفرد في أواخر هذا الفصل إن شاء اللّه تعالى ذكر تقسيم الذهبـي لمراتب الجرح والتعديل مع بيان حكمها عنده مفردة.

= قال ابن حجر في التقريب ١/٤ ــ ٥: «فأما المراتب:

فأولها الصحابة: فأُصرِّح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أُكد مدحه إما: بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة: كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً وإليه الإشارة: بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة: بصدوق سيـىء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطىء، أو تغير بأخرة ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق. وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثق البتة، وضُعف مع ذلك بقادح. وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أُطلق عليه اسم الكذب والوضع». انتهى مصححاً.

قال العلامة أحمد شاكر في تعليقه على اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٠٦: «والدرجات من بعد الصحابة: فما كان من الثانية والثالثة فحديثه صحيح من الدرجة الأولى، وغالبه في الصحيحين. وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية... وما بعدها، فمن المردود إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة

ثانياً:
مراتب ألفاظ التجريح

أولها: وهي شرها وأسوأها: «الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأفعل: كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضع، أو هو ركن الكذب[1]، ونحو ذلك». قاله ابن حجر[2].

وقال العلامة اللكنوي: «أو هو ركن الكذب، أو منبعُه، أو معدنُه»[3].

= الخامسة والسادسة فيتقوى بذلك ويصير حسناً لغيره، وما كان من السابعة إلى آخرها فضعيف على اختلاف درجات الضعف من المنكر إلى الموضوع». انتهى.

ولما عد ابن حجر الصحابة في المرتبة الأولى من مراتب التوثيق، أراد بذلك عدالتهم ورفعتهم وفضلهم على من بعدهم، وإلا فالصحبة لا تنافي قلة الحفظ، والنسيان، فقد يكون من بعد الصحابة أحفظ منهم، وأكثر ضبطاً وإتقاناً، ففي التعديل والتجريح للباجي ٤٨٨: «خالد بن رباح قال: سئل أنس بن مالك عن مسألة فقال: سلوا مولانا الحسن، فقال: يا أبا حمزة، نسألك فتقول: اسألوا مولانا الحسن! فقال: سلوا مولانا الحسن، فإنه سمع وسمعنا فحفظ ونسينا». انتهى.

وفي رواية: ««فإنه غاب وحضرنا، وحفظ ونسينا». انظر روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي ص ٧١.

(١) قال الذهبي في الميزان في ترجمة إسماعيل بن يحيى التيمي ٢٥٣/١: «قال الأزدي: ركن من أركان الكذب»، وقال في ترجمة ثوير بن أبي فاختة ٣٧٥/١: «روى أبو صفوان الثقفي عن الثوري قال: ثوير ركن من أركان الكذب»، وكذا قال الشافعي وأبو داود في كثير بن عبدالله. كما في الميزان ٤٠٧/٣.

(٢) النخبة وشرحها ٧١.

(٣) الرفع والتكميل ١٢٥.

ومثل ذلك قولهم: فلان ممن يضرب المثل بكذبه[1]، أو هو جِراب[2] الكذب.

ثانيها: كقولهم: دجال، أو وضاع، أو أفاك، أو كذاب[3]، أو يضع الحديث، أو يكذب، أو يختلق الحديث، أو يفتعل[4] الحديث، أو يُثَبِّج[5] الحديث، أو يزرف[6]، أو يزيد في الرقم[7]، أو وضع[8] حديثاً، أو لا شيء

---

(١) قال الذهبي في ترجمة أحمد بن عبدالله الجويباري من الميزان ١/١٠٧: «قلت: الجويباري ممن يضرب المثل بكذبه».

(٢) جِراب الشيء هو وعاؤه، وقد قال الذهبي في ترجمة محمد بن الحسن الأهوازي من الميزان ٣/٥١٦: «كان يضع الأسانيد، وسماه بعضهم وهو أبو الوليد الدربندي فيما سمعه من أحمد بن علي الجصاص بالأهواز، فقال: كنا نسميه جِراب الكذب». انتهى مصححاً من نسخة خطية.

وفيه في ترجمة محمد بن عبدالله بن القاسم الحارثي الرازي ٣/٦٠٤: «كان يقال له جراب الكذب، روى الفلكي في الألقاب له قال: قيل لمحمد: إنك تلقب: جِراب الكذب، فقال: بل أنا جوالق الكذب فإن شئت فاسمع أو دع». انتهى.

والجوالِق والجُوالَق والجُوالِق بكسر الجيم في الأولى، وضمها في الأخريين، وكسر اللام في الأولى والثالثة، وفتحها في الثانية هو الوعاء الكبير.

(٣) قال ابن حجر في هذه العبارة وما قبلها في نزهة النظر ٧١: «وإن كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها».

(٤) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة عبدالله بن عمر الرافعي ٢/٢/١١٠: «سمعت أبي يقول: هو كذاب يفتعل الحديث».

(٥) قالها معمر بن راشد في إسماعيل بن شروس. انظر الميزان ١/٢٣٤.

(٦) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/٣/٢٧١: «قرة بن خالد قال: كانوا يرون أن الكلبي يزرف، يعني يكذب».

(٧) قال السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ١٢٥: «وحكى مسلم في مقدمة صحيحه أن أيوب السختياني نكُر رجلاً فقال: هو يزيد في الرقم. وكنى بهذا اللفظ عن الكذب».

(٨) قال السخاوي في هذه العبارة في فتح المغيث ٣٤٣ ـ ٣٤٤: «وآخر هذه الصيغ أسهلها».

عند الشافعي[1]، أو له بلايا[2].

وهذه المرتبة هي أولى مراتب الجرح عند الذهبي والعراقي، والثانية عند ابن حجر ـ في النخبة ـ والسخاوي.

ومما ينبغي التنبه له أن بعض الأئمة قد يطلق الكذب على الخطأ، قال ابن حجر: «قال ابن حبان: أهل الحجاز يطلقون «كَذَب» في موضع «أخطأ»، ذكر هذا في ترجمة «برد» من كتاب الثقات، ويؤيد ذلك إطلاق عبادة بن الصامت قوله: كَذَب أبو محمد، لما أخبر أنه يقول: الوتر واجب، فإن أبا محمد لم يقله رواية وإنما قاله اجتهاداً، والمجتهد لا يقال إنه كذب، إنما يقال: إنه أخطأ»[3].

وبهذا فسر ابن حجر كلام أبي حاتم في جنادة بن مروان الحمصي، قال: «قال أبو حاتم: ليس بقوي، أخشى أن يكون كذب في حديث عبدالله بن بسر أنه رأى في شارب النبي ﷺ بياضاً. قلت: أراد أبو حاتم بقوله: كذب؛ أخطأ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له هو والحاكم في الصحيح، وأما قول ابن الجوزي عن أبي حاتم أنه قال: أخشى أن يكون كذب في الحديث، فاختصاره مفض إلى رد حديث الرجل جميعه، وليس كذلك إن شاء الله تعالى»[4].

---

(١) قال السخاوي في فتح المغيث ١/٣٤٥: «على أنا قد روينا عن المزني قال: سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: يا إبراهيم، اكس ألفاظك أحسنها، لا تقل: فلان كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيء. وهذا يقتضي أنها حيث وجدت في كلام الشافعي تكون من المرتبة الثانية». انتهى مصححاً عن نسخة خطية.

(٢) قال سبط ابن العجمي في الكشف الحثيث ١٩١: «والظاهر أن مراده ـ (أي مراد ابن حبان) ـ بالبلية الوضع والله أعلم»، وفيه أيضاً ٢٣٩ ـ ٢٤٠: «فقوله ـ (أي ابن حبان): لا أدري البلاء من أيها، يحتمل أن يكون بالوضع، ويحتمل أن يريد بالكذب والله أعلم». وانظر حاشية الرفع والتكميل ١٢٦.

(٣) هدي الساري ٤٢٧.

(٤) لسان الميزان ٢/١٣٩.

ثالثها: كقولهم: فلان متهم بالكذب، أو بالوضع، أو يسرق الحديث(١)، أو ساقط، أو هالك، أو ذاهب الحديث(٢)، أو متروك الحديث(٣)،

---

(١) قال السخاوي في فتح المغيث ٣٤٤/١ في هذه العبارة: «فإنها كما قال الذهبي: أهون من وضعه واختلاقه في الإثم، إذ سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذاك المحدث، قلت: أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن شاركه في طبقته. قال ـ (أي الذهبي) ـ: وليس كذلك من يسرق الأجزاء والكتب فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواة». انتهى مصححاً عن نسخة خطية.

وبين الذهبي أيضاً معنى سرقة الحديث في كتابه سير أعلام النبلاء في ترجمة الحافظ الكبير محمد بن حُميد الرازي ٥٠٤/١١، فقال: «قال أبو أحمد العسال: سمعت فضلك يقول: دخلت على ابن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون، قلت: آفته هذا الفعل وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متناً، وهذا معنى قولهم: فلان سرق الحديث».

(٢) وذاهب الحديث تختلف عن قولهم: «ذهب حديثه»، قال الذهبي في ترجمة روح بن أسلم الباهلي من الميزان ٥٧/٢: «قال ابن المديني: ذهب حديثه، يعني ضاع، كذا فسره محمد بن عثمان بن أبي شيبة» وهو في سؤالات محمد بن عثمان لابن المديني ورقة ٦/أ.

(٣) قال السخاوي في فتح المغيث ٣٤٤/١: «قال ابن مهدي: سئل شعبة: من الذي يترك حديثه؟ قال: من يتهم بالكذب، ومن يُكثر الغلط، ومن يخطىء في حديث يُجمع عليه فلا يتهم نفسه، ويقيم على غلطه، ورجل روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وقال أحمد بن صالح فيما رواه ابن الصلاح من جهته: لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، يعني بخلاف قولهم ضعيف».

وينبغي التنبه هنا إلى الفرق بين قولهم: تركوه، وقولهم: لم يرووا عنه، قال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة الزبير بن خِرِّيت البصري ص ٤٠٢: «وثقه أحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم وغيرهم، وحكى الباجي في رجال البخاري عن علي بن المديني أنه قال: تركه شعبة، قلت: والذي رأيته عن علي أنه قال لم يرو عنه شعبة، وبين اللفظين فرقان». انتهى، والأصوب فرق. كما أن بعض الأئمة قد يطلق الترك ولا يريد به ما اصطلح عليه، قال الذهبي في الميزان في ترجمة عطاء بن أبي رباح ٧٠/٣: «سيد التابعين علماً وعملاً وإتقاناً في زمانه بمكة، وروى محمد بن عبدالرحيم عن علي ابن المديني قال: كان عطاء بأخرة قد تركه ابن جريج، وقيس بن سعد، قلت: لم يعن الترك الاصطلاحي، بل عنى أنهما بطلا الكتابة عنه، وإلا فعطاء ثبت رضي».

أو تركوه، أو مجمع على تركه، أو هـو على يَـدَيْ عَدْلٍ[1]، أو فيه نـظر[2]، أو سكتوا عنه عند البخاري في اللفظتين الأخيـرتين فقط، أو لا يعتبـر به،

---

(١) قال السخاوي في فتح المغيث ١/٣٤٩: «وأفاد شيخنا أيضاً أن شيخه الشارح كان يقول في قول أبي حاتم: هو على يدي عدل، إنها من ألفاظ التوثيق، وكان ينطق بها هكذا بكسر الدال الأولى، بحيث تكون اللفظة للواحد، وبرفع اللام وتنوينها ـ (أي على يَدِي عدلٌ) ـ، قال شيخنا: كنت أظن ذلك كذلك، إلى أن ظهر لي أنها عند أبي حاتم من ألفاظ التجريح، وذلك أن ابنه قال في ترجمة جُبارة بن المغلس: سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث، ثم قال: سألت أبي عنه، فقال: هو على يَدَيْ عدلٍ، ثم حكى أقوال الحفاظ فيه، بالتضعيف، ولم ينقل عن أحد فيه توثيقاً، ومع ذلك فما فهمت معناها ولا اتجه لي ضبطها ثم بان لي أنها كناية عن الهالك، وهو تضعيف شديد، ففي كتاب إصلاح المنطق ليعقوب بن السكيت عن ابن الكلبي قال: جَزْء بن سعد العشيرة بن مالك من ولده العدل، وكان ولي شُرَط تُبَّع، فكان تُبَّع إذا أراد قتل رجل دفعه إليه. فمن ذلك قال الناس: وُضع على يَدَيْ عدلٍ، ومعناه هلك. قلت: ونحوه عن ابن قتيبة في أوائل أدب الكاتب وزاد: ثم قيل ذلك لكل شيء قد يئس منه». انتهى.

وقد جزم ابن حجر هنا بأن معنى هذه اللفظة الهلاك إلا أنه قال في تهذيب التهذيب في ترجمة محمد بن خالد الطحان ٩/١٤٢: «على يَدَيْ عدلٍ، معناه: قرب من الهلاك، وهذا مَثَل للعرب، كان لبعض الملوك شرطي اسمه عدل، فإذا دفع إليه من جنى جناية جزموا بهلاكه غالباً. ذكره ابن قتيبة وغيره. وظن بعضهم أنها من ألفاظ التوثيق فلم يصب».

وقد استعمل أبو حاتم لفـظة (على يَـدَيْ عدلٍ) في غـير جُبارة بن المغلس كمحمد بن خالد الواسطي، ويعقوب بن محمد الزهري، وعمر بن حفص العبدي.

(٢) قال الذهبي في الميزان في ترجمة عبدالله بن داود الواسطي ٢/٤١٦: «وقـد قال البخاري: فيه نظر، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً». وقال أيضاً في تـرجمة عثمان بن فائد ٣/٥١ ـ ٥٢: «قال البخاري: في حديثه نظر. وقلّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم».

وقال أيضاً في سير أعلام النبلاء في ترجمة البخاري ١٢/٤٣٩ و٤٤١: «قال بكر بن منير: سمعت أبا عبدالله البخاري يقول: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً. قلت: صدق، رحمه الله. ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا، وقلّ أن يقول: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث، =

. . . .

= حتى إنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم واه. وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً، وهذا هو والله غاية الورع».

فرحم الله الإمام البخاري فقد كان في غاية الورع والخوف والنزاهة، وقد تتبعت العلل الكبير للترمذي وهو عبارة عن سؤالات للبخاري عن أحاديث ورجال فأشد ما يقول في الرجل: ذاهب الحديث، أو منكر الحديث، أو فيه نظر، أو لا شيء، أو ضعيف جداً، ولما سئل عن كوثر بن حكيم، وعثمان بن القاسم الأسدي، ذكر أن أحمد كان يرميهما بالكذب، ولم يقله عن نفسه.

وقال السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص ١٢٥: «البخاري كان لمزيد ورعه قلّ أن يقول: كذاب أو وضاع، أكثر ما يقول سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه، ونحو هذا، نعم ربما يقول: كذبه فلان، أو رماه فلان بالكذب».

وأقدم من بيّن اصطلاح البخاري في قوله «سكتوا عنه» الإمام الدولابي، ففي تهذيب الكمال في ترجمة إبراهيم بن يزيد الخُوزي ٢/٢٤٣ ط مؤسسة الرسالة: «قال، أبو بشر الدولابي عن البخاري: سكتوا عنه، قال الدولابي: يعني تركوه».

وقال ابن كثير في اختصار علوم الحديث ١٠٥ ـ ١٠٦: «وثَمّ اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها: من ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل سكتوا عنه، أو فيه نظر، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، ولكنه لطيف العبارة في التجريح فليعلم ذلك».

وقال العراقي في التقييد والإيضاح ١٦٣: «وفيه نظر، وسكتوا عنه، وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه»، وذكر مثل هذا السخاوي في فتح المغيث، والسيوطي في التدريب، ثم قال السخاوي ١/٣٤٤: «فإدخالهما في هذه المرتبة بالنسبة للبخاري خاصة، مع تجوز فيه أيضاً، وإلا فموضعهما منه التي قبلها». والعراقي قد عدهما في ألفاظ المرتبة الثالثة هذه.

وذكر الذهبي في الموقظة ورقة ٩ب، اصطلاح البخاري الخاص في هاتين اللفظتين فقال: «يقول البخاري: سكتوا عنه، وظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا معتقده بها بالاستقراء أنها بمعنى تركوه، وكذا عادته إذا قال: فيه نظر، بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف».

وقد نبه العلامة أبو غدة بتنبيه من شيخه حبيب الرحمن الأعظمي أن عدداً غير قليل من الذين وصفهم البخاري بقوله فيه نظر، قد وثقهم أو قواهم غيره من أئمة النقد، وساق الأعظمي لقوله أدلة ثابتة قوية، ثم قال الأعظمي: «والصواب عندي أن =

أو بحديثه، أو مُودٍ(١)، ....

= ما قاله العراقي ليس بمطرد ولا صحيح على إطلاقه، بل كثيراً ما يقـوله البخـاري ولا يوافقه عليه الجهابذة، وكثيراً ما يقوله ويريد به إسناداً خاصاً كما قال في التاريخ الكبير ١٨٣/٣/١ في ترجمة عبدالله بن محمد بن عبدالله بن زيد رائي الأذان: فيه نظر لأنه لم يذكر سماع بعضهم من بعض، وكما في ترجمته في تهذيب التهذيب ١٠/٦، وكثيراً ما يقوله ولا يعني الراوي بل حديث الراوي». انتهى كلام الأعظمي نقلاً عن حاشية قواعد في علوم الحديث للشيخ أبو غدة ص ٢٥٧.

وقول البخاري: في إسناده نظر، يختلف عن قوله: فيه نظر، كما أنه قد يقول: في إسناده نظر، ويقصد حديثاً بعينه ونحو ذلك.

قال الذهبي في ترجمة أويس بن عامر القرني العابد من الميزان ٢٧٨/١ ـ ٢٧٩ «قال البخاري: في إسناده نظر فيما يرويه، وقال البخاري أيضاً في الضعفاء: في إسناده نظر يروى عن أويس في إسناد ذلك، قلت: هذه عبارته يريد أن الحديث الذي روي عن أويس في الإسناد إلى أويس نظر، ولولا أن البخاري ذكر أويساً في الضعفاء لما ذكرته أصلاً، فإنه من أولياء الله الصادقين».

ولعل البخاري لا يقصد بهذه اللفظة تضعيفاً للراوي في بعض الأحيان، قال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة زياد بن الربيع البصري ٤٠٣: «وثقه أحمد، وأبو داود، وابن حبان، وذكره ابن عدي في الكامل، ونقل عن الدولابي عن البخاري أنه قال: في إسناده نظر. قلت: قد روى له البخاري في الصحيح حديثاً واحداً في المغازي».

وقال ابن حجر في ترجمة أوس بن عبدالله الربعي في هدي الساري ٣٩١: «ذكره ابن عدي في الكامل وحكى عن البخاري أنه قال: في إسناده نظر، ويختلفون فيه، ثم شرح ابن عدي مراد البخاري فقال: يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة، وغيرهما، لا أنه ضعيف عنده».

(١) قال السخاوي في فتح المغيث ٣٤٨/١ ـ ٣٤٩: «ينبغي تأمل الصيغ فرب صيغة يختلف الأمر فيها بالنظر إلى اختلاف ضبطها كقولهم: فلان مُودٍ، فإنها اختلف في ضبطها، فمنهم من يخففها، أي هالك، قال في الصحاح: أودى فلان، أي هلك فهو مُودٍ، ومنهم من يشددها مع الهمزة، أي حسن الأداء، أفاده شيخي في ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري من مختصر التهذيب ـ (أي تهذيب التهذيب ٤٧١/٣) ـ نقلاً عن أبي الحسن بن القطان الفاسي، وكذا أثبت الوجهين كذلك في ضبطها ابن دقيق العيد». =

. . . .

= وقال الذهبي في الميزان في ترجمة سعد بن سعيد المذكور ١٢٠/٢: «قال أبو حاتم: سعد بن سعيد مُؤْدٍ، قال شيخنا ابن دقيق العيد: اختلف في ضبط مود، فمنهم من خففها، أي هالك، ومنهم من شددها، أي حسن الأداء».

ولفظة أبي حاتم «مُؤْدٍ» وردت في طبعة البجاوي عارية عن الشكل تماماً، مع سقوط الهمزة التي فوق الواو، فلا تقرأ إلا مُودٍ، وهذا خطأ والصواب كما أثبته لذكرها هكذا في الجرح والتعديل، كما أن بعض النسخ الخطية للميزان كالأحمدية، والإمامية، ضبطتها بالشكل، أي مُؤْدٍ.

وأعود إلى أساس الكلام فأقول: إن ابن أبي حاتم لما ذكر لفظة «مؤدي» عن أبيه في الجرح والتعديل ٨٤/٢/١ قال: «يعني أنه كان لا يحفظ يؤدي ما سمع» وقد ذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب ٤٧١/٣ أن هذه الكلمة نقلها ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل عن أبيه عن إسحاق بن منصور، عن ابن معين، لكن نسخة الجرح والتعديل المطبوعة لا يوجد فيها ذلك، بل أُثبتت هذه الكلمة لأبي حاتم من قوله، وأُثبتت لابن معين من رواية إسحاق بن منصور عنه من رواية أبي حاتم عنه قوله فيه: «صالح»، فيبدو أن ابن حجر، رحمه الله، انتقل بصره عند النقل، والله أعلم.

وقد استعمل لفظة «مؤدي» أيضاً سفيان الثوري، قال ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ص ٨١: «قال سفيان: كان ابن أبي ليلى مؤدياً، يعني أنه لم يكن بحافظ». انتهى.

وابن أبي ليلى هو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الذي قال فيه ابن حجر في التقريب: «صدوق سيىء الحفظ جداً»، وقد قال مثل ذلك أيضاً في سعد بن سعيد لكن دون كلمة «جداً».. وظاهر تفسير ابن أبي حاتم للفظة مؤد في سعد بن سعيد التعارض مع نفسه، ومع تفسير ابن القطان وابن دقيق العيد.

ويمكن الجمع بين ذلك بأن:

(أ) تفسير ابن أبي حاتم نفسه يحمل على أن سعداً كان سيىء الحفظ يؤدي ما يذكره، وخطؤه لا يدل على اتهامه بالكذب، حيث يَظُن هو أنه يؤدي ما سمع، كما أنه لسوء حفظه لا يُميز بين صحيح ما يرويه من سقيمه لو أتى به على وجهه.

(ب) وتفسيره مع تفسير ابن القطان وابن دقيق العيد يحمل على أن لفظة «حسن الأداء» كلفظة «حسن الحديث» أو «جيد الحديث» أو «صالح الحديث» وهذه العبارات وأمثالها يوصف بها من كان صدوقاً سيىء الحفظ، والله أعلم. =

أو ليس بثقة[1]، أو ليس بالثقة، أو غير ثقة ولا مأمون.

وقد دمج ابن أبي حاتم هذه المرتبة بالتي قبلها ــ وقد سبق نقل كلامه ــ وتبعه على ذلك الخطيب، وابن الصلاح، والنووي. وقال الخطيب: «فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: حجة، أو ثقة، وأدونها أن يقال: كذاب، أو ساقط»[2].

إلا أن الذهبي فَصَلَها وحررها في مقدمة الميزان، وزادها العراقي تحريراً وتنقيحاً وتفصيلاً، ثم السخاوي من بعده.

رابعها: كقولهم: فلان ردوا حديثه، أو مردود الحديث، أو رُدَّ حديثه، أو ضعيف جداً، أو واهٍ بمرة[3]، أو تالف، أو طرحوا حديثه، أو مُطَّرَح الحديث، أو مُطَّرَح، أو مطروح الحديث[4]، أو ارم[5] به، أو لا يكتب

---

(١) هذه اللفظة يراد بها التضعيف الشديد الموصل للهلاك عند عامة النقاد، إلا أنها وردت وقُصد بها إحدى درجات التعديل بما ينزل قليلاً عن مرتبة الثقة، وهذا عرف غير شائع، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة شعبة بن دينار الهاشمي ٣٤٧/٤: «قال البخاري: يتكلم فيه مالك، ويحتمل منه، وقال أبو الحسن بن القطان الفاسي: قوله: ويحتمل منه، يعني من شعبة، وليس هو ممن يترك حديثه، قال: ومالك لم يضعفه، وإنما شح عليه بلفظة ثقة، قلت ــ (أي ابن حجر) ــ: هذا التأويل غير شائع بل لفظة ليس بثقة في الاصطلاح يوجب الضعف الشديد».

(٢) الكفاية ٥٩.

(٣) ذكر السخاوي في فتح المغيث ٣٤٥/١ معنى هذه اللفظة فقال: «أي قولاً واحداً لا تردد فيه، وكأن الباء زيدت تأكيداً». وذكر الأنصاري في شرح الألفية ١١/٢ بأن معناها: «قولاً جازماً».

(٤) لم يذكر العراقي في كتابيه شرح الألفية، والتقييد والإيضاح، والسخاوي في فتح المغيث، والسيوطي في التدريب هذه اللفظة بل ذكروا قولهم: مطرح الحديث، أو مطرح. وأول من نص على ذكرها في هذه المرتبة ــ فيما أعلم ــ الأنصاري في شرح الألفية. وقد عد الذهبي في الموقظة من أنواع الحديث: الحديث المطروح وهو ما انحط عن رتبة الضعيف. ووضعه بين الحديث الضعيف والموضوع.

(٥) كان الإمام عبدالله بن المبارك يكثر من استعمال هذه اللفظة.

حديثه[1]، أو لا تحل الرواية عنه[2]، أو لا تحل كتابة حديثه، أو لا شيء، أو ليس بشيء[3] عند غير الشافعي، وعلى الغالب عند ابن معين ـ مع بعض

---

(1) قال السخاوي في فتح المغيث ٣٤٥/١: «أي لا احتجاجاً ولا اعتباراً».

(2) قال السخاوي في فتح المغيث ٣٤٥/١: «ومنه قول الشافعي: الرواية عن حرام بن عثمان حرام».

(3) قال الشيخ أبو غدة في استدراكه على حواشيه على الرفع والتكميل ٣٧٢ تعليقاً على قولهم: ليس بشيء: «قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٣٤٠/١٣ ـ ٣٤١: والشيء يساوي الموجود لغة وعرفاً، وأما قولهم: فلان ليس بشيء، فهو على طريق المجاز والمبالغة في الذم، فلذلك وصف بصفة المعدوم. انتهى.

ومن لطيف التوفيق في هذا التعبير: ليس بشيء، أنه جاء في لسان النبوة للجرح والتضعيف فقد جاء مسنداً إلى عائشة رضي الله عنها قالت: سأل أناس رسول الله ﷺ عن الكُهَّان فقال لهم رسول الله ﷺ: ليسوا بشيء. رواه البخاري في صحيحه في كتاب الطب في باب الكهانة ١٨٥/١٠ مع فتح الباري، وفي كتاب الأدب في باب قول الرجل للشيء: ليس بشيء، وهو ينوي أنه ليس بحق ٤٩١/١٠. قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٤٩١/١٠: قال الخطابي: معنى قوله: ليسوا بشيء: أي ليس بشيء صحيح يعتمد، وهو كما تقول العرب لمن قال قولاً غير سديد: ما قلت شيئاً. وزاد ابن بطال: يريدون بذلك المبالغة في النفي، وليس ذلك كذباً». انتهى مختصراً.

ولفظة: «ليس بشيء، أو لا شيء، أو لا يساوي شيئاً» مكانها هذه المرتبة عند الجمهور إلا أن الإمام أبا زكريا يحيى بن معين نهج فيها نهجاً منوَّعاً.

قال ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام ٢/ورقة ٢٢٤ أ: «وقول ابن معين فيه ـ (أي في صالح بن رستم البصري) ـ: لا شيء، معناه فيه أنه ليس كغيره، فإنه قد عهد يقول ذلك فيمن يقل حديثه فاعلم ذلك».

وقال أيضاً فيه ١/ورقة ٢٠٩ ب: «وما روى ابن أبي خيثمة عن ابن معين من قوله فيه ـ (أي في بكار بن عبدالعزيز الثقفي) ـ: ليس بشيء، إنما يعني بذلك قلة حديثه، وقد عهد يقول ذلك في المقلين، وفسر قوله فيهم ذلك بما قلناه».

أما في غالب الأحيان فإن ابن معين يقصد بقوله: ليس بشيء ما يقصده الجمهور من توهين أمر الراوي، بل أشد. قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة خالد بن أيوب البصري ٣٢١/١/٢: «ذكر أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين أنه قال: خالد بن أيوب لا شيء، يعني: ليس بثقة».

وقد ذكر الشيخ أبو غدة في استدراكه على حواشيه في الرفع والتكميل أمثلة كثيرة مؤيدة لكون ابن معين يقصد بتلك الكلمة في أكثر الروايات التضعيف الشديد ثم قال =

. . . .

= في ص ٣٨٩: «إن معنى التضعيف من هذه الجملة «ليس بشيء» هو المعنى الحقيقي لها، والمستعملة فيه فلا يعدل عنه إلا بقرينة صارفة تدل على أنه يريد من هذه الكلمة قلة أحاديث الراوي لا تضعيفه».

وزاد الشيخ أحمد محمد نور سيف في مقدمته لتحقيق كتاب التاريخ من رواية عباس الدوري عن ابن معين تفصيلاً في بيان مدلول لفظة «ليس بشيء» عند ابن معين، فذكر أن هذه العبارة، وكذلك عبارة «ليس بثقة»، و «ضعيف» تعني عند ابن معين غالباً الضعف الشديد، وذكر أيضاً أنه قد يطلق «ليس بشيء»، ويريد بها التجهيل، وأحياناً يريد بإطلاقها حالة دون أخرى، فيراه مقبولاً في حالة غير مقبول في غيرها، وذكر حالات أخرى لذلك. وأشار أخيراً إلى أنه لا بد من تتبع دقيق لمصطلح ابن معين هذا مع مقارنته بكلام غيره من الأئمة النقاد، وقد توسع الشيخ أحمد سيف في بيان ما اختصرته من كتابه، ومن أراده فليرجع إليه ١/١١٥ ـ ١١٩ و٢٠٤ ـ ٢٠٩ ففيه تنبيهات مهمة، وفوائد جمّة تدعو إلى البحث والتأمل والتحقيق.

وكأن الذهبي لم يتنبه لهذا التنوع عند ابن معين في هذه اللفظة، فقال في الميزان في ترجمة عبدالعزيز بن المختار البصري الدباغ ٢/٦٣٤: «ثقة حجة، وما عرفت سبب قول ابن معين فيما سمعه يقول أحمد بن زهير: ليس بشيء». ولا يحتمل هنا إلا أنه قصد أن أحاديثه قليلة وذلك لأن ابن معين وثق عبدالعزيز كما في تاريخ الدوري. وقال الذهبي أيضاً في ترجمة ثعلبة بن سهيل الطُّهَوي ١/٣٧١: «قال أبو الفتح الأزدي: قال ابن معين: ثعلبة بن سهيل ليس بشيء. قلت: هذه رواية منقطعة، والصحيح ما روى إسحاق الكوسج عن ابن معين ثقة، أو لعل ليحيى فيه قولان، والله أعلم».

ولو تبين له مقصد الإمام ابن معين في لفظة ليس بشيء في بعض الروايات لما شكك في أحد قوليه، والله أعلم.

وكلمة «ليس بشيء» قد يراد أن الموصوف بها ليس بشيء في مجال الاحتجاج، مع أنه يعتبر به. قال المنذري في رسالته التي أجاب بها عن مسائل في الجرح والتعديل ص ٥٥: «وأما قولهم: «فلان ليس بشيء» ويقولون مرة «ليس حديثه بشيء» فهذا ينظر فيه، فإن كان الذي قيل فيه هذا قد وثقه غير هذا القائل، واحتج به فيحتمل أن يكون قوله محمولاً على أنه ليس حديثه بشيء يحتج به، بل يكون حديثه عنده يكتب للاعتبار والاستشهاد وغير ذلك.

وإن كان الذي قيل فيه ذلك مشهوراً بالضعف ولم يوجد من الأئمة من يُحسِّن أمره فيكون محمولاً على أن حديثه ليس بشيء يحتج ولا يعتبر به ولا يستشهد به، ويلتحق هذا بالمتروك، والله عز وجل أعلم».

التجـوز، حيث مكانها عنـده في المرتبـة التي قبلهـا ـ أو لا يسـاوي شيئـاً، أو لا يساوي فلساً أو فلسين، أو لا يساوي نـواة[1]، أو لا يساوي بعـرة[2]، أو منكر الحديث[3] عند البخاري.

وابن أبـي حاتم، رحمه الله، دمج هذه المرتبة بما قبلها فكانت عنده مرتبة واحدة وهي أسوأها، وتبعه على ذلك الخطيب، وابن الصلاح، والنووي، والقسطلاني، إلا أن الذهبـي فَصَلَها وحررها في مقدمة الميزان، فكانت هذه المرتبة هي الرابعة عنده حسب تقسيمه في هذا الكتاب. وإن كان قد أدخل بعض ما بعدها فيها. وهي المرتبة الثالثة عند العراقي، والرابعة عند السخاوي.

هذا وقد سبق ذكر تقسيم ابن حجر للمراتب في التقريب فلا حاجة لإعادته. أما في النخبة وشرحها فكان كلامه مختصراً ومنصباً على أعلى الدرجات وأدناها في التعديل والتجريح[4].

---

(١) قال الذهبـي في ترجمة يحيى بن عثمان الحمصي من الميزان ٤/٣٩٦: «لينه أبو عروبة الحرَّاني وحده، فقال: لا يسوي نواة في الحديث».

(٢) قال الذهبـي في ترجمة مغيرة بن سقلاب من الميزان ٤/١٦٣: «قال الأبار: سألت علي بن ميمون الرقي عن المغيرة فقال: كان لا يسـاوي بعرة».

(٣) قال الذهبـي في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي من الميزان ١/٦: «قال البخاري: منكر الحديث، ونقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه».

وذكر نحو هذا في ترجمة سليمان بن داود اليمامي ٢/٢٠٢، وقال ابن حجر في لسان الميزان ١/٢٠ بعد نقله لكلام ابن القطان: «وهذا القول مروي بإسناد صحيح عن عبدالسلام بن أحمد الخفاف عن البخاري». أما هذه اللفظة عند الجمهور فهي في منزلة أخف سوءاً من هذه.

(٤) ولا أدري إن كان ابن حجر قد ذكر في نكته على كتاب ابن الصلاح شرحاً لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل، لأن الذي عثر عليه من هذا الكتاب ينتهي قبل ذكر قواعد الجرح والتعديل ومتعلقاتها، ومن المؤكد أن ابن حجر قد تجاوز هذا القسم، انظر فتح الباري ١/٢٠٣، والتلخيص الحبير ٢/١٨٤، وتهذيب التهذيب ٣/١٦٦.

خامسها: كقولهم: فلان ضعيف[1]، أو ضعفوه، أو منكر الحديث[2]

---

(١) قول ابن معين: «ضعيف» يختلف عن مسلك الجمهور، فهي عندهم في المرتبة الخامسة، أما عنده فهي أسقط من ذلك، وذكر ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١١١ عن ابن أبي خيثمة قال: «قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت لك: ليس به بأس، فهو ثقة، وإذا قلت لك هو ضعيف فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه».

أما إذا استعمل ابن معين هذه اللفظة في رجال معروفين من أهل العلم فإنه لا يريد في الغالب توهينهم، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٢/ورقة ١٥٩ أ: «ابن معين إذا قال في رجل معروف من أهل العلم إنه ضعيف فإن ذلك ليس تجريحاً منه له، وإنما هو تفضيل لغيره عليه في الأغلب، وقد يقوله باعتبار أوهام توجد له لا تسقط الثقة به».

(٢) هذه اللفظة تدخل في هذه المرتبة عند غير البخاري، والدارقطني على احتمال عند الأخير، وقد مر قريباً بيان قصد البخاري بهذه العبارة، أما الدارقطني: فقد ذكر السخاوي في فتح المغيث ٣٤٨/١ في معرض دفعه لدعوى تعارض أقوال الأئمة في الجرح والتعديل قوله: «وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده كما هو أحد احتمالين في قول الدارقطني في الحسن بن غفير ـ بالمعجمة ـ: إنه منكر الحديث، وفي موضع آخر: إنه متروك، وثانيهما عدم تفرقته بين اللفظين بل هما عنده في مرتبة واحدة».

وقد جعل ابن حجر في شرح النخبة قولهم: منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف، وهو الأولى، والله أعلم. هذا إذا قصد بقولهم منكر الحديث ما اصطلح عليه المتأخرون من لفظ المنكر وهو ما رواه الضعيف مخالفاً للثقات. ووصفه بهذا يدل على كثرة ذلك منه فيزيد ضعفه ضعفاً.

ويكثر في كلام عدد من الأئمة وخاصة السابقين الوصف بـ(منكر الحديث)، ونحوها ولا يريدون المعنى المصطلح عليه، وخير من حرر هذا الموضوع الحافظ ابن حجر في نكته على علوم ابن الصلاح، حيث قسم المنكر مراعياً معنييه فقال في ص ٦٧٤: «قوله ـ (يعني ابن الصلاح) ـ: وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، قلت: وهذا مما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده، ـ (ثم قال) ـ: هما ـ (يعني المنكر والشاذ) ـ مشتركان في كون كل منهما على قسمين، وأن اختلافَهُما في مراتب الرواة: فالصدوق إذا انفرد بشيء لا متابع له ولا شاهد، ولم يكن عنده من =

. . . .

= الضبط ما يشترط في حد الصحيح والحسن، فهذا أحد قسمي الشاذ. فإن خولف من هذه صفته مع ذلك كان أشد في شذوذه، وربما سماه بعضهم منكراً.

وإن بلغ تلك الرتبة في الضبط لكنه خالف من هو أرجح منه في الثقة والضبط فهذا القسم الثاني من الشاذ وهو المعتمد في تسميته، وأما إذا انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف في ذلك فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين. ـ (ثم قال) ـ: وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه ما نصه: وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايتُه روايتَه ولم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله. قلت: فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون. فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكرة، وهذا هو المختار والله أعلم».

وقد نقلت كلام ابن حجر هذا بطوله ـ مع قليل من الاختصار ـ لما فيه من الفوائد الغزيرة العزيزة، وكلامه الأخير يفيد إسقاط من قيل فيه منكر الحديث ـ حسب الاصطلاح المتأخر ـ عن هذه الرتبة. ويشهد له قول ابن دقيق العيد الآتي.

والذهبي، رحمه الله، قد أشار إلى ما يقرب من مذهب المتقدمين في المنكر فبعد أن عرفه في الموقظة حسب التعريف المصطلح عليه قال: «وقد يعد تفرد الصدوق منكراً». وذكر في مكان آخر من الموقظة ما نصه: «وقد يسمي جماعة من الحفاظ الذي ينفرد به مثل هشيم، وحفص بن غياث منكراً، فإن كان المتفرد من طبقة مشيخة الأئمة أطلقوا النكارة على ما انفرد به مثل عثمان بن أبي شيبة وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: هذا منكر» وهؤلاء الذين سماهم الذهبي ثقات كلهم.

وقال في الميزان في ترجمة ابن المديني ١٤١/٣: «وإن تفرد الثقة المتقن يُعد صحيحاً غريباً، وإن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً». وقال أيضاً في ترجمة ثابت بن عجلان ٣٦٥/١ بعد أن ذكر أن الإمام أحمد توقف فيه، وأبو حاتم جعله صالح الحديث، ووثقه ابن معين: «فتفرد هذا يعد منكراً».

وقال أيضاً في ترجمة محمد بن إسحاق بن يسار ٤٧٥/٣: «فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة، فالله أعلم».

وقال في ترجمته في سير أعلام النبلاء ٤١/٧: «وأما في أحاديث الأحكام فينحط =

= حديثه فيها عن رتبة الصحة إلى رتبة الحسن إلا فيما شذ فيه فإنه يعد منكراً، هذا الذي عندي في حاله، والله أعلم».

وقال في الميزان ٢/٤٠٠: «ورافع ـ (أي ابن سلمة بن زياد بن أبي الجعد) ـ متوسط صالح الأمر ممن إذا انفرد بشيء عد منكراً». فَنَفَس الذهبي في هذا كله يميل إلى المتقدمين.

والإمام أحمد يطلق لفظة منكر الحديث وما شابهها على من يغرب على أقرانه سواء خالف أو لم يخالف.

قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري في ترجمة يزيد بن عبدالله بن خَصيفة ص ٤٥٣: «روى الآجري، عن أبي داود، عن أحمد أنه قال: منكر الحديث، قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله، وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم».

فإن تفرد ولم يخالف: فقد قال ابن حجر في هدي الساري أيضاً في ترجمة محمد بن إبراهيم التيمي ص ٤٣٧ بعد ذكره لقول أحمد فيه: يروي أحاديث مناكير: «قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة».

وإن تفرد وخالف: فقد قال الذهبي في الميزان في ترجمة الحسن بن سوار البغوي ٤٩٣/١: «ثقة، أنكر حديثه عن عكرمة بن عمار عن ضمضم عن عبدالله بن حنظلة رأيت رسول الله ﷺ يطوف، لا ضرب ولا طرد ولا إليك إليك... ذكره العقيلي وقال: لا يتابع عليه.

قال أبو إسماعيل الترمذي: ألقيت هذا الحديث على أحمد بن حنبل فقال: أما الشيخ فثقة، وأما الحديث فمنكر.

والمحفوظ حديث أيمن عن قدامة عن عبدالله: رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمرة... فذكره». وممن عد التفرد نكارة الحافظ البرديجي، قال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة يونس بن القاسم الحنفي ص ٤٥٥: «قال البرديجي: منكر الحديث، قلت أوردت هذا لئلا يستدرك، وإلا فمذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة، أو غير ثقة، فلا يكون قوله: «منكر الحديث» جرحاً بيناً، كيف وقد وثقه يحيى بن معين».

وكلام ابن حجر في هدي الساري في ترجمة يزيد بن عبدالله بن خَصيفة، ومحمد بن إبراهيم التيمي، ويونس بن القاسم الحنفي، المنقول هنا مع ما نقله الذهبي في ترجمة الحسن بن سوار في الميزان عن الإمام أحمد، يخالف صنيع ابن حجر في نكته على =

. . . .

= ابن الصلاح، حيث قيد المتفرد الذي يُسمي كثير من المتقدمين ما تفرد به منكراً، بأن لا يكون في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عاضد يعضده.

كما أن ابن رجب الحنبلي أشار في كتابه النفيس شرح علل الترمذي ١/٤٥٠ ـ ٤٥١ إلى عدم صحة هذا القيد، فذكر تعريف البرديجي للمنكر: «إن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة أو عن التابعين عن الصحابة لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث إلا من طريق الذي رواه، فيكون منكراً. ـ (ثم علق عليه فقال) ـ: ذكر ـ (أي البرديجي) ـ هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة، أو سعيد بن أبي عروبة، أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ، وهذا كالتصريح بأنه كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ في النهي عن بيع الولاء وعن هبته».

وقال ابن رجب أيضاً في ٢/٥٠٧: «قال البرديجي: أحاديث شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ كلها صحاح، وكذلك سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، إذا اتفق هؤلاء الثلاثة على الحديث فهو صحيح، وإذا اختلفوا في حديث واحد فإن القول فيه قول رجلين من الثلاثة، فإذا اختلف الثلاثة توقف عن الحديث، وإن انفرد واحد من الثلاثة في حديث نُظر فيه، فإن كان لا يعرف متن الحديث إلا من طريق الذي رواه كان منكراً.

وأما أحاديث قتادة الذي يرويها الشيوخ مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأوزاعي، فينظر في الحديث، فإن كان الحديث يحفظ من غير طريقهم عن النبي ﷺ وعن أنس بن مالك من وجه آخر لم يدفع، وإن كان لا يعرف عن أحد عن النبي ﷺ ولا من طريق عن أنس إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك كان منكراً».

ومن المتقدمين الذين يذهبون هذا المذهب أيضاً الإمام الكبير يحيى بن سعيد القطان، حيث قال في سيد التابعين قيس بن أبي حازم الثقة الثبت: «منكر الحديث».

ففسر الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ٨/٣٨٩ مراده، فقال: «ومراد القطان بالمنكر: الفرد المطلق».

فالقيد المضيق الذي ذكره ابن حجر لم أجد ما يقويه، ومع هذا فالمسألة هذه تحتاج إلى بحث دقيق، وسبر عميق.

وكذلك يُطلق لفظ «منكر الحديث» ويراد به إنكار بعض حديث الراوي، قال السخاوي في فتح المغيث ١/٣٤٦ ـ ٣٤٧: «قول الشارح ـ (أي العراقي) ـ في تخريجه الأكبر للإحياء: وكثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثاً واحداً، ونحوه =

. . . .

= قول الذهبي في ترجمة عبدالله بن معاوية الزبيري من الميزان: قولهم: منكر الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث».

قلت: وكلام الذهبي هذا لا يوجد في جميع النسخة المطبوعة من الميزان، ولا في ترجمة الزبيري في النسخ الخطية، ثم قال السخاوي فيه ١/٣٤٧: «وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء، قال الحاكم: قلت للدارقطني: فسليمان بن بنت شُرَحْبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء فأما هو فثقة».

ويوجد فرق بين قولهم: منكر الحديث، أو حديثه منكر، وبين قولهم: روى مناكير، أو له مناكير، أو في حديثه نكارة، ونحوها.

قال السخاوي في فتح المغيث ١/٣٤٧: «قال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام: قولهم: روى مناكير لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه منكر الحديث، لأن منكر الحديث وَصْف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة».

وقال الذهبي في الميزان في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي ١/١١٨: «قال أحمد بن سعيد بن معدان: شيخ صالح، روى الفضائل والمناكير، قلت: ما كل من روى المناكير يضعف».

وكثيراً ما يقول الذهبي في الثقات أو المعدلين: «له ما ينكر، أو روى مناكير، أو استنْكَر فلان حديثه، أو ذو مناكير»، وهذه أرقام بعض التراجم في الميزان التي ورد فيها مثل هذا: ٥٣٦، ١٥٣٧، ٣٢٥٧، ٣٤٢٨، ٥٠٤٧، ٥٥٥٧، ٨٨٥٠.

ونبّه العلامة اللكنوي إلى أن قولهم: «أنكر ما روى فلان» لا يقتضي ضعف الحديث دائماً، فقال في الرفع والتكميل ١٤٨: «قال السيوطي في تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: وقع في عباراتهم أنكر ما رواه فلان كذا، وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفاً، قال ابن عدي: أنكر ما روى بريد بن عبدالله بن أبي بردة: إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها.

قال: وهذا طريق حسن رواته ثقات، وقد أدخله قوم في صحاحهم. انتهى» ثم قال في ص ١٥٠ ــ ١٥١: «لا تبادر بحكم ضعف الراوي بوجود: أنكر ما روى في حق روايته في الكامل والميزان ونحوهما فإنهم يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضاً بمجرد تفرد راوييهما». =

عند غير البخاري، أو حديثه[1] منكر، أو مضطرب الحديث، أو واهٍ،

= وهذه أمثلة توضح الفرق بين قولهم: منكر الحديث، وقولهم: له ما ينكر، وتُبَيِّن مصطلح السابقين في إطلاقهم النكارة على التفرد والغرابة، وإن كان أصحابها ثقاتاً، قال الذهبي في رسالته في الرواة الثقات في ترجمة مفضل بن فضالة ص ٢٠: «ثقة محتج به في الكتب، قال ابن سعد: منكر الحديث، قلت: قد يغرب».

وقال في الميزان في ترجمة طاهر بن خالد الأيلي ٢/٣٣٤: «صدوق وله ما ينكر».

وقال في ترجمة عبدالسلام بن حفص ٢/٦١٥: «صدوق، وثقه ابن معين ـ (ثم ساق له حديثاً نقلاً عن ابن عدي ثم قال)ـ قال ابن عدي: ولعبدالسلام أحاديث مستقيمة لم أر له أنكر من هذا».

وفي ترجمة خالد بن مخلد القطواني ١/٦٤٠ قال: «قال أحمد: له مناكير، وقال ابن سعد: منكر الحديث، مفرط في التشيع وذكره ابن عدي ثم ساق له عشرة أحاديث استنكرها، ثم قال: هو من المكثرين لا بأس به إن شاء الله ـ (وساق له الذهبي الحديث الذي رواه له البخاري في صحيحه: من عادى لي ولياً... ثم علق الذهبي عليه فقال): فهذا حديث غريب جداً لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد».

كما أن الذهبي ذكر ابن مخلد هذا في ترجمة عبدالسلام بن حفص من الميزان ٢/٦١٥ فقال: «وخالد ذو مناكير عدة لكنه قفز القنطرة». وقال في رسالته في الرواة الثقات في ترجمة عبدالرحمن بن محمد المحاربي ص ١٧: «ثقة نبيل، روى مناكير عن مجاهيل».

وقال في ترجمة محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ص ١٩: «ثقة نبيل حديثه في كتب الإسلام، قال أحمد: في حديثه شيء، روى مناكير».

(١) قال الشيخ أبو غدة فيما علقه على الرفع والتكميل ص ١٢٩: «ومن هذه المرتبة الخامسة قولهم: له طامات وأوابد ويأتي بالعجائب، قال الشيخ ابن عراق في تنزيه الشريعة المرفوعة ١/١٩: «وأما قولهم: له طامات وأوابد ويأتي بالعجائب فلا أدري هل يقتضي اتهام المقول فيه ذلك بالكذب أم لا يفيد غير وصف حديثه بالنكارة؟ وقد سألت بعض أشياخي عن ذلك فلم يفدني فيه شيئاً، نعم رأيت الحافظ ابن حجر قال في بعض من قيل فيه ذلك: إنه لم يتهم بكذب، والله أعلم».

أو لا يحتج[1] به، . . . .

(١) وقد عد الذهبي هذه اللفظة في أخف مراتب التجريح، أي مثل قولهم «لين، أو ليس بذاك، أو ليس بحجة، ونحوها».

أما أبو حاتم فإن هذه اللفظة تتراوح عنده بين من وصفه بـ «صدوق» وما دونها إلى قوله: ليس بالقوي، أي أنه يصف بها مراتب التعديل الثلاثة بعد المرتبة الأولى، وكذلك المرتبتين الأوليين في الجرح حسب تقسيم ابنه، لذا ينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا إذا وافقه غيره من الجهابذة الأئمة، ومن تتبع حاله علم أنه يصف بها كثيراً من الثقات والعدول.

قال الذهبي في رسالته في الرواة الثقات ص ١٥ ــ ١٦: «خالد الحذاء: ثقة إمام، قال أبو حاتم وحده: لا يحتج به.

شيبان النحوي: ثقة من رجال الكتب، قال أبو حاتم: لا يحتج به، قلت: بل هو حجة.

عباد بن عباد المهلبي: وثقوه، حديثه في الكتب، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، قلت: أبو حاتم متعنت في الرجل».

وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة الحكم بن عطية العيشي ١٢٦/١/٢ الذي وثقه ابن معين: «سألت أبي عن الحكم بن عطية قال: يكتب حديثه، ليس بمنكر الحديث، وكان أبو داود يذكره بجميل، حدثنا أبو الوليد عنه، قلت: يحتج به؟ قال: لا من ألف شيخ لا يحتج بواحد ليس هو بالمتقن هو مثل الحكم بن سنان».

وقد قال في ترجمة الحكم بن سنان ١١٧/١/٢: سمعت أبي يقول: عنده وهم كثير وليس بالقوي ومحله الصدق يكتب حديثه». وحكم ابن حجر في التقريب على ابن عطية بأنه «صدوق له أوهام»، وعلى ابن سنان بأنه ضعيف.

وقال في ترجمة إبراهيم بن مهاجر البجلي ١٣٣/١/١: «سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر: ليس بقوي، هو وحصين بن عبدالرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت».

وقد حكم ابن حجر على ابن مهاجر بأنه «صدوق لين الحفظ». =

. . . .

= وقال ابن أبي حاتم في ترجمة أيوب بن أبي مسكين القصاب ٢٥٩/١/١: «سألت أبي عن أيوب أبي العلاء قال: لا بأس به، شيخ صالح، يكتب حديثه ولا يحتج به».

وحكم عليه ابن حجر بقوله: «صدوق له أوهام».

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة شبابة بن سوار الفزاري ٣٩٢/٢/١: «سألت أبي عن شبابة بن سوار فقال: صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به». وقد وثّق شبابةَ ابنُ معين، وابنُ المديني، وأبو زرعة، وغيرُهم، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ رُمي بالإرجاء.

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة سعيد بن بشير ٧/٢/١: «سمعت أبي وأبا زرعة ذكرا سعيد بن بشير فقالا: محله الصدق عندنا، قلت لهما: يحتج بحديثه؟ فقالا: يحتج بحديث ابن أبي عروبة، والدستوائي، هذا شيخ يكتب حديثه، وسمعت أبي ينكر على من أدخله في كتاب الضعفاء وقال: يحول منه».

لذا فليس كل من قال فيه أبو حاتم: «لا يحتج به»، يسقط إلى درجة من قال فيه الجمهور ذلك، بل ينبغي مقارنة قوله بأقوال أهل النقد فإن وافقوه أُسقط إليها وإلا فلا.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة أبي حاتم ٢٦٠/١٣: «إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لين رجلاً أو قال فيه: لا يحتج به فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد فلا تَبْن على تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك».

وقال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى ٣٥٠/٢٤: «وأما قول أبي حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في ــ (اصطلاح) ــ جمهور أهل العلم.

وقال الزيلعي في نصب الراية ٤٣٩/٢: «وقول أبي حاتم: لا يحتج به، غير قادح، فإنه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب كخالد الحذاء، وغيره والله أعلم».

وأنبه هنا إلى فائدة مهمة: وهي مصطلح ابن حبان في قوله: «لا يحتج به إذا انفرد»، وقد بين ذلك ابن حبان نفسه في كتاب المجروحين في ترجمة يحيى بن سعيد التميمي المديني ١١٨/٣ ــ ١١٩ فقال: «كان ممن يخطىء كثيراً، وكان رديء الحفظ =

أو مجهول(١)، كذا ذكرها العراقي والسخاوي عذا الكلمة الأخيرة (أو مجهول)، وزاد السخاوي قولهم: «أو له ما ينكر، أو له مناكير».

= فوجب التنكب عما انفرد في الروايات، والاحتجاج بما وافق الثقات، لأن أمارات العدالة فيه ألْمَتْه من الصدق والإتقان، وإن وهم في الشيء بعد الشيء أو اخطأ في الحديث بعد الحديث، فإن هذا شيء لا ينفك عنه البشر، يترك ما أخطأ فيه إذا عُلم، والأحوط أن يترك ما انفرد من الرواية، وكل ما نقول في هذا الكتاب إنه لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد فسبيله هذا السبيل أنه يجب أن يترك ما أخطأ فيه ولا يكاد يعرف ذلك إلا الممعن البازل ـ (أي الرجل الكامل في تجربته) ـ في صناعة الحديث، فرأينا من الاحتياط ترك الاحتجاج بما انفرد جملة حتى تشتمل هذه اللفظة على ما اخطأ فيه أو أُخطىء عليه أو أدخل عليه وهو لا يعلم، أو دخل له حديث في حديث، وما يشبه هذا من أنواع الخطأ، ويحتج بما وافق الثقات».

(١) والمجهول على ثلاثة أقسام:

١ ـ مجهول العين: قال الخطيب في الكفاية ١٤٩ ـ ١٥٠: «المجهول عند أصحاب الحديث: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، أو من لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد ـ (ثم قال) ـ: وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم كذلك، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك».

وقال السخاوي في الغاية ورقة ٥٠ أ بعد أن نقل كلام الخطيب هذا: «وهذا هو الصحيح الذي عليه الأكثر من المحدثين وغيرهم».

وذكر ابن حجر في شرح النخبة أنه يقبل مجهول العين إذا وثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من انفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك، بل إن السخاوي ذهب إلى أسهل من ذلك، فقال في فتح المغيث ١/٢٩٧: «وبالجملة: فرواية إمام ناقل للشريعة لرجل ممن لم يَرْو عنه سوى واحد في مقام الاحتجاج كافية في تعريفه وتعديله». وقيل غير ذلك.

٢ ـ مجهول الحال في العدالة ظاهراً وباطناً: وهو من عرفت عينه برواية عدلين عنه، إلا أنه لم يصرح بتزكيته، ولم يعلم عدم الفسق فيه، قال ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١٠٠: «وروايته غير مقبولة عند الجماهير».

٣ ـ مجهول الحال في العدالة باطناً لا ظاهراً: وقد عرفت عينه كسابقه، قال السخاوي في الغاية ورقة ٥٠ ب مبيناً أمره: «لكونه علم عدم الفسق فيه، ولم تعلم عدالته لفقدان التصريح بتزكيته، فهذا معنى إثبات العدالة الظاهرة، ونفي العدالة =

أما لفظة «مجهول» فقد ذكرها السخاوي في أسهل مراتب التجريح، وأثبتها هنا تبعاً للتهانوي، وفعله أولى من فعل السخاوي، والله أعلم[1].

والذهبي قد خلط أكثر ألفاظ هذه المرتبة بالتي قبلها.

سادسها: وهي أسهلها، وأقربها إلى أدنى مراتب التعديل كقولهم: فلان فيه مقال، أو ضُعِّف، أو فيه ضعف، أو في حديثه ضعف، أو ليس بذاك، أو ليس بذاك القوي، أو ليس بالقوي[2]، أو ليس بحجة، أو ليس بعمدة،

= الباطنة، لا أن المراد بالباطنة ما في نفس الأمر، وهذا هو المستور، والمختار قبوله» وقد تبع السخاويُ في هذا الاختيار الإمام ابن الصلاح، إلا أن ابن حجر اختار الوقف في مجهول الحال بقسميه، وقد جعلهما قسماً واحداً، فقال في النخبة وشرحها ص ٥٨: «إن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جزم به إمام الحرمين».

ومن العلماء من قبل المجهول بأقسامه الثلاثة، في القرون الأولى الثلاثة، ومنهم من قبل مجهول الحال بقسميه في القرون نفسها، ومنهم من قبل القسم الثالث مطلقاً، وفي المسألة تفصيل واسع ليس هذا محله، والمهم أن يعلم أن لفظ المجهول في هذه المرتبة إنما هو مجهول العين، بدليل أن ابن حجر جعل مجهول العين مرتبة تاسعة ومجهول الحال مرتبة سابعة حسب تقسيمه في التقريب.

(١) ولعل مما يلحق بالمرتبة الخامسة هذه: أن يقال: «لا يترك» إلا أنها قد تستعمل في غير المعنى المقصود هنا، قال الذهبي في الميزان في ترجمة الربيع بن حبيب البصري ٢/٤٠ بعد أن ذكر قول الدارقطني فيه إنه لا يترك: «وثقه أحمد، وابن معين، وابن المديني، فقول الدارقطني فيه: لا يترك، ليس بتجريح له».

(٢) قال الذهبي في الموقظة ورقة ٩: «وقد قيل في جماعات «ليس بقوي» واحتج به، وهذا النسائي قد قال في عدة: «ليس بالقوي» ويخرج لهم في كتابه قال: قولنا: ليس بالقوي ليس بجرح مفسد ــ (ثم قال الذهبي) ــ: وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: «ليس بالقوي» يريد بها أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت، والبخاري قد يطلق: «ليس بالقوي» ويريد أنه ضعيف».

والنسائي قد قال في جماعة «ليس بالقوي»، وقال فيهم في موضع آخر: «ليس به بأس» أو «ثقة» مما يدل على اختلاف مذهبه فيها عن مذهب الجمهور: =

أو ليس بالمتين، أو ليس بالمرضي، أو للضعف ما هو[1]، أو فيه خُلْف[2]، أو طعنوا فيه، أو مطعون فيه، أو سيىء الحفظ، أو ليّن[3]، أو ليّن الحديث، أو فيه لين، أو تكلموا فيه، أو تَعرف وتُنكر[4]، أو ليس يحمدونه، أو ليس بالحافظ، أو في حديثه شيء، أو فيه جهالة، أو فيه أدنى مقال.

= ففي تهذيب التهذيب في ترجمة إبراهيم بن مهاجر البجلي ١/١٦٨: «قال النسائي في الكنى: ليس بالقوي في الحديث، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وقال النسائي أيضاً في التمييز: ليس بالقوي». وفيه أيضاً في ترجمة إسحاق بن راشد الجزري ١/٢٣٠ ــ ٢٣١: «قال النسائي: ليس به بأس، وقال النسائي: ليس بذاك القوي، كذا قاله في السنن الكبرى».

وفي ميزان الاعتدال في ترجمة عبدالرحمن بن سليمان بن الغسيل المدني ٢/٥٦٨ «قال النسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: ثقة». ولم ينفرد النسائي، وأبو حاتم بالأمر المذكور، بل شاركها غيرهما من الأئمة فيه، قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ١/٢٥٢ أ: «بكر بن بكار البصري: قال ابن معين: ليس بالقوي، وكذا قال أبو حاتم، وهو إلى التقوية أقرب فإنها إنما يعنيان بذلك أنه ليس بأقوى ما يكون».

ولفظة «ليس بقوي» تساوي لفظة «ليس بذاك» وهما أخف من لفظة «ضعيف» كل ذلك عند الإمام أحمد كما عند الجمهور، ففي العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/١٢٣، قال عبدالله بن أحمد: «سألت أبي عن فرقد السبخي فقال: ليس هو بقوي في الحديث، قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذاك، وسألته عن هشام بن حجير: فقال: ليس هو بالقوي، قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذاك».

(١) قال السخاوي في فتح المغيث ١/٣٤٦: «يعني أنه ليس ببعيد عن الضعف».

(٢) قال الشيخ أبو غدة في تعليقه على قواعد في علوم الحديث ٢٥١: «أي: فيه اختلاف بين العلماء، فوثقه بعضهم، وضعفه بعضهم».

(٣) قال حمزة السهمي في سؤالاته للدارقطني ص ٧٢: «سألت أبا الحسن الدارقطني قلت له: إذا قلت: فلان لين أيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة».

وقد فهم العلامة اللكنوي من هذه العبارة أن مسلك الدارقطني فيها يختلف عن مسلك الجمهور، لكني أرى أن قوله كقولهم، والله أعلم.

(٤) قال السيوطي في تدريب الراوي ص ٢٣٦: «وقولهم تَعرف وتُنكر، أي يأتي مرة بالمناكير ومرة بالمشاهير، وفسرها الأنصاري في شرح الألفية بمثله، وتستعمل بالتاء والياء والنون. =

. . . .

= وقال العلامة أبو غدة في تعليقه على الرفع والتكميل ص ١١١: «ومما يفضل هذه الصيغة أنها وردت في لسان النبوة فقد جاء في حديث حذيفة الذي رواه البخاري في صحيحه في علامات النبوة ٤٥٣/٦، وفي كتاب الفتن ٣٠/١٣ بشرح ابن حجر، ومسلم في صحيحه في كتاب الإمارة ٢٣٧/١٢ بشرح النووي قوله ﷺ في الحديث: «... قوم يَسْتَنُّون بغير سنتي، ويهدون بغير هديي تَعرف منهم وتُنكر». انتهى. وانظر حاشية الرفع والتكميل هذه ففيها زيادة مفيدة.

وقد استعمل هذه العبارة عدد من الأئمة هم:

١ ــ عمرو بن مرة: قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة عبدالله بن سلمة الهمداني ٤٣٠/٢ ــ ٤٣١: «قال شعبة: عن عمرو بن مرة سمعت عبدالله بن سلمة يحدثنا وإنا لنعرف وننكر وكان قد كبر».

وقال عبدالله بن أحمد في كتاب العلل ٢٧٠/١: «حدثني أبي قال: حدثنا أبو داود قال: أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة قال: كان عبدالله بن سلمة قد كبر فكان يحدثنا فتَعرف وتنكر».

٢ ــ وهيب بن خالد: قال ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ص ١٣: «أبو داود الطيالسي قال: قال وهيب ــ يعني ابن خالد ــ: أتينا الحجاز فما سمعنا حديثاً إلا تَعرف وتُنكر، إلا حديث مالك بن أنس» وساق هذا الكلام من طريق آخر في ص ١٤ وزاد: «ويحيى بن سعيد».

٣ ــ يحيى بن سعيد القطان: قال الذهبي في الميزان في ترجمة عبدالله بن سعيد ابن أبي هند ٤٢٩/٢: «قال القطان: صالح، يُعرف وينكر».

وفي ترجمة عثمان الشحام ٦٠/٣: «قال يحيى القطان: يُعرف من حديثه ويُنكر».

وفي تهذيب التهذيب في ترجمة عبدالأعلى بن عامر الثعلبي ٩٥/٦: «قال يحيى بن سعيد: يُعرف ويُنكر».

٤ ــ عبدالرحمن بن مهدي: قال الذهبي في الميزان في ترجمة نجيح أبي معشر ٢٤٦/٤: «قال ابن مهدي: يُعرف ويُنكر».

٥ ــ أبو عامر العقدي: قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة عبدالواحد بن ميمون ٢٤/٣/١: «قال ــ (يعني عمر بن شبة) ــ: قلت لأبي عامر: كيف كان هذا الشيخ؟ فقال: تعرف وتنكر».

٦ ــ يحيى بن معين: قال الذهبي في الميزان في ترجمة معبد بن سيرين ١٤١/٤: «قال يحيى بن معين: تَعرف وتُنكر». =

. . . .

= ٧ ــ البخاري: قال في ترجمة عبدالملك بن قدامة القرشي في التاريخ الكبير ٤٢٨/٣/١، والتاريخ الصغير ١٨٦/٢، والضعفاء الصغير ص ٧٤: «يُعرف ويُنكر».

ونقل الذهبي في الميزان هذه اللفظة عن الإمام البخاري في التراجم التالية: بشر بن عمارة ٣٢١/١، وعبدالله بن فروخ ٤٧٢/٢، وعبدالله بن نافع ٥١٣/٢، وعمر بن زياد الهلالي ١٩٨/٣، وعون بن عمارة القيسي ٣٠٦/٣، ومرزوق بن أبي الهذيل ٨٨/٤.

٨ ــ أبو زرعة الرازي: قال البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة ٤٦٤/٢: «قلت: أسباط بن نصر؟ قال: أما حديثه فيُعرف ويُنكر، وأما في نفسه فلا بأس به».

٩ ــ يعقوب بن سفيان الفسوي: قال في كتابه المعرفة والتاريخ ٦٦/٣: «وعبدالواحد بن ميمون أبو حمزة، يروي عن عروة يُعرف حديثه ويُنكر».

١٠ ــ أبو حاتم الرازي: قال الذهبي في الميزان في ترجمة الوضين بن عطاء الشامي ٣٣٤/٤: «قال أبو حاتم: يُعرف ويُنكر»، وفي ترجمة زيد بن عوف ١٠٥/٢: «كتب عنه أبو حاتم وقال: يُعرف ويُنكر».

١١ ــ النسائي: قال الذهبي في الميزان في ترجمة عبدالله بن سلمة الهمداني ٤٣١/٢: «وقال أبو حاتم والنسائي: يُعرف ويُنكر».

١٢ ــ الساجي: قال مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال في ترجمة بشر بن عمارة المكتب ٢/ورقة ١٧ أ: «وذكره الساجي فقال: تعرف وتنكر».

١٣ ــ ابن أبي حاتم: قال في الجرح والتعديل في ترجمة الحسين بن زيد ٥٣/١/٢: «قلت لأبي: ما تقول فيه؟ فحرك يده وقلبها، يعني تَعرف وتنكر».

١٤ ــ أبو سعيد بن يونس: قال الذهبي في الميزان في ترجمة أسامة بن أحمد المصري ١٧٤/١: «حدث عنه أبو سعيد بن يونس وقال: يُعرف ويُنكر»، وفي ترجمة محمد بن الحسن بن موسى الكندي ٥١٨/٣: «قال ابن يونس: لم يكن بذاك في الحديث، وأخوه موسى بن الحسن يُعرف ويُنكر أيضاً».

وفي ترجمة الحسن بن علي بن شهريار ٥١٠/١: «قال ابن يونس: لم يكن بذاك تَعرف وتُنكر».

وفي ترجمة عبدالله بن أزهر المصري ٣٩١/٢: قال أبو سعيد بن يونس: يُعرف ويُنكر».

١٥ ــ أبو الفتح الأزدي: قال الذهبي في الميزان في ترجمة الضحاك بن ميمون ٣٢٦/٢: «قال الأزدي: يُعرف ويُنكر».

وهذه العبارات ذكرها العراقي في شرح الألفية، والسخاوي في فتح المغيث، إلا أن العبارات الخمسة الأخيرة من زيادات السخاوي، أما ابن أبي حاتم ومن تبعه كالخطيب، وابن الصلاح، والنووي فقد جعلوا من قيل فيه: «لين الحديث»، أسهل مراتب الجرح، وقولهم: «ليس بقوي» مرتبة بعدها.

ومما زاده السخاوي من العبارات في هذه المرتبة أيضاً قولهم: «فيه نظر، وسكتوا عنه» عند غير البخاري، و نَزَكُوه[1]،

= وفي ترجمة عمران بن سليمان ٢٣٨/٣: «يُعرف ويُنكر، قاله أبو الفتح الأزدي».
وفي ترجمة مالك بن دينار ٤٢٦/٣: «قال الأزدي: يُعرف ويُنكر».

١٦ ــ أبو يعلى الخليلي: قال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة حفص بن عبدالرحمن البلخي ٤٠٥/٢: «قال الخليلي: مشهور، روى عنه شيوخ نيسابور يُعرف ويُنكر».

وانظر ترجمة حماد بن نوح البلخي، وخالد بن سليمان البجلي، وإسحاق بن وهيب البخاري في لسان الميزان.

١٧ ــ أبو جعفر الطوسي: قال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة أحمد بن الحسين الأهوازي ١٥٧/١: «قال أبو جعفر الطوسي: وذكروا أنه غال وحديثه يُعرف ويُنكر».

١٨ ــ الذهبي: قال في ديوان الضعفاء في ترجمة الحسين بن عيسى الحنفي ٦٤: «صويلح، يُعرف وينكر».

(١) وقد فسرها السخاوي بقوله: «طعنوا فيه»، قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ١٧/١: «حدثنا عبيدالله بن سعيد قال: سمعت النضر يقول: سئل ابن عون عن حديث لشهر وهو قائم على أُسْكُفَّة ــ (أي العتبة السفلى) ــ الباب، فقال: إن شهراً نَزَكوه، إن شهراً نَزَكوه. قال مسلم رحمه الله: يقول: أخذته ألسنة الناس، تكلموا فيه».

كما ذكر الإمام الترمذي في جامعه في أبواب الاستئذان، باب ما جاء في التسليم على النساء، حديثاً في سنده شهر بن حوشب، قال عقبه: «قال محمد بن إسماعيل: شهر حسن الحديث؛ وقوّى أمره، وقال: إنما تكلم فيه ابن عون، ثم روى عن هلال بن أبي زينب، عن شهر بن حوشب، أنبأنا أبو داود المصاحفي بَلْخي، أخبرنا النضر بن شُميل، عن ابن عون قال: إن شهراً نَزَكوه، قال أبو داود: قال النضر: نَزَكوه، أي طعنوا فيه، وإنما طعنوا فيه لأنه ولي أمر السلطان». انتهى نقلاً عن جامع الترمذي =

. . . .

= ١٧٢/١٠ بحاشية عارضة الأحوذي لابن العربي، وكذا في طبعة عبدالرحمن عثمان، أما طبعة الجامع بتحقيق إبراهيم عطوة عوض فورد فيها تركوه، بدل نَزَكوه.

كما ذكر النسائي في عمل اليوم والليلة ص ١٩٥ كلام ابن عون في شهر فقال: «وشهر بن حوشب ضعيف، سئل ابن عون عن حديث شهر فقال: إن شهراً نَزَكوه».

وقد بين النووي في شرحه لصحيح مسلم معنى هذه الكلمة فقال في ٩٢/١ ـ ٩٣: «وقوله: نَزَكوه ـ بالنون والزاي المفتوحتين ـ معناه: طعنوا فيه، وتكلموا بجرحه، فكأنه يقول طعنوه بالنَّيْزك ـ بفتح النون، وإسكان المثناة من تحت، وفتح الزاي ـ وهو رُمح قصير، وهذا الذي ذكرته هو الرواية الصحيحة المشهورة، وكذا ذكرها من أهل الأدب واللغة والغريب: الهروي في غريبه، وحكى القاضي عياض عن كثير من رواة مسلم أنهم رووه «تركوه» بالتاء والراء، وضعفه القاضي وقال: الصحيح بالنون والزاي، قال: وهو الأشبه بسياق الكلام، وقال غير القاضي: رواية التاء تصحيف، وتفسير مسلم يردها، ويدل عليه أيضاً أن شهراً ليس متروكاً، بل وثقه كثيرون من كبار أئمة السلف أو أكثرهم».

وقد نقل الذهبي في ميزانه كلام ابن عون في شهر بن حوشب من رواية النضر بن شُميل، لكنها جاءت في طبعة البجاوي «تركوه» بالتاء، مع أنه يوجد في النسخ الخطية للميزان التي اعتمد عليها البجاوي «نزكوه» بالنون والزاي.

وتصحفت هذه الكلمة في كثير من كتب الرجال المطبوعة كتهذيب التهذيب ٣٧١/٤، وكتاب المعرفة والتاريخ للفسوي ٩٧/٢ ـ ٩٨ وغيرهما.

وقد أشار العسكري في كتابه تصحيفات المحدثين ٣٩/١ ـ ٤١ إلى معنى هذه الكلمة، وتصحيف جماعة من أصحاب الحديث لها فقال: «أخبرنا ابن دريد، أنبأنا أبو حاتم السجستاني قال: ذُكر شهر بن حوشب عند ابن عون فقال: ذاك رجل نزكوه ـ يعني طعنوا فيه، كأنهم ضربوه بالنيازك ـ. قال: فصحف أصحاب الحديث وقالوا: ذاك رجل تركوه. قلت: وإنما تكلم فيه ابن عون. ويقال: رجل نُزَك: طعَّان في الناس كأنه يطعن بنَيْزَك وهو دون الرُمح له سِنان وَزُجّ، قال الراجز:

هَـزُّ الغـلام الـدَّيـلـمي النَّـيْـزَكـا

وقال أبو الدرداء رضي الله عنه وذكر الأبدال: ليسوا بِنَزَّاكين، والنازكون: العيّابون الناس».

وليس من جِمال المحامل[١]، وليس من جَمَّازات المحامل[٢]، وليس من إبل القِباب[٣].

ومن ألفاظ الجرح والتعديل مما لم يسبق ذكره: قولهم في التعديل: «فلان

---

(١) استعمل هذه العبارة الإمامان يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين.

قال الذهبي في الميزان في ترجمة سلم بن قتيبة الباهلي ٢/١٨٦: «صدوق مشهور، وهم في سند حديث، قال فيه يحيى بن سعيد القطان: ليس من جِمال المحامل».

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة رِشْدِيْن بن سعد المصري ٣/٢٧٨: «قال محمد بن أحمد بن الجنيد عن ابن معين: ليس من جِمال المحامل».

ونسبت هذه العبارة أيضاً للإمام مالك. انظر شرح ألفاظ التجريح للهاشمي ص ١٣.

والمحامل جمع مَحْمِل، وهو ما يوضع على ظهر البعير ويكون له شقان كل شق يكون على أحد جنبي البعير، ويُحمل فيه العديلان.

ولا توضع المحامل إلا على الجمال القوية المتينة، فيكون معنى قولهم: «ليس من جمال المحامل»، أي ليس من الجمال القوية، أي ليس بالقوي.

(٢) قالها داود بن رُشيد في سُريج بن يونس. انظر تهذيب التهذيب ٣/٤٥٨ ــ ٤٥٩.

والجَمْز هو العَدْوُ، والجمازات نوع من الأبعرة القوية، تسميها العرب بذلك، فيكون معنى قول داود: ليس من جمازات المحامل، أي ليس من الأبعرة التي تعدو والتي تحمل المحامل، أي ليس بالقوي.

(٣) قالها الإمام مالك في عطّاف بن خالد. انظر تهذيب التهذيب ٧/٢٢٢.

والقباب هنا إما أن تكون الهوادج، أو كل حمل كبير يوضع على ظهر البعير فيصير كالقُبة، ولا يقوى على حمل الهوادج ــ وهي محمل مُقَبَّب أو غير مقبب يوضع على ظهر البعير تحمل فيه النساء، أو الأحمال الكبيرة ــ إلا الإبل القوية، فيكون مقصد الإمام مالك بلفظته المذكورة: ليس بالقوي.

ملاحظة: زاد السخاوي في هذه المرتبة أيضاً قولهم «ليس بمأمون»، وهذه من العبارات الشديدة في الجرح، وليس منزلها هنا.

كما ذكر في هذه المرتبة قولهم «غيره أوثق منه»، وهذه العبارة تستعمل أيضاً في بعض مراتب التعديل.

كما يشاء الله» وقولهمْ في الجرح: «فلان كما يعلم الله»[1]، ومن ألفاظهم في الجرح قولهم: «الله أعلم به»[2]، ومن ألفاظهم في الجرح والتعديل قولهم: «آية من الآيات»، فيقال في الذم[3]: آية من الآيات في الكذب، أو في الخطأ، أو في

---

(١) استعمل هاتين العبارتين الإمام محمد بن سيرين، قال العلامة أبو غدة في حاشيته على «المتكلمون في الرجال» للسخاوي عند ترجمته لابن سيرين ص ٨٦: «ومن لطيف مسلكه الرفيع في الجرح والتعديل أنه كان إذا مدح أحداً قال: «هو كما يشاء الله»، وإذا ذمه قال: «هو كما يعلم الله». نقله الزركلي في ترجمته في الأعلام ٢٥/٧ عن شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد».

واستعمل لفظة «كما شاء الله» أبو داود السجستاني، وأبو حاتم الرازي، والحسين بن أحمد الشُّماخي.

ففي تهذيب التهذيب في ترجمة محمد بن عائذ القرشي الدمشقي ٢٤٢/٩: «قال الأجري: سألت أبا داود عنه فقال: هو كما شاء الله».

وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم في ترجمة إسماعيل بن مجالد الهمداني ٢٠٠/١/١: «سمعت أبي يقول: كان يكون ببغداد وهو كما شاء الله».

وفي لسان الميزان في ترجمة عثمان بن عفان السجستاني ١٤٨/٤: «قال البرقاني: سألت الشماخي عنه فقال: هو كما شاء الله في دينه».

(٢) قال الصدر الشهيد في شرح أدب القاضي ١١/٣: «فإن قولهم: «الله أعلم» جرح، فإن هذا اللفظ مستعمل في الجرح، لأنه بهذا الكلام امتنع عن بيان الخصال المذمومة فيه مخافة أن تقع بينهما عداوة ووحشة».

(٣) استعملها في الذم عدد من الأئمة منهم: الجوزجاني، والدارقطني، والذهبي:

ففي ميزان الاعتدال في ترجمة عويد بن أبي عمران البصري أحد المتروكين ٣٠٤/٣: «قال الجوزجاني: آية من الآيات».

وفي سؤالات السهمي للدارقطني وغيره، نسخة أحمد الثالث ورقة ١٧٦ أ: «سألت الدارقطني عن محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي فقال: آية من آيات الله، ذلك الكذاب هو وضعه ــ أعني العلويات».

وفيها أيضاً: «سألت الدارقطني عن محمد بن سليمان بن زبان قال: مُدبر آية من آيات الله، قلت له: كان يضع الحديث؟ قال: نعم».

وفيها أيضاً ورقة ١٧٧ أ: «سألت الدارقطني عن محمد بن عبيدالله الخوارزمي أبي جعفر ختن أبي الأذان قال: آية من الآيات كان مخلطاً». =

التخليط، أو في التصحيف، ويقال في المدح[1]: آية من الآيات في الحفظ، ونحو ذلك.

هذا وتوجد عبارات كثيرة في الجرح نادرة الاستعمال[2].

= وفي الميزان في ترجمة محمد بن عبدة بن حرب البصري ٦٣٤/٣: «قال الدارقطني: لا شيء، كان آية».

وفي لسان الميزان في ترجمة عاصم بن سليمان البصري ٢١٩/٣: «قال الدارقطني في العلل: كان ضعيفاً، آية من الآيات في ذلك».

وفي ميزان الاعتدال في ترجمة نجا بن أحمد العطار ٢٤٨/٤: «ليس بعمدة، كان آية في التصحيف والخطأ».

(١) قال الذهبي في الميزان في ترجمة محمد بن إسحاق اللؤلؤي ٤٧٦/٣: «قال أحمد بن سيار المروزي: كان آية من الآيات في الحفظ».

(٢) منها: ما قاله أبو داود السجستاني في الحسن بن أبي جعفر الجُفري: «لم يكن بجيّد العقدة». سؤالات الآجري ٢٨٠.

وما قاله يحيى بن سعيد القطان في الحسن بن صالح: «لم يكن بالسكة». تهذيب التهذيب ٢٨٦/٢.

وما قاله أبو حاتم الرازي في دهثم بن قران الحنفي: «محله محل الإعراب». الجرح والتعديل ٤٤٤/١/٢.

وما قاله أبو زرعة الرازي في يعقوب بن محمد الزهري: «ليس عليه قياس». تهذيب التهذيب ٣٩٧/١١، وقد قالها أيضاً غيره. انظر تهذيب التهذيب ٤٨/٥، ٢٤٦/١١.

وما قاله جرير بن عبدالحميد في قابوس بن أبي ظبيان: «لم يكن من النقد الجيد». تهذيب التهذيب ٣٠٦/٨.

وما قاله أبو سلمة في سويد بن إبراهيم: «لم يكن سويد بالصافي». الضعفاء للعقيلي ١٥٨/٢.

وما قاله شعبة بن الحجاج في سيف بن وهب: «كان فسلاً». تهذيب التهذيب ٢٩٨/٤.

وما قيل في عبدالله بن المثنى الأنصاري: «لم يكن من القريتين عظيم». سؤالات الآجري ٢٩٩. =

أحكام مراتب الجرح الستة المذكورة

قال السخاوي: «والحكم في المراتب الأربع الأول أنه لا يحتج بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به، وكل من ذكر من بعد الأربع يخرج حديثه للاعتبار لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها»[1].

فمراتب الجرح عند ابن أبي حاتم ومن تبعه أربع، وعند الذهبي والعراقي خمس، مع اختلاف بينهما فيها، وعند السخاوي ست، وكذا عند السندي كما ذكره اللكنوي.

= وما قاله أبو زرعة الرازي في عمر بن عبدالله بن يعلى الثقفي: «أسأل الله السلامة». تهذيب التهذيب ٧/٤٧١.

وما قاله أحمد بن سيار المروزي في أحمد بن عبدالله بن حكيم الفِرْياناني: «لا سبيل إليه». الأنساب ١٠/٢٠٩.

ويرى المتتبع لألفاظ الجرح والتعديل استعمال الأئمة أحياناً للفظة «مشهور» و«معروف» وهاتان اللفظتان لا تدلان على التوثيق والتعديل في ذاتهما. قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ١/٢٦٠ عند ذكره لقول ابن معين في حرب بن عبيدالله: مشهور: «وهذا غير كاف في تثبيت روايته فكم من مشهور لا تقبل روايته». وقال أيضاً في ٢/ورقة ٤٤ أ عند ذكره لقول بعضهم في أحد الرجال: معروف: «وهذا غير كاف فيما يبتغى من عدالته، فكم من معروف غير ثقة».

(١) فتح المغيث ١/٣٤٦.

مبحث

ومما ينبغي معرفته أن ألفاظهم في الجرح والتعديل قد تكون نسبية، لا يراد بها المعنى المطلق للفظ، وقد نَبَّه على ذلك السخاوي بقوله: «ينبغي أن تُتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقولون فلان ثقة، أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه، ولا ممن يُرد، وإنما ذلك بالنسبة لمن قُرن معه، على وِفْق ما وُجِّه إلى القائل من السؤال كأن يسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه ويقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة يريد أنه ليس من نمط من قُرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في التوسط. وأمثلة ذلك كثيرة لا نطيل بها، ومنها: قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس، قلت: وهو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف، فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقاً بدليل قوله: إنه لا بأس به، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري، وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في آخر، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصِّها ليتبين ما لعله خفي منها على كثير من الناس، وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده»[١].

كما نبه إلى ذلك من قبلُ الإمامُ الباجي في مقدمة كتابه التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح فقال: «واعلم أنه قد يقول المعدِّل:

---

(١) فتح المغيث ٣٤٨/١.

«فلان ثقة»، ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، ويقول: «فلان لا بأس به» ويريد أنه يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه، المتوسط حديثه، فيقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قُرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره، وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول: لا بأس به، فإذا قيل: أهو ثقة؟ قال: الثقة غير هذا...

فهذا كله يدل على أن ألفاظهم في ذلك تصدر على حسب السؤال، وتختلف بحسب ذلك، وتكون بحسب إضافة المسئول عنهم، بعضهم إلى بعض، وقد يحكم بالجرحة على الرجل بمعنى لو وجد في غيره لم يجرح به لما شهر من فضله وعلمه وأن حاله يحتمل مثل ذلك... فعلى هذا يحمل ألفاظ الجرح والتعديل من فهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما من لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل ولا اعتبارها بشيء مما ذكرناه، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه ويقف عند اختلافهم واختلاف عباراتهم»(١). وأتى الباجي بأمثلة كثيرة أحجمت عن ذكرها طلباً للاختصار.

وقد بين ابن حجر، رحمه الله تعالى، في مواطن من مقدمة فتح الباري التضعيف والتعديل النسبيين، فقال في ترجمة إبراهيم بن يوسف السبيعي: «قال ابن المديني: ليس هو كأقوى ما يكون، قلت: هذا تضعيف نسبي»(٢).

وقال في ترجمة عبدالرحمن بن سليمان بن عبدالله الأنصاري بعد أن نقل أقوالاً في تضعيفه: «قلت: تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه»(٣).

---

(١) التعديل والتجريح ورقة ٢ ب، ٣أ، ٤أ.

(٢) هدي الساري ٣٨٨.

(٣) المصدر السابق ٤١٧.

وقال في ترجمة عبيدالله بن أبي جعفر المصري: «نقل صاحب الميزان عن أحمد أنه قال: ليس بقوي، قلت: إن صح ذلك عن أحمد فلعله في شيء مخصوص»[1].

وقال في ترجمة قبيصة بن عقبة الكوفي: «قال أحمد بن حنبل: كان كثير الغلط، وكان ثقة لا بأس به، وهو أثبت من أبي حذيفة، وأبو نعيم أثبت منه. قلت: هذه الأمور نسبية»[2].

وقال في ترجمة موسى بن عقبة المدني: «وثقه الجمهور، وقال ابن معين: كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح الكتب، وقال مرة: في روايته عن نافع شيء ليس هو فيه كمالك وعبيدالله بن عمر. قلت: فظهر أن تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره، لا فيما تفرد به، وقد اعتمده الأئمة كلهم، وقد وثقه مطلقاً في رواية عباس الدوري وغير واحد عنه والله أعلم»[3].

وقال في ترجمة هدبة بن خالد القيسي: «قرأت بخط الذهبي: قواه النسائي مرة، وضعفه أخرى، قلت: لعله ضعفه في شيء خاص»[4].

وقال في ترجمة محمد بن عبيد الطنافسي: «من شيوخ أحمد بن حنبل قال: إنه كان صدوقاً، ولكن أخوه أثبت منه، وقال في رواية أخرى: كان يخطىء ويصيب، وهذا على ما يختار أحمد يكون ساقط الحديث، لكن وثقه في رواية الأثرم. قلت: احتج بمحمد الأئمة كلهم، ولعل ما أشار إليه أحمد كان في حديث واحد»[5].

---

(١) هدي الساري ٤٢٣.

(٢) المصدر السابق ٤٣٦.

(٣) المصدر السابق ٤٤٦.

(٤) المصدر السابق ٤٤٧.

(٥) المصدر السابق ٤٤١.

وقال في ترجمة عبدربه بن نافع الكناني الخياط الكوفي بعد أن نقل توثيق وتليين جماعة له: «قلت احتج به الجماعة سوى الترمذي، والظاهر أن تضعيف من ضعفه إنما هو بالنسبة إلى غيره من أقرانه كأبـي عوانة وأنظاره»(١).

وقال في ترجمة عبدالمتعال بن طالب بعد أن نقل توثيقه عن جماعة من الأئمة: «وأورده ابن عدي في الكامل، ونقل عن عثمان الدارمي أنه سأل يحيـى بن معين عن حديث هذا عن ابن وهب، فقال: ليس هذا بشيء، قلت: وهذا ليس بصريح في تضعيفه لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه، ويقوي هذا أن عثمان هذا سأل ابن معين عن عبدالمتعال فقال: ثقة، وكذا قال عبدالخالق بن منصور عن ابن معين»(٢).

كما أن ابن القطان أشار إلى التضعيف النسبـي في بيان الوهم والإيهام، فعند الكلام على هشام بن سعد قال: «والذي حكاه ــ (يعني عبدالحق) ــ عن ابن معين من تضعيفه إياه فإنما ذلك تضعيف له بالقياس إلى غيره»(٣).

وقال أيضاً عند ذكره لتوثيق ابن معين لرجل، وتضعيفه له في رواية أخرى: «روى مضر وابن أبـي خيثمة عن ابن معين من أنه يضعف، وفي أحاديثه ضعف؛ إنما معناه بالقياس إلى غيره ألا تراه قد قال فيه: ثقة، والثقات متفاوتون»(٤).

وقد توسعت في إيراد هذه الأمثلة لخطر موضوعها، وقد زلّ للجهل بها قوم.

ومما يلزم التنبيه عليه أيضاً أن الثقة قد يكون ضعيفاً في وقت، أو مكان، أو شيخ، ولا يذكر غالباً في أكثر كتب الجرح. قال ابن رجب الحنبلي في شرح

---

(١) هدي الساري ٤١٧.
(٢) المصدر السابق ٤٢١.
(٣) بيان الوهم والإيهام ٢/ورقة ٥٨ أ.
(٤) المصدر السابق ٢/ورقة ١٥٩ أ.

العلل: «ذِكْرُ قوم من الثقات لا يذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب الجرح، وقد ضعف حديثهم إما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ»[١]. ثم شرح ابن رجب حال كل نوع بتفصيل وتقسيم لم أجد له مثيلاً، فمن ضعف في بعض الأوقات، هم الثقات الذين خلطوا في آخر عمرهم، أو من أضر في آخر عمره وكان لا يحفظ جيداً فحدث من حفظه، أو كان يلقن فيتلقن، أو من احترقت كتبه فحدث من حفظه فوهم، أو من لم يكن حفظه بالقوي وكان له كتاب فإذا حدث من كتابه فهو حجة، أما إذا حدث من حفظه فيغلط.

أما من ضعف في بعض الأماكن فقد قال ابن رجب: «هو على ثلاثة اضرب:

أحدها: من حدث في مكان لم يكن معه فيه كتبه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط.

الضرب الثاني: من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم وحدث عن غيرهم فلم يحفظ.

الضرب الثالث: من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه»[٢]. وقد مثل ابن رجب للأقسام الثلاثة وأتى فيها وفي غيرها من كتابه هذا بفوائد جليلة عزيزة فريدة.

---

(١) شرح العلل ٥٥٢/٢.

(٢) المصدر السابق ٦٠٢/٢ و ٦٠٩ و ٦١٤.

مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند الذهبي

أشرت ـ فيما سبق ـ عند عرض مراتب ألفاظ الجرح والتعديل على مذاهب الأئمة عامة إلى دور الذهبي المُتّبع في تدرج هذا الموضوع حتى وصل إلى درجة عالية من الدقة، وأفرد هنا تنظيمه لتلك المراتب على حدة.

فقد قال في مقدمة الميزان:

«ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق.

فأعلى العبارات في الرواة المقبولين:

١ ـ ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة.

٢ ـ ثم ثقة.

٣ ـ ثم[١] صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس.

٤ ـ ثم محله الصدق، وجيّد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ، [٢]وحسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك.

---

(١) كذا في جميع النسخ الخطية واللسان، وسقطت من طبعة البجاوي.

(٢) الواو ثابتة في النسختين: الأحمدية والإمامية، وفي لسان الميزان، وحَذَفَها البجاوي اعتماداً على نسخة أحمد الثالث فقط مع أني أظن ثبوتها فيها إلا أنها غير واضحة في صورة هذه النسخة.

وأردى عبارات الجرح:

١ ـ دجال، كذاب، أو وضاع، أو يضع الحديث.

٢ ـ ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه.

٣ ـ ثم متروك، [١]ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط.

٤ ـ ثم واهٍ بمرة، وليس بشيء، وضعيف جداً، وضعفوه، وضعيف[٢] واهٍ، ومنكر الحديث، ونحو ذلك.

٥ ـ ثم يضعف، وفيه ضعف، [٣]قد ضعف، ليس بالقوي، ليس بحجة، ليس بذاك، تَعرف وتُنكر[٤]، فيه مقال، تُكلم فيه، لـيِّن، سيىء الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه غير حجة[٥]، ونحو ذلك

---

(١) كذا بدون واو في النسخ الخطية، وثبوتها في طبعة اللسان ليس بحجة لما فيها من تحريف شنيع.

(٢) كذا في النسخة الأحمدية، ولسان الميزان، أما النسخة الإمامية ففيها: «وضعيف وواه»، وفي نسخة أحمد الثالث: «ضعيف وواه»، والنسخة الأحمدية هي المرجَّحة إذا اختلفت مع الإمامية أو مع نسخة أحمد الثالث، كيف وقد وافقها لسان الميزان، ومما يزيد هذا رجحاناً أيضاً: أن الذهبي ذكر ذلك في معرض الضعف الشديد، كما أن كلمة «ضعفوه» أشد عنده من «ضعيف» لأن «ضعيف» قول مفرد، أما «ضعفوه» اي اجمعوا على ضعفه، والله أعلم، ومما يؤيد سقوط الواو التقسيم الآخر الذي نقله السخاوي عن الذهبي، حيث جعل مرتبة «ضعيف» أسهل في الجرح من مرتبة «ضعفوه»، والله تعالى أعلم.

(٣) كذا بدون واو العطف في النسختين الأحمدية، وأحمد الثالث، وأثبتت في الإمامية واللسان.

(٤) كذا بالتاء في الكلمتين في الأحمدية، وأحمد الثالث وهي النسخة الخطية الوحيدة التي اعتمد عليها البجاوي في المقدمة. أما الإمامية فلا يوجد فيها نقط فلا ياء ولا تاء فتحمل على ما أثبته، وكذا بالتاء في الطبعة الهندية. وإثبات البجاوي لها بالياء إنما هو اتباع لطبعة لسان الميزان السقيمة.

(٥) كذا في النسخة الأحمدية، وفي الإمامية: «صدوق لكنه ليس بحجة». أما نسخة أحمد الثالث، وطبعة اللسان، والطبعة الهندية للميزان ففيها «صدوق لكنه مبتدع».

من العبارات التي تدل بوضعها على اطراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتج به مع لين ما فيه».

فمراتب التعديل عنده أربع، ومراتب الجرح خمس، لكن السخاوي[1] ذكر أن مراتب الجرح عند الذهبي ست، ولم ينسبها إلى كتاب من كتب الذهبي.

والذهبي، رحمه الله تعالى، ذكر تلك المراتب في موضع آخر مع تشبيهه لها ببنية الإنسان، فجعل مراتب العدالة أربعاً، ومراتب الجرح ستاً، فقال في رسالته ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل في الطبقة الثالثة وهي طبقة ابن مهدي والقطان: «وفي هذا الوقت وقبله: صُنفت المسانيد والجوامع والسنن، وجُمعت كتب الجرح والتعديل، والتاريخ وغير ذلك، وبُيِّن حال من هو في الثقة والتثبت كالأسطوانة، ومن هو في الضعف واللين كالريحانة.

فمنهم من هو العدل الحجة، كالشاب القَوي المُعافى.

---

(١) قال السخاوي في فتح المغيث ١/٣٤٧ ـ ٣٤٨: «وأما الذهبي فالمراتب عنده ست، لكن فيها بعض مخالفة لما تقدم:

١ ـ فأردؤها: دجال، وضاع، كذاب.

٢ ـ ثم متهم، ليس بثقة ولا مأمون، مجمع على تركه، لا يحل كتابة حديثه، ونحوها.

٣ ـ ثم هالك، ساقط، مطروح الحديث، متروكه، ذاهبه.

٤ ـ ثم مجمع على ضعفه، ضعيف جداً، ضعفوه، تالف، واه، ليس بشيء.

٥ ـ ثم ضعيف، ضعيف الحديث، مضطربه، منكره، ونحوها.

٦ ـ ثم له مناكير، له ما ينكر، فيه ضعف، ليس بالقوي، ليس بعمدة، ليس بالمتين، ليس بحجة، ليس بذاك، غيره أوثق منه، تَعرف وتُنكر، فيه جهالة، ولين، يكتب حديثه ويعتبر به، ونحوها من العبارات الصادقة على من قد يحتج به، أو يتردد فيه، أو حديثه حسن غير مرتق إلى الصحيح». انتهى مصححاً عن نسخة خطية جيدة.

فيلاحظ أنه قسم المرتبة الرابعة عند الذهبي في مقدمة الميزان إلى مرتبتين، والله أعلم.

ومنهم من هو ثقة صدوق، كالشاب الصحيح المتوسط في القوة.

ومنهم من هو صدوق، أو لا بأس به، كالكهل المُعافى.

ومنهم الصدوق الذي فيه لين، كمن هو في عافية لكن يَوْجَعُه رأسه، أو به دُمَّل.

ومنهم الضعيف، كالذي تَحَامَلَ، ويشهد الجماعة محموماً، ولا يَرْمي جَنْبَه.

ومنهم الضعيف الواهي، كالرجل المريض في الفراش، وبالتطبيب تُرْجىٰ عافيته.

ومنهم الساقط المتروك كصاحب المرض الحاد الخَطِر.

وآخر حاله كحال من سقطت قوته، وأشرف على التلف.

وآخر من الهالكين كالمحتضر الذي يُنازع.

وآخر من الكذابين الدجالين»[1].

وقد ذكر الذهبي في الموقظة أموراً تتعلق بهذه المراتب، أو تساعد على فهم تقسيمها عنده فقال: «ويمتاز الثقة بالضبط والإتقان، فإن انضاف إلى ذلك المعرفة والإكثار فهو حافظ، والحفاظ طبقات في ذُروتها أبو هريرة رضي الله عنه، وفي التابعين كابن المسيب، وفي صغارهم كالزهري، وفي أتباعهم كسفيان وشعبة

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧١، لكن الزركشي في نكته على ابن الصلاح، والسخاوي في فصل «المتكلمون في الرجال» اتفقا على أسلوب آخر لهذه المراتب المشبهة ببنية الإنسان بأخصر من هذا فقالا: «ثم صنفت الكتب، ودُونت في الجرح والتعديل والعلل، وبُين من هو في الثقة والتثبت كالسارية، ومن هو في الثقة كالشاب الصحيح الجسم، ومن هو لينٌ كمن يَوْجعه رأسه وهو متماسك يعد من أهل العافية، ومن صفته كمحموم يرجح إلى السلامة، ومن صفته كمريض شبعان من المرض، وآخر كمن سقطت قواه وأشرف على التلف وهو الذي يسقط حديثه»، والزركشي نقل هذا عن الذهبي، وكذا فعل السخاوي في فتح المغيث.

ومالك، ثم ابن المبارك ويحيى بن سعيد ووكيع وابن مهدي، ثم كأصحاب هؤلاء كابن المديني وابن معين وأحمد وإسحاق وخلق، ثم البخاري وأبي زرعة وأبي حاتم وأبي داود ومسلم، ثم النسائي. . .

ومن يُوصف بالحفظ والإتقان جماعة من الصحابة والتابعين، ثم عبيدالله بن عمر وابن عون ومسعر، ثم زائدة. . .

وممن يعد من الحفاظ في الطبقة الثالثة عدد من الصحابة وخلق من التابعين وتابعيهم وهلم جرا إلى اليوم، فمثل يحيى القطان يقال فيه إمام وحجة وثَبْت وجِهْبذ، وثقة ثقة، ثم ثقة حافظ، ثم ثقة متقن، ثم ثقة، ثم ثقة عارف، وحافظ صدوق ونحو ذلك. . . وليس من حَدِّ الثقة أنه لا يغلط، ولا يخطىء، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يُقَرّ على خطأ. . .

فصل: الثقة من وثقه كثير ولم يضعف؛ ودونه من لم يوثق ولا ضُعف، فإن خُرِّج حديث هذا في الصحيحين فهو موثق بذلك، وإن صَحَّح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيد أيضاً، وإن صَحَّح له كالدارقطني والحاكم فأقل أحواله حسن حديثه، وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يجرح مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يسمى مستوراً، ويسمى محله الصدق، ويقال فيه شيخ.

وقولهم «مجهول» لا يلزم منه جهالة عينه، فإن جهل عينه وحاله فأولى أن لا يحتجوا به، وإن كان المنفرد عنه من كبار الأثبات فأقوى لحاله ويحتج بمثله جماعة كالنسائي وابن حبان، وينبوع معرفة الثقات تاريخ البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان، وكتاب تهذيب الكمال. . .

. . . الصحيح مراتب، والثقات طبقات، فليس من وثق مطلقاً كمن تكلم فيه، وليس من تكلم في سوء حفظه واجتهاده في الطلب كمن ضعفوه، ولا من ضعفوه ورووا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه، فالترجيح يدخل عند تعارض الروايات، وحصر الثقات في مصنف كالمتعذر،

وضبط عدد المجهولين مستحيل، فأما من ضعف أو قيل فيه أدنى شيء، فهذا قد ألفت فيه مختصراً سميته بالمغني، وبسطت فيه مؤلفاً سميته بالميزان.

فصل: ومن الثقات الذين لم يخرج لهم في الصحيحين خلق: منهم من صَحّح لهم الترمذي، وابن خزيمة، ثم من روى لهم النسائي وابن حبان وغيرهما، ثم لم يضعفهم أحد، واحتج هؤلاء المصنفون بروايتهم، وقد قيل في بعضهم فلان ثقة، فلان صدوق، فلان لا بأس به، فلان ليس به بأس، فلان محله الصدق، فلان شيخ، فلان مستور، فلان روى عنه شعبة أو مالك أو يحيى وأمثال ذلك، كفلان حسن الحديث، فلان صالح الحديث، فلان صدوق إن شاء الله، فهذه العبارات كلها جيدة ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية لحديثه إلى درجة الصالحة الكاملة المتفق عليها، لكن كثير ممن ذكرنا متجاذب بين الاحتجاج به وعدمه...

والكلام في الرواة محتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله، ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من عُرف ذلك الإمام الجِهْبذ واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة»[1].

وهناك فوائد أخر في هذه الرسالة القيمة مضى ذكرها.

---

(١) الموقظة ورقة ٧ ــ ٩.

ألفاظ التعديل والتجْريح عند الذهبي
ضِمْن تراجم الميزان

أعرض هنا أصول الألفاظ في التعديل والتجريح عند الإمام الذهبي في تراجم الميزان، مرتباً لها حسب نزولها بادئاً بأعلى درجات التوثيق وخاتماً بأدنى درجات التجريح.

١ ــ ألفاظ التعديل:

ــ إليه المنتهى في التثبت، أو في الثقة، هو في الثبت كالأسطوانة، ثقة أجمعت الأمة على الاحتجاج به، حجة مطلقاً، ثقة مطلقاً، ثقة حجة بلا نزاع، مجمع على ثقته، ثقة بإجماع، حجة وفاقاً، ثقة وفاقاً، ثقة بلا ثُنيا، ثقة بلا نزاع، ثقة بلا مدافعة، حجة بلا ريب.

ــ ثقة حجة، حجة ثَبْت، إمام حجة، إمام ثبت، ثقة ثَبْت، ثَبْت رضا، ثقة صدوق.

ــ ثَبْت، حجة، ثقة.

ــ ثقة في نفسه لكنه شيعي متحرق.

ــ موثق، ثقة له أوهام، ثقة ليس في فلان بذاك، ثقة إن شاء الله، وثق، صدوق وقد وثق.

ــ إليه المنتهى في الصدق، صدوق حسن الحديث.

ـ صدوق[1]، لا بأس به.

ـ صادق أمين.

ـ صدوق في الجملة، محله الصدق والستر، محله الصدق، ما أعلم والله به بأساً، ما علمت به بأساً، شيعي جلد لكنه صدوق، صدوق يتجهم، صدوق ربما يهم، صدوق له ما ينكر، صدوق في حفظه شيء، صدوق له أوهام، صدوق يخطىء، صدوق إن شاء الله، لا بأس به إن شاء الله، ما به بأس إن شاء الله، صالح الأمر، صالح الحديث، متوسط صالح الأمر، جيد الأمر صالح، صدوق إن شاء الله وله خطأ وأوهام، صدوق ليس بمتقن، حسن الحديث، حسن الحديث في علمي، حسن الحديث لكنه ناصبي، صالح الحال إن شاء الله، صالح الأمر إن شاء الله، متماسك، صالح الأمر وقد لين، جائز الحديث، وسط، محله إن شاء الله الصدق، مقارب الحديث، مقارب الحال، قوي إن شاء الله، صويلح الحديث، صويلح الحال، صويلح لكنه شيعي، مقارب الحال إن شاء الله، مستور، شيخ، يكتب حديثه.

هذا، وقد يذكر الذهبي ألفاظاً عدة في الترجمة الواحدة، وبين تلك الألفاظ بون واسع فيقصد بها أحياناً المعنى لا المصطلح الدقيق، وكذلك يفعل في التجريح، وقد اقتصرت على ما قصد به المصطلح.

---

(١) يستعمل الذهبي كثيراً لفظة: «صدوق في نفسه»، وهذه العبارة يذكرها غالباً فيمن نسبوا إلى بدعة فيبين أنهم صدوقون في أنفسهم لكنهم رموا ببدعة النصب أو الخروج أو التشيع أو غير ذلك، ويستعملها كذلك فيمن كثر المجاهيل في شيوخه ليبين أنه ـ وإن كان يذكر في أحاديث منكرة أو ضعيفة ـ صدوق أمين. كما لها استعمالات أخر تقارب ما سبق، ويقصد في الغالب أنه ينزل عن مرتبة الصدوق بيسير، كما أنه قد يقصد نزوله أكثر، وقد يقصد توثيقه بهذه اللفظة وهو قليل، كما أن لفظة: «ثقة في نفسه» التي استعملها الذهبي قليلاً يريد بها أنه ثقة لكنه دون الثقة المطلق.

٢ ـ ألفاظ التجريح:

ـ فيه لِيْنٌ، فيه كلام، في حديثه لين، فيه ضعف ما، لَيِّنٌ، لَـيِّنُ الحديث، ما كأنه حجة، فيه خُلْف، ليس بذاك، ليس بذاك القوي، ليس بمرضي، ضُعف قليلاً، ليس بحجة له أوهام، ليس بمقنع، له أوهام، ليس بالمتقن، فيه ضعف ولم يترك، تكلم فيه ولم يترك، ما هـو بقوي ولا إسناده بمضي، ليس بحجة يكتب حديثه اعتباراً، ضُعف، ليس بمتقن ولا بمعتمد، ما هو بعمدة، ماذا بعمدة، ليس بعمدة، غير معتمد، فيه جهالة، يجهل، يجهل حاله، تكلم فيه ولم يترك بالكلية، فيه شيء، مجروح ليس بعمدة.

ـ ليس بالمتقن وله مناكير، ذو مناكير، له مناكير، صاحب مناكير، لا يعرف[1].

ـ أتى بمناكير وعجائب، منكر الحديث، منكر الحديث ولم يترك، ضعفه فلان ولم يهدره، ضعفه فلان ولم يُهدر، ضعفوه، ضعفوه ولم يترك، لين بمرة، واه، واهي الحديث، مجمع على ضعفه، ضعفوه بمرة، واهٍ بمرة، تالف ليس بشيء، تالف لا يوثق به، لا شيء، لا شيء البتة، لا ينبغي أن يروى عنه، لا تحل

---

(١) تفنن الذهبي في ميزان الاعتدال في التعبير عن التجهيل، ولم يستعمل كلمة «مجهول»، وهذه جلّ العبارات التي استعملها في ذلك: لا يعرف من هو، لا يعرف، لا يكاد يعرف، لا يعرف حاله، نكرة لا يعرف، لا يعرف من ذا، لا يعرف من هو ذا، لا أعرفه، لا أعرفه أنا، لا أعرف ذا، غير معروف، لم يكد يعرف، ما أعرف حاله، لا يعرف إلا من رواية فلان عنه، لا يكاد يعرف حاله، ما أعرف روى عنه غير فلان، لا أدري من ذا، لا يدرى من هو، لا يدرى من ذا، لا يدرى حاله، لا يدرى من هو أصلاً، لا يكاد يدرى من هو، لا يتحقق من ذا، لا يتحرر أمره، لا يتحرر حاله، فمن فلان؟، ومن ذا؟، ما روى عنه سوى فلان، يجهل حاله، فيه جهالة، يجهل، نكرة، تفرد عنه فلان، ما روى عنه سوى فلان حسب، ما روى عنه سوى فلان ليس إلا، روى عنه فلان بَسْ، ما روى عنه في علمي سوى فلان، ما رأيت روى عنه سوى فلان.

الرواية عنه، لا ينبغي أن يروى عنه ولا كرامة، فيه نظر[1]، يأتي بطامات، صاحب أوابد، متهم بسرقة الحديث.

ـ متروك، هالك، متروك الحديث، تركوه، يسرق الحديث، متهم، ليس بثقة، متهم ليس بثقة، ليس بثقة ولا مأمون، متهم بالوضع، متهم بالكذب، متروك بل متهم، رُمي بالكذب، ساقط عَدَم، ساقط، ليس بثقة زَوَّر طبقة، اتهم بتزوير سماعات، اتهم في اللقاء، متروك بالإجماع، مجمع على تركه.

ـ زور لنفسه أسمعة وأصرّ عليها، يُزَوِّر الطِّباق، كذاب، دجال، كذاب مدبر، كذاب أشر، كذاب جبل، قليل الحياء، الله المستعان[2]، كذاب دجال، حيوان كذاب، حيوان متهم، حيوان وحشي.

ـ يضرب المثل بكذبه.

وأختم هذا الفصل بذكر عبارات وإشارات في الجرح والتعديل لم يسبق ذكرها، مع بيان معانيها، وهي لا تفهم بدقة إلا مع تفسيرها.

١ ـ قال الذهبي في الميزان في ترجمة يونس بن أبي إسحاق السبيعي: «قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن يونس بن أبي إسحاق قال: كذا وكذا، قلت: هذه العبارة يستعملها عبدالله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين»[3].

وقال في ترجمة عتاب بن بشير الجزري: «روى عبدالله بن أحمد عن

---

(١) ذكر الذهبي هذه اللفظة فيمن قال فيه البخاري: فيه نظر، فدل على أنها أشد عنده من هذه المرتبة.

(٢) استعمل الذهبي هذه اللفظة أيضاً في طبقة أخف سوءاً من هذه، لكنها لا تخرج عنده عن كون صاحبها لا يكتب حديثه اعتباراً.

(٣) ٤/٤٨٣.

أبيه قال: عتاب بن بشير: كذا وكذا، قال عبدالله: الذي يقول فيه أبـي: كذا وكذا يحرِّك يده»[1].

وقال في ترجمة يحيى بن سليم الطائفي: «قال عبدالله بن أحمد عن أبيه قال: يحيى بن سليم: كذا وكذا، ولم يَحْمده»[2].

٢ ــ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة أحمد بن الأزهر النيسابوري: «قال مكي بن عبدان: سألت مسلم بن الحجاج عن أبـي الأزهر فقال: اكْتُب عنه، قال الحاكم: هذا رسم مسلم في الثقات»[3].

٣ ــ وقال في ترجمة عبدالله بن واقد الحراني: «قال الجريري: غيره أوثق منه، وهذه العبارة يقولها الجريري في الذي يكون شديد الضعف»[4].

٤ ــ وقال في لسان الميزان في ترجمة كوثر بن حكيم: «قال أبو طالب: سألت أحمد عنه فقال: ليس هو من عيالنا، قال: وكان أحمد إذا لم يرو عن رجل قال: ليس هو من عيالنا، متروك الحديث»[5].

٥ ــ وقال عثمان بن سعيد الدارمي في تاريخه عن يحيى: «سألته عن مِنْدل بن علي؟ فقال: ليس بـه بأس، قلت: وأخـوه حِبان بن عـلي؟ فقال: صـدوق، قلت: أيهما أحب إليـك؟ فقال: كـلاهما[6] وتمراً، كـأنـه

---

(١) ٣/٢٧.

(٢) ٤/٣٨٤.

(٣) ١/١٢.

(٤) ٦/٦٧.

(٥) ٤/٤٩١.

(٦) هذه الكلمة مثل عربي، وقصته: أن عمرو بن حمران الجعدي كان يرعىٰ الإبل لأبيه فمر به رجل قد أنهكه الجوع والعطش، وعمرو قاعد وبين يديه زُبَد، وتمر، وسنام، فقال له الرجل: أطعمني من هذا الزبد والسنام، فقال عمرو: نعم كلاهما وتمراً.

ورفع كلاهما أي لك كلاهما، ونصب تمراً على معنى وأزيدك تمراً. وقيل: إن الرجل قال لعمرو: أنلني مما بين يديك، فقال عمرو: أيما أحب إليك زبد أم سنام؟ =

يضعفهما»[1].

٦ ـ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة عبدالسلام بن حرب الكوفي: «قال الحسن بن عيسى: سألت عبدالله بن المبارك عنه فقال: قد عرفته، وكان إذا قال: قد عرفته، فقد أهلكه»[2].

٧ ـ وقال الذهبي في ترجمة أحمد بن علي الأنصازي من الميزان: «واه، قال الحاكم: طير طرأ علينا، قلت: يُوهنه الحاكم بهذا القول»[3].

٨ ـ وقال البرذعي في أسئلته لأبي زرعة الرازي: «قلت لأبي زرعة: محمد بن سعيد الأثرم؟ قال: ليس، كأنه يقول: ليس بشيء»[4].

٩ ـ وقال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة الحافظ الثقة محمد بن عبيد الطنافسي: «من شيوخ أحمد بن حنبل، قال: إنه كان صدوقاً، ولكن يعلى أخوه أثبت منه، وقال في رواية أخرى: كان يخطىء ويصيب، وهذا على ما يختار أحمد يكون ساقط الحديث، لكن وثقه في رواية الأثرم، وكذا وثقه ابن معين والعجلي والنسائي، قلت: احتج بمحمد الأئمة كلهم، ولعل ما أشار إليه أحمد كان في حديث واحد»[5].

= فقال الرجل: كلاهما وتمراً، أي مطلوبي كلاهما وأزيد معهما تمراً أو زدني تمراً. انظر مجمع الأمثال للميداني ٩٨/٢.

ولو أردنا توجيه معنى كلام ابن معين مع تفسير عثمان له على المثل المذكور لكان المراد ـ والله أعلم ـ أن مِندل وحِبّان يحتاجان إلى دعامة لأنهما ليسا بالقويين.

(١) ص ٩٢.

(٢) ٣١٧/٦، وقد حكم ابن حجر على عبدالسلام بن حرب في التقريب بقوله: «ثقة له مناكير»، ومعظم أقوال أئمة النقد تفيد توثيق وتعديل هذا الرجل، فلعل الهلاك الذي فُسِّر به قول ابن المبارك يراد به الضعف، والله أعلم.

(٣) ١٢٠/١.

(٤) ٤٩٠/٢.

(٥) ص ٤٤١، وقد مر ذكر هذه الفائدة ضمن هذا الفصل، لكن أعدته هنا لأهميته.

١٠ ــ وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: «أخبرنا حرب بن إسماعيل فيما كتب إليّ قال: قلت لأحمد: أسباط بن نصر الكوفي الذي يروي عن السُدي كيف حديثه؟ قال: ما أدري، وكأنه ضعفه»[١].

وقال عبدالله بن أحمد في كتاب العلل ومعرفة الرجال: «سألته ــ (يعني: سأل أباه) ــ عن صالح بن موسى الطلحي فقال: ما أدري، كأنه لم يرضه»[٢].

١١ ــ وقال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة جنادة بن مروان الحمصي: «قال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، أخشى أن يكون كذب في حديث عبدالله بن بسر أنه رأى في شارب النبي ﷺ بياضاً، قلت: أراد أبو حاتم بقوله: كذب، أخطأ»[٣].

١٢ ــ وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة حفص بن دينار الضبعي: «سئل أبو زرعة عنه فقال: أي شيء تصنع به؟، يضعفه»[٤].

١٣ ــ وقال الذهبي في الميزان في ترجمة أبي الزبير محمد بن مسلم المكي: «قال يعلى بن عطاء: حدثنا أبو الزبير وكان أكمل الناس عقلاً وأحفظهم، وكان أيوب يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير، فقال أحمد بن حنبل: يضعفه بذلك»[٥].

وقال ابن أبي حاتم: حدثني أبي، أخبرنا نعيم بن حماد، قال: سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير، أي كأنه

---

(١) ٣٣٢/١/١.
(٢) ٢٤٦/١.
(٣) ١٣٩/٢ ــ ١٤٠.
(٤) ١٧٢/١/٢.
(٥) ٣٧/٤.

يضعفه. أخبرنا عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: قال أبـي: كان أيوب السختياني يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير، قال: قلت لأبـي: كأنه يضعفه؟ قال: نعم»[1].

١٤ ـ وقال العقيلي في الضعفاء في ترجمة ثابت بن عجلان: «حدثنا عبدالله بن أحمد قال: سألت أبـي عن ثابت بن عجلان، قلت: هو ثقة؟ فسكت، كأنه مَرَّض في أمره»[2].

١٥ ـ وقال الذهبـي في الميزان في ترجمة أبان بن أبـي عياش: «قال أحمد: هو متروك الحديث، كان وكيع إذا مرَّ على حديثه يقول: رجـل، ولا يسميه استضعافاً له»[3].

وقال عبدالله بن أحمد في كتاب العلل ومعرفة الرجال: «قال أبـي: كان وكيع إذا حدث عن سفيان عن مسلم الأعور يقول: سفيان عن رجل، وربما قال: سفيان عن أبـي عبدالله عن مجاهد، وهو مسلم، قلت: لم لا يسميه؟ قال: يضعفه»[4].

١٦ ـ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة الحارث بن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن سعد: «قال ابن المديني: أرى مالكاً سمعه من الحارث ولم يسمه، وما رأيت في كتب مالك عنه شيئاً، قلت: وهذه عادة مالك فيمن لا يعتمد عليه لا يسميه»[5].

---

(١) ٧٥/٤/١. لكن الترمذي فسر كلام أيوب السختياني بالتقوية، فقال في علله الملحقة بجامعه ٧٥٧/٥: «حدثني ابن أبـي عمر، حدثنا سفيان، قال: سمعت أيوب السختياني يقول: حدثني أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير، قال سفيان بيده يقبضها، قال أبو عيسى: إنما يعني به الإتقان والحفظ». وتفسير الترمذي هذا يؤيده كلام يعلى بن عطاء المذكور.

(٢) ورقة ٣٣أ نسخة الظاهرية.

(٣) ١١/١.

(٤) ١٦٧/١.

(٥) ١٤٨/٢.

١٧ ــ وقال في ترجمة عبيدة بن معتب الضبي: «وقال يعقوب بن سفيان: حديثه لا يساوي شيئاً، وكان الثوري إذا روى عنه كناه قال: أبو عبدالكريم، قال: وسفيان لا يكاد يكني رجلاً إلا وفيه ضعف»[١].

١٨ ــ وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة عمر بن الوليد الشني: «علي بن المديني قال: سمعت يحيى بن سعيد وذكر عمر بن الوليد الشني، فقال بيده يحركها كأنه لا يقويه، قال علي: فاسترجعت أنا فقال: ما لَك؟ قلت: إذا حركت يدك فقد أهلكته عندي، قال: ليس هو عندي ممن أعتمد عليه ولكنه لا بأس به»[٢].

١٩ ــ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة إسحاق بن نجيح المَلَطي: «وقال عبدالله بن علي بن المديني: سألت أبي عنه فقال بيده هكذا، أي ليس بشيء، وضعفه»[٣].

٢٠ ــ وقال ابن عدي في كامله في ترجمة جعفر بن زياد الأحمر: «حدثنا محمد بن علي، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي قال: وسئل يحيى بن معين عن جعفر الأحمر فقال بيده، لم يُضعفه ولم يُثبته»[٤].

٢١ ــ وقال البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة الرازي: «قلت: رباح بن عبدالله؟ فقال: كان أحمد بن حنبل يقول، وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه، أي أنه كذاب»[٥].

---

(١) ٧/٨٧.
(٢) ١/٣/١٣٩.
(٣) ١/٢٥٣.
(٤) نسخة الظاهرية ورقة ٥٦ أ، ونسخة أحمد الثالث ورقة ٢١٠ ب. وقد ورد هذا الكلام في تاريخ عثمان عن ابن معين ص ٨٧ بلفظ: «وسئل عن جعفر الأحمر؟ فقال بيده، لم يلينه ولم يضعفه». ولعل الصواب ما نقله ابن عدي عن الدارمي، ويؤيده ما في تهذيب التهذيب ٢/٩٣: «فقال بيده، لم يثبته ولم يضعفه».
(٥) ٢/٣٦٠.

٢٢ ـ وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة محمد بن جعفر غُنْدر: «قال ابن المديني: كنت إذا ذكرت غندراً ليحيى بن سعيد عوّج فمه، كأنه يضعفه»(١).

٢٣ ـ وقال الذهبي في الميزان في ترجمة الحسين بن واقد المروزي: «استنكر أحمد بعض حديثه، وحرك رأسه كأنه لم يرضه لما قيل له إنه روى هذا الحديث الذي رواه معاذ بن أسد»(٢).

٢٤ ـ وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة النضر بن منصور بعد أن ساق بسنده إلى عثمان الدارمي: «قال: قلت ليحيى بن معين: النضر بن منصور يروي عنه ابن أبي مَعْشَر، عن أبي الجَنُوب عن علي رضي الله عنه، مَنْ هؤلاء؟ قال: هؤلاء حمالة الحَطَب، قال أبو محمد ـ (أي ابن أبي حاتم) ـ: يعني أنهم ضعفاء»(٣).

٢٥ ـ وقال الذهبي في الميزان في ترجمة عبدالصمد بن يزيد مردُويه: «صاحبُ الفضيل بن عياض، قال أبو يعلى الموصلي: قال ابن معين لمردويه: كيف سمعت كلام فضيل؟ قال: أطراف، قال: كنت تقول له: قلت كذا، قلت كذا، قال: أي ضعفه يحيى»(٤).

٢٦ ـ وقال الخطيب في تاريخه في ترجمة محمد بن أبي عتاب أبي بكر الأعين: «عبدالخالق بن منصور قال: وسئل يحيى بن معين عن أبي بكر الأعين فقال: ليس هو من أصحاب الحديث، قال الشيخ أبو بكر ـ (أي الخطيب) ـ: عنى يحيى بذلك أنه لم يكن من الحفاظ لعلله، والنقاد لطرقه مثل علي بن المديني، ونحوه، وأما الصدق والضبط لما سمعه فلم يكن مدفوعاً عنه»(٥).

---

(١) ٩/٩٨.
(٢) ١/٥٤٩.
(٣) ١/٤/٤٧٩.
(٤) ٢/٦٢١.
(٥) ٢/١٨٣.

الفصل الثاني

تقسيم من تكلم في الرجال

هيأ الله سبحانه وتعالى لحفظ هذا الدين أئمة جهابذة، يذودون عن حياضه، ويدفعون الدخيل عن رياضه، ومن هؤلاء علماء الجرح والتعديل الذين تصدوا لدراسة أحوال الرجال، وسبْر أخبارهم، وتمييز درجاتهم، فكان كلامهم وصمة عار على من التوى، وَسِيْمة خير على من استوى، كل ذلك أبد الدهر.

وكان كلامهم هذا محفوفاً بالإنصاف والورع، مرتكزاً على العلم والمَخْبَرة، لا يدخل في صدقه وإخلاصه ريب وظِنَّة، ولا يشوبه فساد وخَطَل، قال الإمام الذهبي: «نحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأً، وأشدهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه فتندم، ومن شذَّ منهم فلا عبرة به، فخل عنك العناء، واعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر، لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع فإنما هو بسيف الإسلام، وبلسان الشريعة، وبجاه السنة، وبإظهار متابعة ما جاء به الرسول ﷺ فنعوذ بالله من الخذلان»[1].

وقد أشار الذهبي أيضاً إلى نتائج تمكن تلك الفضائل في نفوسهم فقال: «هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة لا عمداً

---

(١) سير أعلام النبلاء ٨٢/١١.

ولا خطأ، فلا يجتمع[1] اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف، والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده، وقوة معارفه»[2].

والكلام في الجرح والتعديل قائم على الاجتهاد، وبذل الوسع في الحكم على الرواة، قال المنذري: «واختلاف هؤلاء ـ (أي المتكلمين في الرجال) ـ كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد»[3].

ولما كان الأمر اجتهاداً، كان احتمال وقوع الخطأ مع كثرة الصواب وارداً، قال الذهبي في مقدمة الميزان: «فإنا لا ندعي العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء»[4].

من هنا كان لا بد من اختلاف مناهج المجرِّحين والمعدِّلين، وتباين أنظارهم في بعض الرجال. وقد قسم الذهبي، رحمه الله تعالى، المتكلمين في الرجال إلى عدة أقسام، وجعلهم على نوعين:

---

(١) فسر العلامة أبو غدة كلمة الذهبي هذه في حاشيته على: «المتكلمون في الرجال» ص ١٣٦ بقوله: «لم يقع الاتفاق من العلماء على توثيق ضعيف، بل إذا وثقه بعضهم ضعفه غيره، كما لم يقع الاتفاق من العلماء على تضعيف ثقة، فإذا ضعفه بعضهم وثقه غيره، فلم يتفقوا على خلاف الواقع في جرح راو أو تعديله، ولفظ اثنان في كلامه المراد به الجميع كقولهم: «هذا أمر لا يختلف فيه اثنان»، أي يتفق فيه الجميع ولا ينازع فيه أحد، والله أعلم».

(٢) الموقظة ورقة ٩ ب، و ١٠ أ.

(٣) رسالة في الجرح والتعديل ص ٤٧.

(٤) مقدمة الميزان ص ٣، وقال الذهبي في رسالته ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٧٢: «يحيى بن معين: وقد سأله عن الرجال عباس الدوري، وعثمان الدارمي، وأبو حاتم، وطائفة، وأجاب كل واحد منهم بحسب اجتهاده، ومن ثم اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرجال كما اختلفت اجتهادات الفقهاء المجتهدين وصارت لهم في المسألة أقوال».

النوع الأول: تقسيمهم حسب تكلمهم في الرواة، فمنهم من تكلم في أكثر الرواة، ومنهم من دون ذلك.

النوع الثاني: تقسيمهم من ناحية شدتهم أو تساهلهم أو اعتدالهم. وكان للذهبي فضل السبق في هذين التقسيمين بدقة وشمول في رسالته القيمة النادرة «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»[1]، حيث قال:

«إعلم ـ هداك الله ـ أن الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم تكلموا في أكثر الرواة كابن معين، وأبي حاتم الرازي.
٢ ـ وقسم تكلموا في كثير من الرواة: كمالك، وشعبة.
٣ ـ وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل: كابن عيينة، والشافعي.

والكل أيضاً على ثلاثة أقسام:

١ ـ قسم منهم متعنت[2] في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصاً فعض على قوله

---

(١) ضمن الزركشي غالب هذه الرسالة في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح وعزاها إلى مؤلفها، كما أن السخاوي حررها ونقحها ولخصها في كتابيه الإعلان بالتوبيخ، وفتح المغيث وعزاها في الأخير إلى الذهبي.

(٢) فائدة: من أنواع التعنت الكثيرة: الكلام في الراوي لكونه ليس من أهل الحديث، ففي لسان الميزان في ترجمة إبراهيم بن عمر القصار ٨٦/١: «قال الكتاني: لم يكن الحديث من صنعته، وقال أبو بكر بن موسى الحداد: ثقة. انتهى، والقدح بهذا إنما يجيء على مذهب أهل التشديد ممن يشترط فيمن يقبل حديثه أن يكون من أهل الفن، وقد جاء ذلك عن الإمام مالك، وعن قليل، ولم يشترط ذلك الجمهور، فإن كان الراوي ضابطاً لما سمعه ولا سيما إن كان قديماً لم يقدح ذلك في مرويه، ثم إن تعاطى ما لا يعرفه في الكلام على الحديث لم يقبل منه، وبالله التوفيق»، وقال ابن محرز في معرفة الرجال ورقة ٤٠ ب: «سمعت ابن نمير يقول: ما أحد قاس قوله في الرجال غير مالك، كان لا يحدث عمن ليس هو عنده صاحب حديث».

بناجذيك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذاك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهو الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون.

٢ ــ وقسم في مقابلة هؤلاء: كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبدالله الحاكم، وأبي بكر البيهقي متساهلون.

٣ ــ وقسم كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي معتدلون منصفون»[١].

وقد ذكر الذهبي في الموقظة النوع الثاني فقال: «فمنهم من نَفَسُه حاد في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل، فالحاد فيهم يحيى بن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم، وابن خراش، وغيرهم.

والمعتدل فيهم: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو زرعة.

والمتساهل: كالترمذي، والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات.

وقد يكون نَفَسُ الإمام فيما وافق مذهبه أو في حال شيخه ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك. والعصمة للأنبياء، والصديقين، وحكام القسط»[٢].

كما أن ابن ناصرالدين أشار إلى هذا النوع بأقسامه الثلاثة فقال: «وجمهور النقاد، وأئمة أهل الإسناد، كَلاَمُهُم منقسم في الجرح والتعديل إلى قوي، ومتوسط، وكلام فيه تسهيل»[٣].

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٥٨ ــ ١٥٩.

(٢) ورقة ٩ ب.

(٣) الرد الوافر ص ١٠، وانظر كلام ابن حجر الآتي في ص ١١٦.

والذهبي، رحمه الله تعالى، كان يشير في ميزانه إلى هذا النوع بأقسامه الثلاثة مبيناً أثر شدة النقاد أو اعتدالهم أو تساهلهم في قبول قولهم ورده.

وقال السخاوي مبيناً نتائج الشدة والتساهل: «ولوجود التشدد، ومقابله، نشأ التوقف في أشياء من الطرفين، بل وربما رد كلام كل من المعدل والجارح مع جلالته وإمامته ونقده وديانته، إما لانفراده عن أئمة الجرح والتعديل أو لتحامله»[1]. ومثّل للأول بتوثيق الشافعي لابن أبي يحيى مع اتفاق المحدثين على ضعفه، وللثاني بتوهية النسائي لأحمد بن صالح المصري مع اتفاقهم على إمامته وعدالته.

وإليك الآن ذكر المتشددين، والمتساهلين، والمعتدلين، كل فِرق على حدة:

(أ) المتشـــددون:

١ ــ شعبة بن الحجاج: وهو الإمام المُقَدَّم في هذه الصناعة، قال ابن رجب: «وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عن دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم، وقال صالح بن محمد الحافظ: «أول[2] من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم تبعه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين»[3].

وقد اشتهر عن شعبة تشدده في الحكم على الرجال، وفي الأخذ عن الشيوخ، قال السخاوي فيه: «فإنه كان يتعنت في الرجال، ولا يروي إلا عن ثبت»[4].

---

(١) فتح المغيث ٣/٣٢٦.

(٢) قال ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٣٥٠، مبيناً قصد الحافظ صالح جزرة في تعبيره: «يعني أنه أول من تصدى لذلك، وعُني به، وإلا فالكلام فيه جرحاً وتعديلاً متقدم ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم».

(٣) شرح العلل ١/١٧٢ ــ ١٧٣.

(٤) فتح المغيث ١/٢٩٣.

٢ ـ يحيى بن سعيد القطان: قال ابن رجب فيه: «خليفة شعبة، والقائم بعده مقامه في هذا العلم»[١].

وكتب الرجال طافحة بذكر شدته وقساوته في النقد، قال ابن حجر في ترجمة عثمان بن عمر بن فارس من هدي الساري: «نقل البخاري عن علي ابن المديني أن يحيى بن سعيد احتج به، ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال، لا سيما من كان من أقرانه»[٢].

وقال علي بن المديني: «إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبدالرحمن لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد»[٣].

وقال الزيلعي في نصب الراية: «فإن يحيى شرطه شديد في الرجال»[٤].

وقد ذكر الذهبي عنته في مواطن عديدة من الميزان، منها:

(أ) قوله في ترجمة سفيان بن عيينة: «يحيى متعنت جداً في الرجال»[٥].

(ب) وفي ترجمة سيف بن سليمان المكي الثقة: «قال ابن معين: قدري، قلت: حدث يحيى القطان مع تعنته عن سيف»[٦].

(ج) وفي ترجمة عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار المدني: «صالح الحديث وقد وثق، وحدث عنه يحيى بن سعيد مع تعنته في الرجال»[٧].

---

(١) شرح العلل ١/١٩٢.
(٢) ص ٤٢٤.
(٣) تهذيب التهذيب ٦/٢٨٠.
(٤) ٢/٤٣٩.
(٥) ميزان الاعتدال ٢/١٧١.
(٦) المصدر السابق ٢/٢٥٥.
(٧) المصدر السابق ٢/٥٧٢.

(د) وفي ترجمة معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي: «وثقه أحمد، وأبو زرعة، وغيرهما، وكان يحيى القطان يتعنت ولا يرضاه»[1].

(هـ) وفي ترجمة موسى بن نافع أبي شهاب الحناط الكبير: «فأما أبو شهاب الحناط الصغير فهو عبدربه بن نافع، متفق على ثقته إلا ما كان من تعنت القطان»[2].

وقال الذهبي في موضع آخر: «يحيى بن سعيد كثير التعنت في الرجال»[3].

ومما يبرز شدة يحيى، هذه الحكاية التي ساقها ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل بسنده إلى ابن مهدي قال: «اختلفوا يوماً عند شعبة فقالوا: اجعل بيننا وبينك حكماً. فقال: قد رضيت بالأحول ـ يعني يحيى بن سعيد القطان ـ فما برحنا حتى جاء يحيى، فتحاكموا إليه فقضى على شعبة، فقال له شعبة: ومن يطيق نقدك؟. أو من له بمثل نقدك يا أحول؟ قال أبو محمد ـ (أي ابن أبي حاتم) ـ هذه غاية المنزلة، إذ اختاره شعبة من بين أهل العلم، ثم بلغ من دالته بنفسه، وصلابته في دينه أنه قضى على شعبة»[4].

والتعنت في كثير من أحواله إنما سببه الورع التام، والاحتياط العام، ويشهد لهذا ما ذكره ابن رجب في ترجمة القطان فقال: «قال أبو بكر بن خلاد: دخلت على يحيى بن سعيد في مرضه فقال لي: يا أبا بكر، ما تركت أهل البصرة يتكلمون؟ قلت: يذكرون خيراً إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس

---

(١) ميزان الاعتدال ١٣٥/٤.

(٢) المصدر السابق ٢٢٥/٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥٥٨/٩، وقال في نفس هذا الكتاب في ترجمة القطان ١٨٣/٩: «كان يحيى بن سعيد متعنتاً في نقد الرجال فإذا رأيته قد وثق شيخاً فاعتمد عليه، أما إذا لين أحداً فتأن في أمره حتى ترى قول غيره فيه، فقد لين مثل إسرائيل، وهمام، وجماعة احتج بهم الشيخان».

(٤) ص ٢٣٢.

فقال: احفظ عني، لأنْ يكون خصمي في الآخرة رجل من عُرْض الناس أحب إليّ من أن يكون خصمي في الآخرة النبي ﷺ، يقول: بلغك عني حديث وقع في وهمك أنه عني غير صحيح ـ يعني فلم تنكر»[1].

وأختم الكلام على تشدد يحيى القطان بكلمة للإمام أحمد قال: «وما رأيت رجلاً أوزن بقوم من غير محاباة، ولا أشد تثبتاً في أمور الرجال من يحيى بن سعيد»[2].

٣ ـ مالك بن أنس: قال ابن محرز في كتابه معرفة الرجال: «سمعت ابن نمير يقول: ما أحد قاسٍ قوله في الرجال غير مالك بن أنس...»[3].

وقال ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل: «أخبرنا صالح بن أحمد بن حنبل، أخبرنا علي ـ يعني ابن المديني ـ قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم»[4].

وقال الجوزجاني في معرفة الرجال: «داود بن حصين: لا يحمد الناس حديثه قد روى عنه مالك على انتقاده»[5].

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير عند كلامه على زيد أبي عياش: «قد اعتمده مالك مع شدة نقده»[6].

٤ ـ عفان بن مسلم البصري: ففي تهذيب التهذيب: «وقال الآجري: قلت لأبي داود: بلغك عن عفان أنه يكذب وهب بن جرير، فقال: حدثني

(١) شرح العلل ١/١٩٤ ـ ١٩٥.
(٢) سير أعلام النبلاء ٩/١٤٧.
(٣) ورقة ٤٠ ب.
(٤) ص ٢٣.
(٥) ورقة ١٤ أ.
(٦) ٣/١٠.

عباس العنبري سمعت علياً يقول: أبو نعيم وعفان صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه»[1].

وقال الذهبي في الميزان في ترجمة عمرو بن مرزوق الباهلي: «وقال أحمد بن حنبل لابنه صالح حين قدم من البصرة: لم لم تكتب عن عمرو بن مرزوق؟ فقال: نُهيت، فقال: إن عفان كان يرضاه، ومن الذي كان يرضى عفان»[2].

٥ ــ أبو نعيم الفضل بن دكين: وقد مرت ــ قريباً ــ الإشارة إلى شدته.

٦ ــ يحيى بن معين: الإمام المبرز في هذا العلم. قال ابن رجب: «يحيى بن معين، أبو زكريا البغدادي: الإمام المطلق في الجرح والتعديل، وإلى قوله في ذلك يرجع الناس، وعلى كلامه فيه يعولون، وكان يحيى يوسع القول في الجرح، ولا يحابي أحداً، بل يصدع به في وجه صاحبه، ولهذا قال عبدالله بن أحمد الدورقي: كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة، قال محمد بن هارون الفلاس المخرمي: إذا رأيت الرجل يقع في يحيى بن معين فاعلم أنه كذاب يضع الحديث، وإنما يبغضه لما يبين أمر الكذابين»[3].

وكان ابن معين، رحمه الله، شديد التحري في نقد الرجال، مع أنه تكلم في أكثرهم جرحاً وتعديلاً، وهذا ما حمل عبدالله بن الرومي على القول فيما نقله عنه وسمعه منه عبدالخالق بن منصور: «ما رأيت أحداً قط يقول الحق في المشايخ غير يحيى، وغيره كان يتحامل بالقول»[4].

---

(١) ٢٣٢/٧.

(٢) ٢٨٨/٣.

(٣) شرح العلل ٢١٨/١ ــ ٢٢٠.

(٤) سير أعلام النبلاء ٨٢/١١. وقد تعقب الذهبي نسبة التحامل إلى أئمة الجرح والتعديل.

وخير من بيّن حال ابن معين، هو الحافظ ابن عدي، حيث قال: «وبه يستبرأ أحوال الضعفاء»[1].

وقد نسب الذهبيُّ ابن معين إلى التشدد في النقد، وسبقه في ذلك ابن تيمية، ففي مجموع الفتاوى: «وابن معين، وأبو حاتم من أصعب الناس تزكية»[2].

٧ ــ علي بن المديني: قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة فضيل بن سليمان النميري: «سئل أبو زرعة عن فضيل بن سليمان فقال: لين الحديث، روى عنه علي بن المديني وكان من المتشددين»[3].

٨ ــ أبو حاتم الرازي: وصفه ابن حجر بالتعنت في النقد في أماكن كثيرة من كتابه هدي الساري[4] عند ذكره من ضُعف من رجال صحيح البخاري بأمر مردود كالتحامل والتعنت وغير ذلك.

كما أن الذهبي أشار في مواطن كثيرة من كتبه إلى شدة أبي حاتم في الحكم على الرجال، فقال في رسالته في الرواة الثقات: «عباد بن عباد المهلبي: وثقوه، وحديثه في الكتب، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، قلت: أبو حاتم متعنت في الرجل»[5].

وقال في تذكرة الحفاظ: «قد علم تعنت أبي حاتم في الرجال»[6].

---

(١) مقدمة الكامل ١/١٣٤، وقال ابن عدي أيضاً فيما نقله عنه الذهبي في الميزان ٢/٥٧٦: «ابن معين به تستبرأ أحوال الرجال».

(٢) ٢٤/٣٤٩.

(٣) ٢/٣/٧٣، وقد نسب العلامة أبو غدة كلام أبي زرعة المذكور للحافظ ابن حجر وهو وَهَم. انظر قواعد في علوم الحديث ص ٣٢٤.

(٤) انظر ص ٤٦٠ ــ ٤٦٤.

(٥) ص ١٦.

(٦) ٢/٤٢٠.

وقال في سير أعلام النبلاء: «يعجبني كثيراً كلام أبـي زرعة في الجرح والتعديل، يبـين عليه الـورع والمخبرة، بخـلاف رفيقه أبـي حـاتم، فإنـه جرّاح»[1].

وقال فيه أيضاً: «إذا وثق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا لينّ رجلاً، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تَبْن على تجريح أبـي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك»[2].

وقال في ميزان الاعتدال في ترجمة الربيع بن يحيى الأشناني: «صدوق، روى عنه البخاري، وقد قال أبو حاتم مع تعنته: ثقة ثبت»[3].

وقال فيه في ترجمة عاصم بن علي الواسطي: «محلة الصدق، وهو فكما قال فيه المتعنت أبو حاتم: صدوق»[4].

٩ ــ الجُوزجاني (إبراهيم بن يعقوب السعـدي): وهو من المتعنتـين وخاصة فيمن نُسب إلى تشيع أو رفض.

قال فيه الذهبـي: «وهو ممن يبالغ في الجرح»[5].

---

(١) ١٣/٨١.
(٢) ١٣/٢٦٠.
(٣) ٢/٤٣.
(٤) ٢/٣٥٤ ــ ٣٥٥، وقد أشار في أماكن أخرى من الميزان أيضاً إلى عنت أبـي حاتم. انظر ترجمة إبراهيم بن خالد أبـي ثور الكلبـي، وترجمة عبدالله بن خباب المدني.
(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧٩.

وقال ابن حجر: «وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمل ثَلْب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم بلسان ذَلِقة، وعبارة طلقة، حتى أنه أخذ يلينّ مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيدالله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه فوثق رجلاً ضعفه، قُبل التوثيق»[1].

١٠ ـ النسائي: قال ابن حجر في هدي الساري: «الحسن بن الصباح البزار: تعنت فيه النسائي»[2].

وقال فيه أيضاً: «حبيب المعلم: متفق على توثيقه، لكن تعنت فيه النسائي»[3].

وقال أيضاً في ترجمة أحمد بن عيسى التستري: «قد احتج به النسائي مع تعنته»[4].

أما الحافظ الذهبي فقد صرح بشدة النسائي في النقد في مواطن من كتبه فقال في الميزان في ترجمة الحارث بن عبدالله الهَمْداني الأعور: «حديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به، وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب»[5].

---

(١) لسان الميزان ١٦/١.

(٢) ٤٦١.

(٣) ٤٦١.

(٤) ٣٨٧.

(٥) ٤٣٧/١، وقد تعقب ابن حجر الذهبي في قوله إن النسائي احتج بالحارث فقال في تهذيب التهذيب ١٤٧/٢: «لم يحتج به النسائي، وإنما أخرج له في السنن حديثاً واحداً مقروناً بابن ميسرة، وآخر في اليوم والليلة متابعة، هذا جميع ما له عنده».

وقال في سير أعلام النبلاء في ترجمة عبدالله بن وهب المصري: «عبدالله حجة مطلقاً، وحديثه كثير في الصحاح، وفي دواوين الإسلام، وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد، حيث يقول: وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثاً منكراً»[1].

وقال في المغني في الضعفاء في ترجمة مالك بن دينار: «النسائي قد وثقه، وهو لا يوثق أحداً إلا بعد الجهد»[2].

وقال في سير أعلام النبلاء أيضاً: «قال الحافظ ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي فقال: يا بني إن لأبي عبدالرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم، قلت: صدق، فإنه ليّن جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم... قلت: هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة»[3].

وقد نسب بعضهم النسائيَّ إلى شيء من التسامح والتساهل لأنه أخرج في سننه عن كل من لم يجمع على تركه، قال السيوطي في مقدمة زهر الربى: «قال ابن الصلاح: حكى أبو عبدالله بن منده أنه سمع محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول: كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه، قال الحافظ أبو الفضل العراقي: هذا مذهب متسع»[4]، ثم تعقب السيوطي ادعاء اتساع مذهب النسائي بنقل كلام ابن حجر التالي.

---

(١) ٢٢٨/٩.

(٢) ٥٣٨/٢. وقد أشار الذهبي في مواضع أخرى إلى شدة النسائي. انظر ميزان الاعتدال ٢٦٦/١، وتذكرة الحفاظ ٤٢٠/٢.

(٣) ١٣١/١٤ و١٣٣.

(٤) ١٠/١. وقد قال الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمة أبي هند البجلي ٥٨٣/٤: «لا يعرف، لكن احتج به النسائي على قاعدته». فلعل الذهبي قصد بقاعدة النسائي ما ذكره الباوردي، والله أعلم.

قال ابن حجر: «وما حكاه ابن الصلاح عن الباوردي أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه، فإنما أراد بذلك إجماعاً خاصاً، وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط:

فمن الأولى: شعبة، وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبدالرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين، وأحمد، ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم، والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

وقال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثقه ابن مهدي، وضعفه يحيى القطان مثلاً فإنه لا يترك، لما عرف من تشديد يحيى، ومن هو مثله في النقد؛ وإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود، والترمذي، تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين»[1].

١١ ـ ابن حبان: يعد أبو حاتم بن حبان من المتشددين في الجرح، وكتابه في المجروحين يشهد على تعنته البالغ، مما حمل الحافظ الذهبي على تعقبه في مواطن كثيرة من ميزانه، منها:

(أ) قال في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي عارم «قال الدارقطني: تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة، قلت: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخسّاف المتهور في عارم فقال: اختلط في آخر عمره وتغير، حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن

(١) النكت على علوم ابن الصلاح ص ٤٨٢.

حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشيء منها، قلت: ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً فأين ما زعم؟»[1].

(ب) وقال في ترجمة أفلح بن سعيد المدني: «ابن حبان ربما قَصَبَ الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه»[2].

(ج) وقال في ترجمة عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي: «قال ابن معين: صدوق، وقال أبو عروبة: متعبد لا بأس به، يأتي عن قوم مجهولين بالمناكير. . . وقال ابن أبي حاتم: أنكر أبي على البخاري إدخاله عثمان في كتاب الضعفاء، وقال: هو صدوق. . . وأما ابن حبان فإنه يقعقع كعادته فقال فيه: يروي عن قوم ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها فلما كثر ذلك في أخباره أُلزقت به تلك الموضوعات، وحمل الناس عليه في الجرح، فلا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها بحال. . . قلت: لم يرو ابن حبان في ترجمته شيئاً، ولو كان عنده له شيء موضوع لأسرع بإحضاره»[3].

(د) وقال في ترجمة سعيد بن عبدالرحمن الجمحي: «وثقه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: له غرائب حسان، وأرجو أنها مستقيمة، وإنما يهم فيرفع موقوفاً، ويوصل مرسلاً لا عن تعمد، وأما ابن حبان فإنه خساف قصاب، فقال: روى عن الثقات أشياء موضوعة»[4].

فلهذه الشدة توقف العلماء عن قبول جرح ابن حبان في المعدلين ما لم يفسر جرحه بما يقدح حقيقة، قال الذهبي في ترجمة العلاء بن زهير الأزدي: «وثقه يحيى بن معين، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات

---

(١) الميزان ٤/٨.

(٢) المصدر السابق ١/٢٧٤.

(٣) المصدر السابق ٣/٤٥ ــ ٤٦.

(٤) المصدر السابق ٢/١٤٨.

ما لا يشبه حديث الأثبات، فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات، قلت: العبرة بتوثيق يحيى»[1].

وقد أشار ابن حبان نفسه إلى شدته هذه في مقدمة صحيحه فقال: «وقد تركنا من الأخبار المروية أخباراً كثيرة من أجل ناقليها، وإن كانت تلك الأخبار من مشاهير تداولها الناس، فمن أحب الوقوف على السبب الذي من أجله تركتها نظر في كتاب المجروحين من المحدثين من كُتُبنا يجد فيه التفصيل لكل شيخ تركنا حديثه ما يشفي صدره، وينفي الريب عن خَلَده ـ (ثم قال) ـ: وقد تركنا من الأخبار المشاهير التي نقلها عدول ثقات لعلل تبين لنا منها الخفاء على عالم من الناس جوامعها»[2].

١٢ ـ أبو الفتح الأزدي: قال الذهبي في ترجمته من تذكرة الحفاظ: «له مصنف كبير في الضعفاء، وهو قوي النفس في الجرح»[3]. وقال في ترجمة أبان بن إسحاق المدني من الميزان: «قال ابن معين وغيره: ليس به بأس، وقال أبو الفتح الأزدي: متروك، قلت: لا يترك، فقد وثقه أحمد العجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مُصَنَّفٌ كبير إلى الغاية في المجروحين جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه»[4].

كما تعقبه الذهبي في مواطن أخرى من ميزانه، منها: قوله في ترجمة إبراهيم بن محمد: «قال أبو حاتم وغيره: صدوق، وقال الأزدي وحده: ساقط، قلت: لا يلتفت إلى قول الأزدي، فإن في لسانه في الجرح رَهَقاً»[5].

١٣ ـ ابن القطان (علي بن محمد بن عبدالملك): قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة هشام بن عروة: «حجة إمام، لكن في الكبر تناقص حفظه

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/١٠١.
(٢) صحيح ابن حبان بترتيب الفارسي ١/٩٣ ـ ٩٤.
(٣) ٣/٩٦٧.
(٤) ١/٥.
(٥) ١/٦١، والرَّهَق هو الحِدة والخفة.

ولم يختلط أبداً، ولا عبرة بما قاله أبو الحسن بن القطان من أنه وسهيل بن أبي صالح اختلطا وتغيرا، نعم الرجل تغير قليلاً، ولم يبق حفظه كهو في حال الشبيبة، فنسي بعض محفوظه، أو وهم فكان ماذا؟، أهو معصوم من النسيان؟، ولما قدم العراق في اخر عمره حدث بجملة كثيرة من العلم في غضون ذلك يسير أحاديث لم يجودها، ومثل هذا يقع لمالك، ولشعبة، ولوكيع، ولكبار الثقات، فدع عنك الخبط، وذر خلط الأثبات بالضعفاء والمخلطين، فهشام شيخ الإسلام، ولكن أحسن الله عزاءنا فيك يا ابن القطان»[1].

وقال في تذكرة الحفاظ: «طالعت كتابه المسمى بالوهم والإيهام الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبدالحق، يدل على حفظه وقوة فهمه، لكنه تعنت في أحوال رجال فما أنصف بحيث إنه أخذ يلينّ هشام بن عروة، ونحوه»[2].

وقال في سير أعلام النبلاء في معرض حديثه عن كتاب ابن القطان: بيان الوهم والإيهام: «لكنه تعنت في أماكن، ولَيَّن هشام بن عروة، وسهيل بن أبي صالح، ونحوهما»[3].

١٤ ـ ابن حزم الظاهري: تبرز شدة هذا الإمام في تجهيله لجماعة من الأئمة المشهورين، فقد قال السخاوي في آخر كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ» عند نقله لكلام الذهبي في تقسيمه علماء الجرح والتعديل إلى

---

(١) ٣٠١/٤ ـ ٣٠٢.

(٢) ١٤٠٧/٤، وكتاب ابن القطان هو على الأحكام الوسطى لا الكبرى.

(٣) ٣٠٧/٢٢، قلت: ومن أنواع تعنته: إطلاقه التجهيل على قوم معروفين لكونه لم يطلع على حالهم، وقد تبع في طريقته هذه ابن حزم الظاهري، قال ابن حجر في لسان الميزان ٢١٩/١: «أحمد بن عبيدالله العنبري: قال ابن القطان: مجهول، قلت: . . . وابن القطان تبع ابن حزم في إطلاق التجهيل على من لا يطلعون على حاله، وهذا الرجل بصري شهير وهو ولد عبيدالله القاضي المشهور». وقال في تهذيب التهذيب في ترجمة محمد بن نجيح السندي ٤٨٨/٩: «قلت: عده أبو الحسن بن القطان فيمن لا يعرف، وذلك قصور منه فلا تغتر به، وقد أكثر من وصف جماعة من المشهورين بذلك، وتبعه إلى مثل ذلك أبو محمد بن حزم، ولو قالا لا نعرفه لكان أولى لهما».

ثلاثة أقسام: متشدد، ومتساهل، ومعتدل، قال عقب القسم الثاني: «قلت: وكابن حزم، فإنه قال في كل من الترمذي صاحب الجامع، وأبـي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد الصفار، وأبـي العباس الأصم، وغيرهم من المشهورين إنه مجهول»[1] وهذا الصنيع من ابن حزم يعد تشدداً وتعنتاً، لا تساهلاً وتساهماً كما ذكر السخاوي.

---

(١) ص ٧٢٢. وقد تعقب ابن حجر في مواطن من كتابه لسان الميزان ابن حزم على تشدده هذا، ففي ترجمة إسماعيل بن محمد الصفار ٤٣٢/١: «الثقة، روى عنه الدارقطني، وابن منده، والحاكم، ووثقوه، ولم يعرفه ابن حزم فقال في المحلى: إنه مجهول؛ وهذا هو رمز ابن حزم يلزم منه أن لا يقبل قوله في تجهيل من لم يطلع هو على حقيقة أمره، ومن عادة الأئمة أن يعبروا في مثل هذا بقولهم: لا نعرفه، أو لا نعرف حاله؛ وأما الحكم عليه بالجهالة بغير زائد لا يقع إلا من مطلع عليه أو مجازف».

وفي ترجمة أحمد بن علي بن أسلم ٢٣١/١: «قال ابن حزم: مجهول، وهو الأبار الحافظ المتقدم، وهذه عادة ابن حزم إذا لم يعرف الراوي يجهله، ولو عَبّر بقوله لا أعرفه لكان أنصف، لكن التوفيق عزيز».

وفي ترجمة أبـي سعيد القزويني في فصل الكنى ٥٣/٧: «قال عياض في المدارك: لم يعرفه أبو الوليد الباجي فقال: إنه مجهول، قال عياض: بل هو معروف من فقهاء المالكية... قال عياض: ولفظة: مجهول، إنما تطلق في صناعة الأمر على من لم يعرف أحد من أهل الصنعة حالَهُ، وأما أن تسمع (من) أحد ممن لا علم له به، فلا ينبغي أن يطلقها عليه ليحكم عليه بذلك، وقد عرفه غيره، قلت: وإذا كان هذا ينكر في المحتمل فينبغي أن يكون إنكاره في قول من قال لا يعرفه أحد أشد، وقد وقعت هذه العبارة في كلام ابن حزم، وفي كلام بعض من تبعه كابن القطان، وليس بجيد منهم».

وفي ترجمة أحمد بن علي بن حسنويه ٢٢٤/١: «وأما ابن حزم فقال: أحمد بن علي بن حسنويه: مجهول، وهذه عادته فيمن لا يَعرف». قلت: وأحمد هذا معروف لكنه هالك.

وقد تتبع أوهام ابن حزم في هذا وأمثالِهِ من الكلام على الرجال من كتاب المحلى قطبُ الدين الحلبي ثم المصري، ذكر ذلك ابن حجر في ترجمة ابن حزم في لسان الميزان، ونقل أمثلة من هذا التعقب. انظر الكتاب المذكور ٢٠١/٤ ـ ٢٠٢.

١٥ ــ ابن خراش (عبدالرحمٰن بن يوسف بن خراش): قال الذهبي: «له مصنف في الجرح والتعديل، قوي النفس كأبي حاتم»[١]، أي متشدد كأبي حاتم، وقد سبق نقل كلام الذهبي في الموقظة في عَدّ ابن خراش من المتعنتين.

وقد يوصف أحد أئمة الجرح والتعديل بالتعنت في رجال مخصوصين، وهذا لا يقتضي إطلاق الشدة عليه، قال الذهبي في الميزان في ترجمة محمد بن الفرج الأزرق: «هو صدوق، تكلم فيه الحاكم لمجرد صحبته الحسين الكرابيسي، وهذا تعنت زائد»[٢].

وقال فيه في ترجمة نافع بن عمر الجمحي: «قال أحمد: ثقة ثبت، وقال ابن سعد: ثقة فيه شيء، قلت: هذا نوع من العنت، والرجل فكما قال الإمام أحمد»[٣]. وقد وَصَفَ بعضُهم ابنَ سعد بالتعنت لكني لم أنشط لتتبع ذلك ودراسته.

(ب) المتساهلون:

١ ــ أبو عيسى الترمذي: لا اختلاف بين أهل هذا الشأن في أن الإمام الترمذي من النقاد الجهابذة، الذين قبل الناس كلامهم في الجرح والتعديل لنزاهتهم ودقتهم واعتدالهم، لكنه نسب إلى التساهل من ناحية تصحيحه وتحسينه لأحاديث ضعيفة، وعذره في ذلك أنه قصد بالصحيح والحسن، الصحيح والحسن لغيره، وقد صرح في كتاب العلل الملحق بجامعه بأنه إذا وصف الحديث بأنه «حسن» فمراده الحسن لغيره، فقال: «وما ذكرنا في هذا الكتاب ــ (أي الجامع) ــ: حديث حسن، فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا: كل

---

(١) ذكره الزركشي في النكت عند نقله لجزء الذهبي: «ذِكْر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، كما ذكره السخاوي في فتح المغيث نقلاً عن الذهبي أيضاً، ولا يوجد هذا الكلام في النسخة الخطية لكتاب الذهبي المذكور.

(٢) ٤/٤.

(٣) ٢٤١/٤.

حديث يُروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك فهو عندنا حديث حسن»[1].

من هذا الوجه[2] عده الذهبي من المتساهلين كما في رسالتيه «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» و«الموقظة»، وقد وضح ذلك في كتابيه: سير أعلام النبلاء، وميزان الاعتدال، فقال في السير في ترجمة الترمذي: «في الجامع علم نافع، وفوائد غزيرة، ورءوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل. . . قلت: جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث، ولا يُشدد، ونفسه في التضعيف رخو»[3].

---

(١) ٧٥٨/٥. وقد بيَّن العراقي في شرحه لجامع الترمذي أن أبا عيسى يصحح الحديث الحسن إذا روي من غير وجه، فقال: «ومن عادة الترمذي أن الحديث الحسن إذا روي من غير وجه ارتفع إلى درجة الصحة»، كذا في كتاب الإمام الترمذي لنورالدين عتر ص ٢٧١.

(٢) ومن هذا الوجه أيضاً يمكننا إلحاق ابن الجوزي بالمتساهلين لأنه كان يورد في كتبه في الوعظ أحاديث تالفة وباطلة، بل وموضوعة.

ويلحق ابن الجوزي من ناحية أخرى بالمتشددين لإدخاله أحاديث صحيحة وحسنة في كتابه «الموضوعات». قال السخاوي في فتح المغيث ٢٣٧/١: «ربما أدرج ـ (أي ابن الجوزي) ـ فيها ـ (أي في الموضوعات) ـ الحسن والصحيح مما هو في أحد الصحيحين، فضلاً عن غيرهما، وهو. . . توسع منكر، ينشأ عنه غاية الضرر من ظن ما ليس بموضوع، بل هو صحيح موضوعاً، مما قد يقلده فيه العارف تحسيناً للظن به، حيث لم يبحث فضلاً عن غيره. ولذا انتقد العلماء صنيعه إجمالاً، والموقع له فيه استناده في غالبه لضعف راويه الذي رمي بالكذب مثلاً غافلاً عن مجيئه من وجه آخر. . .».

كما أن ابن الجوزي أغفل في تراجم بعض الرجال من كتابه الضعفاء أقوال الموثقين لهم، قال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة أبان بن يزيد العطار البصري ١٦/١: «حافظ صدوق إمام. . . قلت: بل هو ثقة حجة. . . وقد أورده أيضاً العلامة أبو الفرج بن الجوزي في الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق»، وانظر تهذيب التهذيب ١٠٢/١.

(٣) ٢٧٤/١٣ و ٢٧٦.

وقال فيه أيضاً في ترجمة الحجاج بن أرطاة: «قد يترخص الترمذي، ويصحح لابن أرطاة وليس بجيد»[1].

وقال في الميزان في ترجمة يحيى بن يمان العجلي بعد أن ذكر حديثاً: «حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضعاف»[2].

وقال في ترجمة كثير بن عبدالله المزني المدني بعد أن نقل أقوال جماعة من العلماء في توهينه: «وأما الترمذي فروى من حديثه: الصلح جائز بين المسلمين، وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي»[3].

وقال في ترجمة محمد بن الحسن الهمْداني الكوفي بعد أن ذكر له حديثاً،

---

(١) ٧/٧٢.

(٢) ٤/٤١٦.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/٤٠٧. وقد تعقب الدكتور نورالدين عتر في كتابه «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين»، هذا القول والذي قبله، فرد على الأول بأن الذهبي غفل عن اصطلاح الترمذي في جامعه، حيث يسمي الضعيف حسناً لوروده من غير وجه. ورد على الثاني بأن نسخ الجامع تختلف عن بعضها في حكم الترمذي على الحديث، وأن حديث الصلح قال الترمذي عقبه ــ كما في كثير من النسخ ــ حسن فقط. كما ذكر أن من عادة الترمذي في الحديث الحسن أن يرفعه إلى درجة الصحة إذا روي من غير وجه.

ونقل في ص ٢٦٨ عن الحافظ العراقي قوله في تعقب الذهبي: «وما نقله عن العلماء من أنهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ليس بجيد، وما زال الناس يعتمدون تصحيحه».

قلت: وقولا الإمام الذهبي لا تعقب عليهما حقيقة، لأن الترمذي يقصد بالحسن في المثال الأول الحسن لغيره، والذهبي ينهى عن الاغترار بتحسينه، والظن بأنه هو الحسن لذاته، وشبه هذا يقال في المثال الذي بعده، والذهبي أعلم وأنبل من أن ينقل عن العلماء عدم اعتدادهم واعتمادهم على تصحيح الترمذي مطلقاً، بل قصده التنبيه على أنه ليس بمرتبة الصحيح لذاته.

ونقل آراء العلماء فيه، فمنهم من تركه، ومنهم من كذبه، ومنهم من نفى الثقة عنه، ومنهم من جعله كلا شيء، ومنهم من ضعفه، ومنهم من نفى القوة عنه، فقال: «حسنه الترمذي فلم يحسن»[1].

٢ ـ ابن حبان: سلك ابن حبان في نقده منهجاً فيه إفراط وتفريط، فقد أفرط في الجرح وتشدد، وفرَّط في التعديل والتصحيح حتى عُد من المتساهلين، وهذا الجانب الثاني حمل الحافظ ابن حجر على قوله فيه: «وهو معروف بالتساهل في باب النقد»[2].

فمن انتفت جهالة عينه ولم يجرح كان مقبولاً عند ابن حبان، وترتفع تلك الجهالة عنده برواية ثقة خلافاً للجمهور، حيث لا ترتفع جهالة العين عندهم إلا برواية اثنين، ولا يَثْبت له حكم العدالة بمجرد روايتهما.

قال ابن حجر في مقدمة لسان الميزان: «الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة إلى أن يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا هو مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألفه، فإنه يذكر خلقاً ممن نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكأن عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره»[3].

وقال فيه أيضاً في ترجمة أيوب: «ذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه مهدي بن ميمون لا أدري من هو ولا ابن من هو. وهذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثقات كل مجهول يروي عنه ثقة، ولم يجرح، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً»[4].

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/٥١٥، وانظر أيضاً ٣/٦٦٨، ٢/٩٦.

(٢) النكت على علوم ابن الصلاح ٢/٧٢٦.

(٣) ١/١٤.

(٤) ١/٤٩٢.

وقد أخرج ابن حبان في صحيحه لمن لا جرح له ولا تعديل، إذا لم يأت بحديث منكر، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، كما أنه أدرج الحسن في الصحيح. قال السخاوي في فتح المغيث: «بل ربما يخرج ـ (أي ابن حبان) ـ للمجهولين، لا سيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح، مع أن شيخنا ـ (أي ابن حجر) ـ قد نازع في نسبته إلى التساهل إلا من هذه الحيثية، وعبارته: إن كانت باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاححة في الاصطلاح، لأنه يسميه صحيحاً، وإن كانت باعتبار خفة شروطه فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس، سمع ممن فوقه، وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو عنده ثقة، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم من الثقات من لم يعرف اصطلاحه، ولا اعتراض عليه فإنه لا يشاحح في ذلك»[1].

٣ ـ أبو عبدالله الحاكم: أسرف الحاكم، رحمه الله تعالى، في تصحيح الأحاديث الواهية فضلاً عن الضعيفة، وقد استخرج الأئمة من مستدركه عدداً كبيراً من الأحاديث الموضوعة والتالفة، التي نزلت بهذا الكتاب عن المرتبة التي يجب أن يكون عليها.

قال ابن الصلاح: «وهو ـ (أي الحاكم) ـ واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به»[2].

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: «ولا ريب أن في المستدرك أحاديث كثيرة ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديث موضوعة شان المستدرك بإخراجها فيه»[3].

وقال في سير أعلام النبلاء: «في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء

---

(١) ٣٧/١.

(٢) علوم الحديث ص ١٨.

(٣) ١٠٤٢/٣.

كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح، وحسن، وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءاً، وحديث الطير[1] بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحريراً»[2].

وقال في ميزان الاعتدال في ترجمة الحاكم: «إمام صدوق، لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك فما أدري هل خفيت عليه، فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهذه خيانة عظيمة، ثم هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين»[3].

وقال الزيلعي في نصب الراية: «فالحاكم عرف تساهله، وتصحيحه للأحاديث الضعيفة، بل والموضوعة»[4].

وقال ابن حجر الهَيْتمي: «عُرف أبو عبدالله الحاكم في مستدركه بالتساهل الكثير في الحكم بالصحة، وأنه على شرطهما أو على شرط أحدهما مع كونه أضعف الضعيف»[5].

---

(١) وهو أن النبي ﷺ أتي بطير فقال: اللهم ائتني بأحب خلقك إليك يأكل معي في هذا الطائر، فجاء علي فأكل معه. انظر العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي ١/٢٢٥ ــ ٢٣٤.

وحديث الطائر له طرق كثيرة أفردها الحاكم والذهبي بالتصنيف، وذكر الذهبي أن مجموع طرقه توجب أن يكون للحديث أصل، فقال في تذكرة الحفاظ ٣/١٠٤٢ ــ ١٠٤٣: «وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً، قد أفردتها بمصنف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل» وقال في سير أعلام النبلاء ١٣/٢٣٣: «وحديث الطير على ضعفه فله طرق جمة، وقد أفردتها في جزء، ولم يثبت، ولا أنا بالمعتقد بطلانه»، وانظر ميزان الاعتدال ٣/٤٦٥.

(٢) ١٧/١٧٥ ــ ١٧٦.

(٣) ٣/٦٠٨.

(٤) ١/٣٦٠.

(٥) رسالة في أحكام اللباس لابن حجر المكي ١٠أ.

وكان الذهبـي، رحمه الله، شديد اللهجة حادًّا مع الحاكم في مواطن من اختصاره للمستدرك حين يُصحح الحاكم الأحاديث التالفة والموضوعة، وحق للذهبـي أن يغضب لله في هذا، فقد قال تعليقاً على حديث في فضل علي ذكره الحاكم وفي سنده أحمد بن عبدالله بن يزيدالحراني: «قال الحاكم: صحيح، قلت: بل والله موضوع، وأحمد: كذاب، فما أجهلك على سَعَةِ معرفتك»[1].

وتعقبه أيضاً بعد إيراده حديثاً في فضائل علي وزوجه وولديه فقال: «أفما استحييت أيها المؤلف أنْ تورد هذه الأخلوقات من أقوال الطرقية فيما يستدرك على الصحيحين»[2].

وعند إيراد الحاكم لحديث: «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب»، وفي سنده عبدالسلام أبو الصلت، قال بعده: (صحيح) فتعقبه الذهبـي بقوله: «قلت: بل موضوع، قال ـ (أي الحاكم) ـ: وأبو الصلت ثقة مأمون. قلت: لا والله لا ثقة ولا مأمون»[3].

ثم ساق الحاكم هذا الحديث بإسناد آخر فيه أحمد بن عبدالله بن يزيد الحراني فعلق الذهبـي عليه بقوله: «قلت: العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا دجال كذاب»[4].

كما شدد الذهبـي النكير على الحاكم في رسالته المسماة: «موضوعات من مستدرك الحاكم» والتي جمع فيها ما يقارب المئة حديث من المستدرك فعند ذكره حديثاً في لقاء النبـي ﷺ مع إلياس عليه السلام علق عليه الحاكم بقوله: «هذا حديث صحيح الإسناد»، فتعقبه الذهبـي بقوله: «قلت: بل هذا كذب، فقاتل الله من وضعه، وما كنت أظن أن الجهل يبلغ بأبـي عبدالله إلى أن يصحح

---

(١) تلخيص المستدرك ٣/١٢٩.

(٢) المصدر السابق ٣/١٦٠.

(٣) المصدر السابق ٣/١٢٦.

(٤) المصدر السابق ٣/١٢٧.

هذا»[1] وذكر الذهبي هذا الحديث في الميزان في ترجمة يزيد بن يزيد البلوي نقلاً عن مستدرك الحاكم وعلق عليه بقوله: «فما استحيى الحاكم من الله، يصحح مثل هذا»[2].

ونقل عن المستدرك حديثاً متنه: «النظر إلى علي عبادة»، وذكر الحاكم شاهداً له فقال: وشاهده صحيح حدثناه...»، علق عليه الذهبي بقوله: «بئس الشاهد والمشهود له، كلاهما موضوع»[3].

وقد اعتذر الحافظ ابن حجر، رحمه الله، لصنيع الحاكم في مستدركه فقال: «الحاكم أجل قدراً، وأعظم خطراً، وأكبر ذكراً، من أن يُذْكر في الضعفاء، لكن قيل في الاعتذار عنه أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حَصَلَ له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها»[4].

---

(١) موضوعات من مستدرك الحاكم ورقة ٥١أ. ولم يبق من هذه الرسالة إلا وريقات في المكتبة الظاهرية بدمشق، فيها بعض الطمس.

(٢) الميزان ٤/٤٤١.

(٣) موضوعات من مستدرك الحاكم ورقة ٥٤ ب، وانظر ميزان الاعتدال ٣/٢٤٦، ٣٠٣، ٥٠٠.

(٤) لسان الميزان ٥/٢٣٣. وقال ابن حجر في نكته على كتاب ابن الصلاح ورقة ٢٥ ب: «ومن أعجب ما وقع للحاكم أنه أخرج لعبدالرحمن بن أسلم وقال بعد روايته: هذا صحيح الإسناد... مع أنه قال في كتابه الذي جمعه في الضعفاء: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه. وقال في آخر هذا الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم قد ظهر عندي جرحهم لأن الجرح لا أستحله تقليداً. انتهى، فكان هذا من عجائب ما وقع له من التساهل والغفلة».

وقد بيّن الإمام جمال الدين الزيلعي، والحافظ ابن حجر السبب الأساسي في تساهل أبـي عبدالله الحاكم، قال الزيلعي: «مجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السنة، إذ لم يسلم من كلام الناس إلا من عصمه الله، بل خرج في الصحيح لخلق ممن تكلم فيهم، ومنهم جعفر بن سليمان الضُبعي... وخالد بن مخلد القطواني... ويونس بن أبـي إسحاق السبيعي، وغيرهم، ولكن صاحبا الصحيحين، رحمهما الله، إذا أخرجا لمن تكلم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعُلِمَ أنَّ له أصلاً، ولا يروون ما تفرد به سيما إذا خالفه الثقات... وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرك على الصحيحين، فتساهلوا في استدراكهم، ومن أكْثرهم تساهلاً الحاكم أبو عبدالله في كتابه المستدرك فإنه يقول: هذا حديث على شرط الشيخين أو أحدهما وفيه هذه العلة، إذ لا يلزم من كون الراوي محتجاً به في الصحيح أنه إذا وجد في أي حديث كان ذلك الحديث على شرطه لما بَيَّناه، بل الحاكم كثيراً ما يجيء إلى حديث لم يخرج لغالب رواته في الصحيح كحديث رُوي عن عكرمة عن ابن عباس فيقول فيه: هذا حديث على شرط البخاري، يعني لكون البخاري أخرج لعكرمة، وهذا أيضاً تساهل، وكثيراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله للبخاري وبعضهم لمسلم فيقول هذا على شرط الشيخين، وهذا أيضاً تساهل، وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبا الصحيح عن شيخ[1] معين لضبطه حديثه وخصوصيته به، ولم يخرجا حديثه عن غيره لضعفه فيه، أو لعدم ضبطه حديثه، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه، أو لغير ذلك، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ثم يقول: هذا على شرط الشيخين أو البخاري

---

(١) ويلحق بذلك ما كان عن تلميذ معين، أو عدة تلامذة. قال ابن رجب في شرح العلل ٢/٦١٤ ــ ٦١٥ و٦١٨: «زهير بن محمد الخراساني: ثقة متفق على تخريج حديثه، مع أن بعضهم ضعفه، وفصل الخطاب في حال رواياته أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خرج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة، والحاكم يخرج من روايات الشامين عنه كثيراً، كالوليد بن مسلم، وعمرو بن أبـي سلمة، ثم يقول: صحيح على شرطهما، وليس كما قال».

أو مسلم، وهذا أيضاً تساهل، لأن صاحبي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخ معين، لا في غيره، فلا يكون على شرطهما، وهذا كما أخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال وغيره، ولم يخرجا حديثه عن عبدالله بن المثنى، فإن خالداً غير معروف بالرواية عن ابن المثنى، فإذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى: هذا على شرط البخاري ومسلم كان متساهلاً، وكثيراً ما يجيء إلى حديث فيه رجل ضعيف، أو متهم بالكذب وغالب رجاله رجال الصحيح فيقول: هذا على شرط الشيخين أو البخاري أو مسلم، وهذا أيضاً تساهل فاحش»[1]. انتهى مختصراً.

وقال ابن حجر مقسماً المستدرك إلى ثلاثة أقسام:

(١) «القسم الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه الحاكم محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما، وهو على شرطين:

١ ـ أن يكون ذلك على صورة الاجتماع، مثل حديث سفيان بن حسين عن الزهري، فقد احتج البخاري ومسلم بسفيان والزهري كل واحد على حدة، ولم يحتجا بسفيان عن الزهري لأنه ضعيف فيه دون بقية مشايخه، وكذا إذا احتج كل واحد منهما برجل من الإسناد دون الآخر مثل سماك بن حرب عن عكرمة، فمسلم احتج بسماك من رواية الثقات عنه ولم يحتج بعكرمة، والبخاري فعل العكس فلا يصح نسبة ذلك كله إلى شرطهما.

٢ ـ أن يكون سالماً من العلل، واحترز بذلك عما إذا احتجا بجميع رواته على الاجتماع إلا أن فيهم من وصف بالتدليس، أو اختلط في آخر عمره، فالشيخان لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط، فلا يصح نسبة

---

(١) نصب الراية ٣٤١/١ ـ ٣٤٢، وقد توسع العلامة اللكنوي في الأجوبة الفاضلة، والعلامة أبو غدة في التعليقات الحافلة عليه في بيان تساهل الحاكم فلينظر ص ٨٠ ـ ٨٦.

مثل ذلك إلى شرطهما إلا إذا صرَّح المدلس بالعنعنة بالسماع من وجه آخر، وثبت سماعه من شيخه قبل اختلاطه.

ولا يوجد في المستدرك حديث استكمل الشرطين السابقين إلا وأخرج الشيخان له نظيراً، أو أصلاً إلا القليل، وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط مما أخرجها الشيخان ووهم الحاكم باستدراكها.

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج، بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقروناً بغيره، ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه، فاستدراك هذا عليهما غير صواب، وقد فعله الحاكم وهذا القسم هو عمدة كتابه.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجا لرجاله لا في الأصول ولا في المتابعات والشواهد، وقد أكثر من ذلك الحاكم، ولم يَدَّعِ أنها على شرطهما أو أحدهما، وادعى في بعضها وهماً، وقلّ أن يوجد في هذا القسم حديث يلتحق بدرجة الصحيح فضلاً عن الارتفاع إلى شرطهما، وأحاديث الصحيحين بغير المكرر ستة آلاف تقريباً والذي يسلم من المستدرك على شرطهما أو أحدهما مع اعتبار الذي حرر دون الألف، فهو قليل بالنسبة إلى ما في الكتابين.

والحديث الذي أخرجا أو أحدهُما لرواته قال فيه الحاكم صحيح على شرطهما أو أحدهما، وإذا لم يخرجا أو أحدهما لبعض رواته قال: صحيح الإسناد وقد يهم فيجعله على شرطهما»[1]. انتهى باختصار شديد وتصرف.

وقد اعتذر الحافظ ابن حجر عن الحاكم في تساهله الواسع في كتاب المستدرك، بأن أبا عبدالله أعجلته المنية قبل أن ينقح كتابه، قال السيوطي في تدريب الراوي: «قال شيخ الإسلام: وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنيّة ــ قال ــ: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم، ــ ثم قال ــ: وما عدا ذلك

(١) النكت على علوم ابن الصلاح ورقة ٢٤ أ ــ ٢٦ أ.

من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبر أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي، وهو إذا ساق عنه في غير المُمْلى شيئاً لا يذكره إلا بالإجازة ــ قال ــ: والتساهل في القَدْر المملى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده»[1].

وتساهل الحاكم في المستدرك أدى إلى عدم الاعتماد على تصحيحه إلا إذا وافقه الأئمة، قال اللكنوي: «وكم من حديث حكم عليه الحاكم بالصحة وتعقبه الذهبي بكونه ضعيفاً أو موضوعاً، فلا يعتمد على المستدرك ما لم يطالع معه مختصره للذهبي إلا أن يكون في قول الذهبي خَدْشة ظاهرة، ونبه عليها من تأخر عنه من المحدثين فحينئذ يسلم قول الحاكم»[2].

(ج) المعتـدلـون:

مَثَّل لهم الذهبي بالإمام أحمد[3]، والبخاري، وأبي[4] زرعة الرازي، وابن عدي[5] كذا في النسخة الخطية الفريدة لرسالة الذهبي «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، لكن الزركشي عندما نقل جزء الذهبي هذا في نكته على ابن الصلاح مَثّل لهم بالإمام أحمد، والدارقطني، وابن عدي، وكذا مثل السخاوي نقلاً عن الذهبي.

وَمَثَّل الذهبي في الموقظة للمعتدلين بالإمام أحمد، والبخاري،

(١) ص ٥٢.

(٢) الأجوبة الفاضلة ١٦١ ــ ١٦٢، وممن تبين لي تساهله في التعديل والتوثيق مسلمة بن قاسم الأندلسي، حيث انفرد بتعديل وتوثيق رجال ضعفوا ووهوا.

(٣) قال الذهبي في رسالته ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٧٨: «سأله ــ (أي سأل الإمام أحمد) ــ جماعة من تلامذته عن الرجال، وجوابه بإنصاف واعتدال، وورع في المقال».

(٤) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣/٨١: «يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والمخبرة، بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جرّاح».

(٥) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٦/١٥٦: «وهو ــ (أي ابن عدي) ــ منصف في الرجال بحسب اجتهاده».

وأبي زرعة، وعدَّ الدارقطني[1] فيها من المتساهلين في بعض الأوقات.

ولا يقتضي الوصف بالاعتدال أن يكون كلام الجارح والمعدل كله منصفاً معتدلاً، بل يقصد الغالب، وذلك لأن كثيراً من المعتدلين قد يتشددون أو يتساهلون أحياناً، كما أن بعض المتساهلين قد يتعنتون، وبعض المتشددين قد يتسمحون، فابن عدي والإمام أحمد وصفا بالاعتدال والإنصاف مع أن الأول

---

(١) يعد الإمام الدارقطني من النقاد الحاذقين، الذين اعتمد عليهم في الجرح والتعديل، وبيان أحوال الرجال، وقد جعله الذهبي من المتساهلين في التجريح، ففي مقدمة فيض القدير للمناوي ١/٢٨ بعد أن ذكر ثناء العلماء على علم الدارقطني واطلاعه ومهارته: «لكن رأيت في كلام الذهبي ما يشير إلى أنه كان يتساهل في الرجال، فإنه قال مرة: الدارقطني مجمع الحشرات، وقال أخرى لما نقل عن ابن الجوزي في حديث أعله الدارقطني: إنه لا يقبل تضعيفه حتى يبين سببه، ما نصه: هذا يدل على هوى ابن الجوزي، وقلة علمه بالدارقطني فإنه لا يضعف إلا من لا طبَّ فيه».

ولعل مما يعتبر نوع تساهل من الدارقطني، مذهبه في قبول مجهول الحال مطلقاً. قال السخاوي في فتح المغيث ١/٢٩٨: «وعبارة الدارقطني: من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته، وثبتت عدالته».

وقد نسب الدارقطني إلى التساهل من ناحية أخرى حيث شحن سننه بالأحاديث المنكرة والمعللة. قال الزيلعي في نصب الراية ١/٣٦٠: «الدارقطني ملأ كتابه من الأحاديث الغريبة والشاذة والمعللة».

وقال اللكنوي في الأجوبة الفاضلة ص ٧٧: «قال العيني في البناية شرح الهداية في بحث قراءة الفاتحة في حقه ــ (أي في حق الدارقطني) ــ: . . . وقد روى في مسنده ــ (أي سننه) ــ أحاديث سقيمة، ومعلولة، ومنكرة، وغريبة، وموضوعة».

ونقل الشيخ أبو غدة في تعليقاته على الأجوبة الفاضلة ص ٧٨ عن الزيلعي في نصب الراية ١/٣٥٦ قوله: «سنن الدارقطني مجمع الأحاديث المعلولة، ومنبع الأحاديث الغريبة».

وقد شارك الدارقطني في هذا التساهل الأخير عدد من الأئمة كابن ماجه، والبيهقي وغيرهما.

متعنت مع الحنفية[1]، والثاني متشدد مع الذين تكلموا باللفظ في القرآن، وقد وُصف الدارقطني بالاعتدال، والتساهل، ومع هذا فقد تعنت في جرح بعض الرجال[2].

□ □ □

---

(١) بين ذلك العلامة الكوثري في عدد من كتبه.

(٢) قال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة بدل بن المُحبر ص ٣٩٢: «وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم، وغيرهما، وضعفه الدارقطني في روايته عن زائدة، قاله الحاكم، وذلك بسبب حديث واحد خالف فيه حسين بن علي الجعفي صاحب زائدة... قلت: هو تعنت».

الفصل الثالث

شروط الجارح والمعدل وآدابهما

تمهيـد:

علم الجرح والتعديل من أهم العلوم، وأعظمها خطراً، إذ هو واجب لصون الشريعة، وحفظ الدين من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، ولا يقدر على القيام به إلا الأفذاذ الجهابذة، والنقاد الصيارفة، الذين اتصفوا بالمهارة العلمية، والعفة الخلقية، مع الدين المتين، والخشية من الله رب العالمين.

ومن تتبع سير أئمة الجرح والتعديل رآهم من خيرة الناس في علمهم، ودينهم، وورعهم، وبعد مداركهم، ونبل غاياتهم، فقد تحملوا الصعب والنصب، والجوع والعطش، وصبروا على الإيذاء والكره، وهجران الأهل والأوطان لينفوا عن دينهم الزيف والفساد، كي يبقى غضاً طرياً.

وموضوع شروط وآداب الجارح والمعدل ذو أهمية بالغة، لأنه يُبَصِّر الناس بالمكانة العالية، والمنزلة السامية التي بلغها حماة الدين، ويجعلهم لا يغترون بأدعياء هذا العلم عندما لا يجدون تلك الشروط والآداب متحققة فيهم.

ولم يفرد علماء الحديث هذا الموضوع بالتصنيف، بل يرى الباحث مسائله منثورة في كتب المصطلح والرجال.

شروط الجارح والمعدل وآدابهما:

اشتملت تصانيف الحافظ الذهبي إلى جانب الأصل الذي وضعت له، على فوائد ثمينة، وفرائد نفيسة، تبرز الخبرة العالية، والذوق المرهف اللذيْن طبع عليهما هذا الإمام، فلا يكاد يفوته نص مفتقر إلى تحقيق، أو تفسير، إلا وتراه

يرسل قلمه في تحريره وبيانه بما يشفي العِلة، ويروي الغُلة، ومن تلك الفوائد ذكره في عدد من كتبه لشروط وآداب الجارح والمعدل.

فقد قال في ميزان الاعتدال: «والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة، تام الورع»[1]. وقال في الموقظة «والكلام في الرواة محتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله»[2].

وقال في تذكرة الحفاظ: «لا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جِهْبذاً إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم، مع التقوى والدين المتين والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان وإلا تفعل:

فَدَعْ عنك الكتابةَ لست منها ... ولو سَوَّدت وجهك بالمِدادِ

قال الله تعالى: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾.

فإن آنست يا هذا من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً، وإلا فلا تَتَعَنَّ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب فبالله لا تتعب، وإن عرفت أَنَّك مخلِّط مُخَبِّط مهمل لحدود الله فأرحنا منك فبعد قليل ينكشف البَهْرج[3]، وينكب الزَّغل[4] (ولا يحيق المكر السيىء إلا بأهله)، فقد نصحتك. فعلم الحديث صَلِف[5]، فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب، أو تحت تراب»[6].

كما لخص الحافظ ابن ناصرالدين الدمشقي هذه الشروط في كتابه الرد

---

(١) ٣/٤٦.

(٢) ورقة ٩.

(٣) هو الباطل الرديء.

(٤) هو البَهْرج.

(٥) أي شديد صعب، لا يحظى عند الناس، ولا يُرزق منهم المحبة.

(٦) ١/٤.

الوافر فقال: «والكلام في الرجال ونقدهم يستدعي أموراً في تعديلهم وردهم، منها: أن يكون المتكلم عارفاً بمراتب الرجال، وأحوالهم في الانحراف والاعتدال، ومراتبهم من الأقوال والأفعال، وأن يكون من أهل الورع والتقوى، مجانباً للعصبية والهوى، خالياً من التساهل، عارياً عن غرض النفس بالتحامل، مع العدالة في نفسه والإتقان، والمعرفة بالأسباب التي يجزح بمثلها الإنسان، وإلا لم يقبل قوله فيمن تكلم، وكان ممن اغتاب وفاه بمحرم.

وإذا نظرنا في طبقات النقاد من كل جيل، الذين قُبل قولهم في الجرح والتعديل، رأيناهم أئمة، بما ذكر موصوفين، وعلى سبيل نصيحة الأمة متكلمين»[1].

وقد أشار الإمام ابن الصلاح، والحافظ ابن حجر إلى شيء من تلك الشروط، قال ابن الصلاح: «إن على الآخذ في ذلك ـ (يعني الجارح والمعدل) ـ أن يتقي الله تبارك وتعالى، ويتثبت، ويتوقى التساهل كيلا يجرح سليماً، ويَسم بريأً بسمة سوء يبقى عليه الدهر عارُها»[2]. وقال ابن حجر: «وليحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل، فإنه إن عدّل أحداً بغير تثبت كان كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيُخْشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب، وإن جرّح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً»[3].

ويمكننا إجمال تلك الشروط التي ذكرها الذهبي وغيره في فقرتين:

الأولى ـ القوة في العلم: ويدخل تحتها الحفظ[4]، والتيقظ، والإتقان،

---

(١) ص ١٤.

(٢) علوم الحديث ٣٥٠.

(٣) شرح النخبة ص ٧٥.

(٤) علماء الجرح والتعديل أهل حفظ وإتقان، بل هم أحفظ وأتقن وأروى الناس، فابن أبي حاتم لما عَدَّ طبقات الرواة جعل علماء الجرح والتعديل طبقة أولى، وذلك أنهم لم يتكلموا في الرجال إلا بعد أن جمعوا ورووا الأحاديث الكثيرة جداً، فأكسبتهم ملكة =

وتمييز أسباب الجرح والتعديل، ومعرفة الخلاف فيها، والفهم السديد لقوالب الألفاظ ومعانيها عند أخذها وأدائها، والإلمام باختلاف الفقهاء وما يفسق الإنسان بفعله أو تركه، ومعرفة حال أصحاب السلوك وأقوالهم، وكذا أصحاب علوم الأوائل، كما عليه أن يكون بعيد النظر في تصور الممكنات.

الثانية ـ المتانة في الدين: ويندرج فيها:

الورع: من نزاهة النفس، والبعد عن الأهواء والعصبيات والعداوات والمنافسات الضارة.

والتقوى: من عبادة وصلاح، وبعد عن أسباب الفسق والخوارم.

والنصح: فلا يكون جرحه وتعديله إلا لله، وللذب عن هذا الدين، بعيداً بنيته عن الغيبة والتشهير والشهرة ونحوها.

والصـــدق.

فهذا مجمل الشروط، وإليك التفصيل:

= التمييز والفحص، قال ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل ص ٦: «ثم احتيج إلى تبيين طبقاتهم، ومقادير حالاتهم، وتباين درجاتهم، ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح».

ولما كان أئمة الجرح والتعديل حفاظاً مهرة، كانت شروط الحفاظ داخلة في شروطهم دخول الجزء في الكل، وقد بين الحافظ الذهبي شروط الحافظ في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٨٠ فقال: «قال محمد بن بركة الحلبي: سمعت عثمان بن خُرّزاذ يقول: يحتاج صاحب الحديث إلى خمس، فإن عدمت واحدة فهي نقص، يحتاج إلى عقل جيد، ودين، وضبط، وحذاقة بالصناعة، مع أمانة تعرف منه. قلت: الأمانة جزء من الدين، والضبط داخل في الحذق، فالذي يحتاج إليه الحافظ أن يكون تقياً ذكياً نحوياً لغوياً زكياً حيياً سَلَفياً، يكفيه أن يكتب بيده مئتي مجلد، ويحصل من الدواوين المعتبرة خمس مئة مجلد، وأن لا يفتر من طلب العلم إلى الممات بنية خالصة وتواضع، وإلا فلا يَتَعَنَّ».

أولاً ــ القوة في العلم:

تلزم الجارح والمعدل أمور:

١ ــ أن تكون حافظته واسعة، بحيث يتصور عند تجريحه وتعديله أحاديث المجروح أو المعدَّل، فيزنها بغيرها، ويعتبرها بأحاديث الثقات، مع مراعاته للنظر في رجال الإسناد الآخرين، فلعل الضعف يكون من غيره.

وعليه أن يكون عارفاً بأسماء الرجال، ومعرفة المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق ونحو ذلك حتى لا يجرح أو يعدل من لم يرده.

٢ ــ وأن يكون متيقظاً: والتيقظ هو الانتباه والحذر الزائد على الحفظ، خوفاً من وقوع انقطاع أو تدليس، وخاصة تدليس التسوية الذي وصفه أبو حاتم الرازي بأنه «قَلَّ من يفهمه»، وخشية اتفاق اسمين أحدهما ثقة والآخر ضعيف ونحو ذلك مما يدركه الحفاظ الجهابذة بكثرة مذاكراتهم وسهرهم وعظيم اطلاعهم.

٣ ــ وأن يكون متقناً لما يحفظ، والإتقان فيه زيادة على الحفظ. قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: «قال أبو زرعة: الإتقان أكثر من حفظ السرد»[1].

٤ ــ وأن يكون عالماً بأسباب الجرح والتعديل المحققة، مميزاً لما يجرح وما لا يجرح، ولما يعدل به وما لا يعدل، حتى لا يجرح الراوي بمزحه أو ضحكه ونحو ذلك، أو يعدل بطول لحيته، وظهور صلاحه دون كشف حاله. قال ابن حجر: «تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة»[2].

وقد تكلم بعض أهل الجرح والتعديل في قوم لدخولهم في أمر الدنيا، مع أن هذا ليس بجارح إن كانوا أهل عدالة وحفظ وإتقان. قال ابن حجر: «عاب

---

(١) ٣٦٧/١١.

(٢) النخبة وشرحها ٧٢ و ٧٤.

جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط»[1].

وإليك أمثلة على هذا الجرح المردود:

(أ) قال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة أحمد بن عبدالملك الحراني: «قال ابن نمير: تركت حديثه لقول أهل بلده، وقال الميموني: قلت لأحمد: إن أهل حران يسيئون الثناء عليه، فقال: أهل حران قلَّ أن يرضوا عن إنسان، هو يغشى السلطان بسبب ضيعة له. قلت: فأفصح أحمد بالسبب الذي طعن فيه أهل حران من أجله، وهو غير قادح»[2].

(ب) وقال الذهبي في الميزان في ترجمة حُميد بن تيرويه الطويل: «ثقة جليل يدلس، وقال يحيى بن يعلى المحاربي: طرح زائدة حديث حميد الطويل، قلت: إنما طرحه للبسه سواد الخلفاء وزي أعوانهم، فعن مكي بن إبراهيم قال: مررت بحميد وعليه ثياب سود، فقال لي أخي: ألا تسمع منه؟ فقلت: أأسمع من الشرطي؟! قلت: وأجمعوا على الاحتجاج بحميد إذا قال: سمعت»[3]، فدلّ على أن الذي جرحه به زائدة وغيره ليس بجارح.

(ج) وقال فيه في ترجمة عبدالرحمن بن أبي ليلى: «من أئمة التابعين وثقاتهم، ذكره العقيلي في كتابه متعلقاً بقول إبراهيم النخعي فيه: كان صاحب أمراء، وبمثل هذا لا يلين الثقة»[4].

---

(1) هدي الساري ٣٨٥. وقد ندم بعض هؤلاء الغامزين على ما كانوا عليه من تشدد، وتحسروا على ما فاتهم من السماع بسبب ذلك. قال الذهبي في الميزان في ترجمة الحكم بن نافع الحمصي ٥٨١/١: «وقد رأى مالكاً، ولم يسمع منه لما رأى من الحجاب والفرش وقال: قلت: ليس هذا من أخلاق العلماء، قال: ثم ندمت بعد».

(2) ٣٨٦ ـ ٣٨٧.

(3) ٦١٠/١.

(4) ٥٨٤/٢.

(د) وقال فيه في ترجمة عاصم بن سليمان الأحول: «الحافظ الثقة، وكان على قضاء المدائن، وولي حسبة الكوفة، قال أبو أحمد الحاكم: ليس بالحافظ عندهم، ولم يحمل عنه ابن إدريس لسوء ما في سيرته»[1]، وقال ابن حجر في ترجمته: «قال ابن إدريس: رأيته أتى السوق فقال: اضربوا هذا، أقيموا هذا، فلا أروي عنه شيئاً، وتركه وهيب لأنه أنكر بعض سيرته، قلت: كان يلي الحسبة في الكوفة، قاله ابن سعد، وقد احتج به الجماعة»[2]، أي فلا يؤثر قول جارحه.

(هـ) وقال الذهبي في ترجمة عبدالله بن ذكوان أبي الزناد: «الإمام الثبت، وقد أكثر عنه مالك، وقيل: كان لا يرضاه، ولم يصح ذا. قال يحيى بن معين: قال مالك: كان أبو الزناد كاتب هؤلاء ـ يعني بني أمية ـ وكان لا يرضاه ـ يعني لذلك ـ»[3].

(و) وقال ابن حجر في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس بعد أن ذكر أنه جُرح لكونه يقبل جوائز الأمراء: «أما قبول الجوائز فلا يقدح إلا عند أهل التشديد، وجمهور أهل العلم على الجواز»[4].

(ز) وقال الذهبي: «تكلم من لا يفهم في الزهري لكونه خضب بالسواد، ولبس زِيَّ الجُند، وخدم هشام بن عبدالملك، وهذا باب واسع، والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث، والمؤمن إذا رَجَحَتْ حسناته وقلت سيئاته فهو من المفلحين»[5].

---

(١) ٢/٣٥٠، وما أثبته هو الصواب كما في عدة نسخ خطية خلافاً لما زاده البجاوي.

(٢) هدي الساري ٤١١.

(٣) الميزان ٢/٤١٨ ـ ٤١٩.

(٤) هدي الساري ٤٢٥.

(٥) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ٥ وقد أُنكر على الإمام ابن معين جرحه للثقات بمثل هذه الأمور، قال ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ١٥٩ ـ ١٦٠: «وقد كان ابن معين ـ عفا الله عنه ـ يطلق في أعراض الثقات الأئمة لسانه =

وقد كان كثير من الأئمة يكرهون الاتصال بالسلطان، أو بشيء من أعماله خشية الوقوع في الظلم أو الغرور أو الفساد، وتنزهاً عن مؤازرة الذين لا تسلم أعمالهم من البغي والجور، وكانوا أيضاً ينبذون كل من دخل في شيء من عملهم، أو غشي مجالسهم لغير نصيحة، أو أمر بمعروف ونهي عن منكر، وممن كان يذهب هذا المذهب الإمام التقي عبدالله بن المبارك، قال الذهبي في ميزانه في ترجمة ابن عُلية: «العيشي، حدثنا الحمادان أن ابن المبارك كان يتجر ويقول: لولا خمسة ما تجرت: السفيانان، وفُضيل، وابن السماك، وابن علية، فيصلهم، فقدم سنة، فقيل له: قد ولي ابن علية القضاء، فلم يأته ولم يصله، فركب ابن عُلية إليه فلم يرفع له عبدالله رأساً، فانصرف. فلما كان من غدٍ كتب إليه رقعة يقول: قد كنت منتظراً لبرك وجئتك فلم تكلمني، فما رأيت مني؟! فقال ابن المبارك: يأبى هذا الرجل إلا أن تقشر له العصا ثم كتب إليه:

يا جاعل العلم له بازيا ... يصطاد أموالَ المساكينِ

احتلتَ للدنيا وَلَذَّاتِها ... بحيلة تذهبُ بالدِّينِ

فصرتَ مجنوناً بها بعدما ... كنتَ دواءً للمجانينِ

أين رواياتُك في سردها ... لترك أبواب السلاطينِ

أين رواياتُك فيما مضى ... عن ابن عون وابن سيرينِ

إن قلتَ أكرهتُ فذا باطل ... زَلَّ حمارُ العلمِ في الطينِ

فلما وقف على هذه الأبيات قام من مجلس القضاء، فوطىء بساط الرشيد وقال: الله، الله، ارحم شيبتي، فإني لا أصبر على الخطأ، قال: لعل هذا

= بأشياء أُنكرت عليه، منها قوله: عبدالملك بن مروان: أبخر الفم، وكان رجل سوء. ومنها قوله: كان أبو عثمان النهدي شرطياً. ومنها قوله في الزهري: إنه ولي الخراج لبعض بني أمية، وأنه فقد مرة مالاً فاتهم به غلاماً له، فضربه فمات من ضربه. وذكر كلاماً خَشناً في قتله على ذلك الغلام، تركت ذكره لأنه لا يليق بمثله. ومنها قوله في الأوزاعي: إنه من الجند ولا كرامة... ذكر ذلك كله الأزدي محمد بن الحسين الموصلي الحافظ في الأخبار التي في آخر كتابه في الضعفاء عن الغلابي عن ابن معين».

المجنون أغرى عليك» ثم أعفاه، فوجه إليه ابن المبارك بالصرة، وقيل: إن ابن المبارك كتب له الأبيات لما ولي صدقات البصرة»[1].

٥ ــ وأن يكون مطلعاً على اختلاف الفقهاء، وتباين اجتهاداتهم في بعض المسائل: كشرب النبيذ، ونكاح المتعة، وإجازة الغناء.

قال الخطيب في ترجمة ابن علية عن علي بن خشرم: «قلت لوكيع: رأيت ابن علية يشرب النبيذ، حتى يحمل على الحمار، يحتاج من يرده إلى منزله. فقال وكيع: إذا رأيت البصري يشرب فاتهمه، وإذا رأيت الكوفيَّ يشرب فلا تتهمه. قلت: وكيف؟! قال: الكوفي يشربه تديناً، والبصري يتركه تديناً»[2].

وقال الذهبي في ترجمة الإمام عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج: «هو في نفسه مجمع على ثقته مع كونه قد تزوج نحواً من سبعين امرأة نكاح المتعة، كان يرى الرخصة في ذلك، وكان فقيه أهل مكة في زمانه»[3].

وقال في ترجمة إبراهيم بن سعد الزهري المدني: «إبراهيم بن سعد ثقة بلا ثُنْيا، وكان إبراهيم يجيد الغناء»[4].

---

(١) ٢١٨/١.

(٢) تاريخ بغداد ٢٣٧/٦. وفي سير أعلام النبلاء ٨٨/١١: «قال ابن الجنيد: سمعت يحيى يقول: تحريم النبيذ صحيح، ولكن أقف ولاأحرمه، قد شربه قوم صالحون بأحاديث صحاح، وحرمه قوم صالحون بأحاديث صحاح». وفيه أيضاً في ترجمة الثوري ٢٥٩/٧ ــ ٢٦٠: «قلت: مع جلالة سفيان كان يبيح النبيذ الذي كثيره يسكر. . . قال سفيان: إني لآتي الدعوة وما أشتهي النبيذ فأشربه لكي يراني الناس»، أي يشربه تديناً.
وفيه أيضاً في ترجمة وكيع بن الجراح ١٤٣/٩: «فرضي الله عن وكيع، وأين مثل وكيع؟!. ومع هذا فكان ملازماً لشرب نبيذ الكوفة الذي يسكر الإكثار منه، فكان متأولاً في شربه، ولو تركه تورعاً لكان أولى به، فإن من تَوَقّى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، وقد صَحَّ النهي والتحريم للنبيذ المذكور، وليس هذا موضع هذه الأمور، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، فلا قدوة في خطأ العالم، نعم، ولا يوبخ بما فعله باجتهاد».

(٣) الميزان ٦٥٩/٢.

(٤) المصدر السابق ٣٤/١.

وشربُ النبيذ، ونكاحُ المتعة، وإجازةُ الغناء كلٌّ واحدة منهن مذهب لبعض البلاد، فإذا التقط الرجل هذه الرُّخص التقاطاً جاز الجرح في حقه ما دام قصده التحلل والتحيل، قال الذهبي: «ومن يتبع رخص المذاهب، وزلات المجتهدين، فقد رقَّ دينه، كما قال الأوزاعي أو غيره: من أخذ بقول المكيين في المتعة، والكوفيين في النبيذ، والمدنيين في الغناء، والشاميين في عصمة الخلفاء، فقد جمع الشر، وكذا من أخذ في البيوع الربوية بمن يتحيل عليها، وفي الطلاق، ونكاح التحليل بمن توسع فيه، وشبه ذلك، فقد تعرض للانحلال، فنسأل الله العافية والتوفيق»[1].

٦ ــ ومطلعاً أيضاً على الاختلاف في العقائد، وما به يُبَدَّع وَيُجَرَّح، وما لا يجرح به. والبدعة إما أن تكون مكفرة أو غير مكفرة، فالمكفرة ترد رواية صاحبها إذا كان كفره متفقاً عليه، كأن ينكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، أو يعتقد عكسه، فإن لم يكن الأمر كذلك تقبل روايته إذا لم يستحل الكذب في نصرة مذهبه، ولم يكن داعية، وقيل غير ذلك.

أما البدعة غير المكفرة إذا لم يستحل صاحبها الكذب لنصرة مذهبه فتقبل روايته إن لم يكن داعية، وقيل تقبل إذا لم تكن بدعته غليظة، وقيل تقبل مطلقاً[2].

فينبغي مراعاة الاختلاف في التبديع والتكفير بالبدعة، وعدم الأخذ بمجرد اتهام الراوي ببدعة ما دون تحقق أو قبول قول المخالف فيمن عارض مذهبه. قال الحافظ ابن حجر: واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق»[3]. وقال أيضاً: «قال ابن جرير الطبري: لو كان كل من ادُّعي عليه مذهب من

---

(١) سير أعلام النبلاء ٨/٨١.

(٢) وفي هاتين المسألتين اختلاف وتفصيل ليس هذا محله

(٣) هدي الساري ٣٨٥.

المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادعي به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك للزم ترك أكثر محدثي الأمصار لأنه ما منهم إلا وقد نسبه قوم إلى ما يرغب به عنه»[1].

٧ ـ وعلى الجارح والمعدل أيضاً أن تكون له خبرة بمدلولات الألفاظ لغة واصطلاحاً في حال سماعها وأدائها، حتى لا يطلق لفظة جرح ويريد بها التعديل، أو عكس ذلك، فقد ذكر ابن حجر في ترجمة عمر بن نافع مولى ابن عمر بعد نقله توثيق وتعديل العلماء له: «قال ابن سعد: كان ثبتاً، قليل الحديث، ولا يحتجون بحديثه. كذا قال وهو كلام متهافت، كيف لا يحتجون به، وهو ثبت»[2].

كما أن بعض الألفاظ تكون لها في لسان العرب عدة معانٍ، فيلزم الجارح والمعدل أن تكون له معرفة بها كي لا يُسقط أهل الثقة عن ثقتهم، ولا يرفع أهل الجرح من وهدتهم، فمن ذلك قولهم: «كذب فلان»، والكذب في لغة الحجازيين يطلق على الخطأ، قال ابن حجر: «وقال ابن حبان: أهل الحجاز يطلقون كذب في موضع أخطأ، ذكر هذا في ترجمة برد من كتاب الثقات، ويؤيد ذلك إطلاق عبادة بن الصامت قوله: كذب أبو محمد؛ لما أخبر أنه يقول: الوتر واجب. فإن أبا محمد لم يقله رواية وإنما قاله اجتهاداً، والمجتهد لا يقال إنه كذب، إنما يقال إنه أخطأ. وذكر ابن عبدالبر لذلك أمثلة كثيرة... وقال أبو جعفر بن جرير: ... ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظن، وبقول فلان لمولاه لا تكذب عليَّ وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعان غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة، ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب»[3].

---

(١) هدي الساري ٤٢٨.

(٢) المصدر السابق ٤٣١.

(٣) هدي الساري ٤٢٧ و ٤٢٩. وقد استعمل أبو حاتم الرازي لفظة: «كذب»، وأراد بها الخطأ، قال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة جنادة بن مروان الحمصي ٢/١٣٩ ـ ١٤٠: «قال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث، أخشى أن يكون كذب في حديث عبدالله بن بسر... قلت: أراد أبو حاتم بقوله: كذب، أخطأ». =

٨ ــ وأن يكون عارفاً بطرق أهل السلوك والتصوف عموماً بحيث يميز بين المعتدل والغالي.

٩ ــ وأن يكون له اطلاع على ما يَحْرُمُ وما لا يَحْرُم من علوم الأوائل، لأن منها الحق والباطل، وقد مثّل الإمام ابن دقيق العيد للحق منها: «بعلم الحساب، والهندسة، والطِّب. وللباطل: بما يقولونه في الطبيعيات، وكثير من الإلهيات، وأحكام النجوم»[(١)].

١٠ ــ وعليه أيضاً أنْ يكون بعيد النظر في تصور الممكنات، ومثال فَقْدِ ذلك جرح هشام بن عروة لمحمد بن إسحاق بما ليس بجارح، قال الذهبي في الميزان في ترجمة محمد بن إسحاق بن يسار: «قال وهيب: سمعت هشام بن عروة يقول: كذاب... وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يحيى قال: وقال هشام بن عروة: أهو كان يدخل على امرأتي؟ ــ يعني محمد بن إسحاق، وامرأته فاطمة بنت المنذر ــ، قلت: وما يدري هشام بن عروة؟ فلعله سمع منها في المسجد، أو سمع منها وهو صبي، أو دخل عليها فحدثته من وراء حجاب، فأي شيء في هذا؟ وقد كانت امرأة قد كبرت وأسنت... أبو قلابة الرقاشي، حدثني أبو داود سليمان بن داود قال: قال يحيى القطان: أشهد أنّ محمد بن إسحاق كذاب، قلت: وما يدريك؟ قال: قال لي وهيب، فقلت لوهيب: وما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس، فقلت لمالك: وما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة، قال: قلت لهشام بن عروة: وما يدريك؟ قال: حَدَّث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأُدخلت عليّ وهي بنت تسع، وما رآها رجل حتى لَقِيَتْ الله تعالى. قلت: قد أجبنا عن هذا، والرجل فما قال إنه رآها، أفبمثل هذا يعتمد على

= واستعملها بهذا المعنى أيضاً الشعبي وغيره، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة الحارث الأعور ١٥٣/٤: «فأما قول الشعبي: الحارث كذاب، فمحمول على أنه عنى بالكذب الخطأ، لا التعمد، وإلا فلماذا يروي عنه ويعتقده بتعمد الكذب في الدين؟ وكذا قال علي بن المديني، وأبو خيثمة: هو كذاب».

(١) انظر الاقتراح ورقة ٢٨ ب.

تكذيب رجل من أهل العلم، هذا مردود. . . ثم ما قيل من أنها أدخلت عليه وهي بنت تسع غلط بين، ما أدري ممن وقع من رواة الحكاية، فإنها أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة، ولعلها ما زُفَّت إليه إلا وقد قاربت بضعاً وعشرين سنة، وأخذ عنها ابن إسحاق وهي بنت بضع وخمسين سنة أو أكثر، والحكاية فقد رواها عن أبي قلابة أبو بشر الدّولابي، ومحمد بن جعفر بن يزيد، وعنهما ابن عدي، وغيرُهُ»[1].

١١ ــ وأن لا يجرح بالظن، فإن الظنَّ أكْذب الحديث، قال ابن حجر في ترجمة الحسن بن موسى الأشيب: «أحد الأثبات، اتفقوا على توثيقه والاحتجاج به، روى عبدالله بن علي بن المديني عن أبيه قال: كان ببغداد، وكأنه ضعفه، قلت: هذا ظن لا تقوم به حجة، وقد كان أبو حاتم الرازي يقول: سمعت علي ابن المديني يقول: الحسن بن موسى الأشيب ثقة، فهذا التصريح الموافق لأقوال الجماعة أولى أن يعمل به من ذلك الظن»[2].

١٢ ــ وأن يقوم بالتعرف على حال الرجل الذي يضعفه أو يعدله بحيث يغلب على ظنه بعد بذله الجهد، واستفراغه الوسع أن الذي يضعفه ضعيف في نفسه، والذي يعدله عدل في الواقع.

وإن لم يقدر على ذلك في رجل معين مثلاً فليترك أمره إلى من يعرفه، وخاصة أهل بلده، فالرجل أعلم ببلديه من غيره، قال حماد بن زيد فيما نقله عنه الخطيب في الكفاية: «كان الرجل يقدم علينا من البلاد، ونذكر الرجل، ونحدث عنه، ونحسن الثناء عليه، فإذا سألنا أهل بلده وجدناه على غير ما نقول، قال ــ (أي راوي هذا الكلام) ــ: وكان ــ (أي حماد بن زيد) ــ يقول: بلدي الرجل أعرف بالرجل»[3].

---

(١) ٣/٤٦٩ ــ ٤٧١.

(٢) هدي الساري ٣٩٧ ــ ٣٩٨.

(٣) ص ١٧٥. وقد أشار كثير من الأئمة إلى مثل هذه الفائدة، قال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة إسحاق بن كامل ١/٣٦٩: «قد عرف وجوده ابن يونس، وهو بلدي، =

ثانياً ــ المتانة في الدين:

ويجتمع تحتها أربع خصال هي: الصدق، والتقوى، والنصح، والورع.

فيلزم المتكلم في الرجال أن يكون صادقاً في جرحه وتعديله، مبتعداً عن التمويه والتضليل والميل عن الحق، وعليه أيضاً أن يكون ذا خشية لله وتقوى، يراقب الله سبحانه في كل كلمة تصدر عنه، ويبتعد عما يؤدي إلى الفسق وخوارم المروءة.

ويلزمه أيضاً أن يجعل النصح للمسلمين، والذب عن الدين، غايته في جرحه وتعديله، تاركاً للغيبة والشهرة والرياء. قال أبو زرعة الرازي: «كل من لم يتكلم في هذا الشأن على الديانة فإنما يعطب نفسه... كان الثوري ومالك

= وأعرف الناس بالمصريين»، وقال فيه أيضاً في ترجمة إسحاق بن وهب الطهرمسي ١/ ٢٧٩: «أبو سعيد ــ (يعني ابن يونس) ــ أعلم بأهل بلده»، وقال في تهذيب التهذيب في ترجمة عبدالرحمن بن عبدالله الغافقي ٦/ ٢١٨: «وهذا الرجل قد عرفه ابن يونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب»، وقال الذهبي في الميزان في ترجمة حرملة بن يحيى المصري ١/ ٤٧٣: «قال الحافظ المحقق أبو سعيد بن يونس وهو أعلم بالمصريين...».

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة سهيل بن أبي صالح المدني ٤/ ٢٦٤: «وقال الحاكم: ... وقد روى عنه مالك، وهو الحكم في شيوخ أهل المدينة الناقد لهم»، وقال أبو زرعة الرازي فيما نقله عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٧٩: «مالك متثبت في أهل بلده جداً، فإن تساهل فإنما يتساهل في قوم غرباء لا يعرفهم». ومن هؤلاء الغرباء عبدالكريم بن أبي المخارق البصري. قال الذهبي في ترجمته في الميزان ٢/ ٦٤٦: «قال أبو عمر بن عبدالبر: ... غر مالكاً منه سمته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه».

وقال يحيى بن معين كما في تهذيب التهذيب في ترجمة محمد بن عوف الحمصي ٩/ ٣٨٤: «فابن عوف أعرف بحديث أهل بلده».

وفي ترجمة سهيل بن عامر النيسابوري في لسان الميزان ٣/ ١٢٠: «رُوي عن الحاكم تكذيبه... والحاكم أعلم بأهل بلده».

وانظر أيضاً الكامل لابن عدي نسخة الظاهرية ١٩٩ أ، وميزان الاعتدال ١/ ٢٤٠ ــ ٢٤١، ولسان الميزان ٤/ ٦٣، وترتيب المدارك ٣/ ٦٦، وغيرها.

يتكلمون في الشيوخ على الدين فنفذ قولهم، ومن يتكلم فيهم على غير الديانة يرجع الأمر عليه»[1] انتهى بتصرف يسير.

كما على الجارح والمعدل أن يلزم الورع في نقده، بحيث يجرح القريب والبعيد على حد سواء إن استحقا ذلك.

وأئمة هذا الشأن كانوا مثالاً يفتخر التاريخ بأمانتهم ونزاهتهم وورعهم، فترى الوالد يطعن في ولده، والابن يتكلم في أبيه، والأخ في أخيه، والقريب في قريبه. قال البيهقي في دلائل النبوة: «ومن أنعم النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة، وما يقبل من الأخبار، وما يردّ، علم أنهم لم يألوا جهداً في ذلك، حتى إذا كان الابن يقدح في أبيه إذا عثر منه على ما يوجب رد خبره، والأب في ولده، والأخ في أخيه، لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا تمنعه في ذلك شَجنة رحم، ولا صلة مال، والحكايات عنهم في ذلك كثير»[2].

وقد قمت بتتبع تلك الحكايات الواعظة في عدد من كتب الرجال والسير وغيرهما، حتى جمعت من ذلك جملة مستحسنة، وإليك عرضها:

* المجرِّحون لآبائهم:

١ ـ علي بـن المديني: قال الذهبـي في الميزان في ترجمة عبدالله بن جعفر بن نجيح والد علي بـن المديني: «قال ابن المديني: أبـي ضعيف»[3]. وقال ابن حبان في ترجمته من كتاب المجروحين: «سئل علي بـن المديني عن أبيه فقال: اسألوا غيري، فقالوا: سألناك، فأطرق ثم رفع رأسه وقـال: هذا هو الدين أبـي ضعيف»[4].

٢ ـ وأحمد بن محمد بن محمد بن سليمان، أبو ذر الأزدي المعروف

---

(١) سؤالات البرذعي لأبـي زرعة ٢/٣٢٩.
(٢) ١/٤٧.
(٣) ٢/٤٠١.
(٤) ٢/١٥.

بابن الباغندي: ساق الخطيب في ترجمته من تاريخه بسنده إلى أبـي مسعود الدمشقي قال: «سمعت الزينبـي ببغداد يقول: دخلت على محمد بن محمد الباغندي فسمعته يقول: لا تكتبوا عن ابني فإنه يكذب، فدخلت على ابنه أبـي ذر فسمعته يقول: لا تكتبوا عن أبـي فإنه كذاب»[1].

٣ ــ وكيع بـن الجراح: قال السخاوي: «كان وكيع بـن الجراح لكون والده كان على بيت المال يقرن معه آخر إذا روى عنه»[2]. وقال الآجري في سؤالاته لأبـي داود: «قال أبو داود: كان أبوه ــ (يعني والد وكيع) ــ على بيت المال. قال أبو داود: إذا روى عنه قال: حدثنا أبـي وسفيان، أبـي وإسرائيل، وما أَقَلَّ ما أفرده. قال أبو داود: كان جراح بن مليح على بيت‌المال، وجراح: ثقة»[3].

* المجرِّحون لأبنائهم:

٤ ــ أبو داود السجستاني: قال الذهبـي في الميزان في ترجمة عبدالله بن أبـي داود سليمان بن الأشعث: «الحافظ الثقة، ذكره ابن عدي وقال: لولا ما شرطنا وإلا لما ذكرته ــ إلى أن قال ــ: وهو معروف بالطلب وعامة ما كتب مع أبيه وهو مقبول عند أصحاب الحديث، وأما كلام أبيه فيه فما أدري أَيْش تبين له منه، حدثنا علي بن عبدالله الداهري، سمعت أحمد بن محمد بن عمرو كركرة،

(١) ٨٦/٥. قلت: أبو ذر مخالف من جمهور الأئمة في تكذيب والده، لكن أباه كان كثير التدليس خبيثه مع الضعف. وتنظر حاله في تاريخ بغداد ٢٠٩/٣ ــ ٢١٣، وميزان الاعتدال ٢٦/٤ ــ ٢٧، والمغني في الضعفاء ٦٢٩/٢، وسير أعلام النبلاء ٣٨٣/١٤ ــ ٣٨٧، ولسان الميزان ٣٦٠/٥ ــ ٣٦٢.

(٢) فتح المغيث ٣٢٢/٣، والإعلان بالتوبيخ ٢٩٢.

(٣) ص ١٣٤. وكان وكيع بن الجراح لا يرضى من يخالط السلطان أو يقوم بأعماله. قال الآجري في سؤالاته لأبـي داود ١٣٢ ــ ١٣٣: «سمعت أبا داود يقول: كان وكيع لا يحدث عن هشيم لأنه كان يخالط السلطان».

سمعت علي بن الحسين بن الجنيد، سمعت أبا داود يقول: ابني عبدالله كذاب»[1].

وقال في ترجمته من تذكرة الحفاظ: «وأما قول أبيه فيه فالظاهر أنه إن صَحَّ عنه فقد عنى أنه كذاب في كلامه لا في الحديث النبوي، وكأنه قال هذا وعبدالله شاب طري، ثم كَبُر وساد»[2].

وقال في ترجمته من سير أعلام النبلاء: «لعل قول أبيه فيه إن صح أراد الكذب في لهجته لا في الحديث، فإنه حجة فيما نقله، أو كان يكذب ويوري في كلامه، ومن زعم أنه لا يكذب أبداً فهو أرْعَن، نسأل الله السلامة من عَثْرة الشباب، ثم إنه شاخ وارعوى، ولزم الصدق والتقى»[3].

٥ ــ ومحمد بن محمد بن سليمان أبو بكر الباغندي: كذب ابنه أبا ذر كما مر قريباً، وقد قال الذهبي في أبي ذر: «الحافظ... المتقن، الإمام»[4].

٦ ــ وشعبة بن الحجاج: قال الذهبي في الميزان في ترجمة سعد بن شعبة بن الحجاج: «هو صدوق، عن شعبة قال: سَمَّيْت ابني سعداً، فما سَعِدَ ولا أفْلح، وكان يقول له: اذهب إلى هشام الدستوائي فيقول: أريد أن أُرسل الحمام، ذكره النَّباتي والعقيلي»[5].

٧ ــ والذهبي: قال السخاوي: «قول الذهبي في ولده أبي هريرة: إنه حفظ القرآن ثم تشاغل عنه حتى نسيه»[6].

---

(١) ٤٣٣/٢.

(٢) ٧٧٢/٢.

(٣) ٢٣١/١٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٦٨/١٥.

(٥) ١٢٢/٢.

(٦) فتح المغيث ٣٢٢/٣، والإعلان بالتوبيخ ٢٩٢. كما أنه ثبت عن الإمام أحمد هجره لابنيه عبدالله وصالح وسده أبوابه بينهما، كما ترك الصلاة خلف عمه إسحاق، كل ذلك لقبولهم جوائز السلطان، انظر مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ٤٦٥ ــ ٤٦٩.

* **المجرحون لإخوانهم:**

٨ ــ زيد بن أبي أُنيسة: قال الذهبي في الميزان في ترجمة يحيى بن أبي أُنيسة: «قال عبيدالله بن عمرو: قال لي زيد بن أبي أُنيسة: لا تكتب عن أخي، فإنه كذاب»(١). وساق الجُوزجاني هذه الحكاية بسنده في كتابه معرفة الرجال(٢).

٩ ــ ومحمد بن أبي السري العسقلاني: قال الذهبي في الميزان في ترجمة الحسين بن أبي السري العسقلاني: «ضعفه أبو داود، وقال أخوه محمد: لا تكتبوا عن أخي فإنه كذاب»(٣).

١٠ ــ وجرير بن عبدالحميد الضبِّي: قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة أنس بن عبدالحميد: «سمعت أبي يقول: سمعت يحيى بن المغيرة قال: سألت جريراً عن أخيه أنس فقال: لا يكتب عنه، فإنه يكذب في كلام الناس»(٤).

١١ ــ وأبو بكر أحمد بن إسحاق الصِّبْغي النيسابوري: قال الذهبي في الميزان في ترجمة أخيه محمد بن إسحاق: «قال الحاكم: كان أخوه ينهانا عن السماع منه لما يتعاطاه»(٥).

١٢ ــ وعلي بن حرب الطائي الموصلي: قال المزي في ترجمة أحمد بن حرب: «قال أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي صاحب تاريخ الموصل: كان فاضلاً ورعاً، ورحل عن الموصل إلى ثغر أذنة رغبة في الجهاد فأوطن هناك، وتكلم في مسألة اللفظ التي وقعت إلى أهل الثغور، فقال ــ فيما ذكر لي ــ بقول

---

(١) ٣٦٤/٤.
(٢) ورقة ١٧ ب.
(٣) ٥٣٦/١.
(٤) ٢٨٩/١/١.
(٥) ٤٧٨/٣.

محمد بن داود المصيصي فهجره علي بن حرب لذلك، وترك مكاتبته»[1].

١٣ ـ وعلي بن محمد بن سعيد الثقفي: قال العراقي: «قال أبو الشيخ ابن حيان في طبقات أصبهان: كان يغلو في الرفض، وكان علي أخوه قد هجره وباينه لسوء مذهبه»[2].

* المجرَّحون لأختانهم:

١٤ ـ شعبة بن الحجاج: قال الذهبي في الميزان في ترجمة هشام بن حسان القردوسي: «ثقة إمام كبير الشأن، قال ابن عدي: حدثنا أحمد بن محمد بن شبيب، حدثنا أحمد بن أسد، حدثنا شعيب بن حرب، سمعت شعبة يقول: لو حابيت أحداً لحابيت هشام بن حسان، كان ختني[3] ولم يكن يحفظ، وقال يحيى بن آدم حدثنا أبو شهاب قال لي شعبة: عليك بحجاج[4] ومحمد بن إسحاق فإنهما حافظان واكتم علي عند البصريين في خالد وهشام، قلت: هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم من الخطأ في اجتهاده، وهذه زَلَّة من عالم فإن خالداً الحذاء وهشام بن حسان ثقتان ثبتان، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما»[5].

---

(١) تهذيب الكمال ١/١٠ أ.

(٢) ذيل ميزان الاعتدال ورقة ٩ أ.

(٣) كذا في النسخ الخطية للميزان، وقد وردت هذه الكلمة في طبعة تهذيب التهذيب: (خشبياً)، وفي تهذيب الكمال مصورة دار المأمون: (خشبي) وهما تصحيف.

(٤) هو ابن أرطاة.

(٥) ٤/٢٩٥ ـ ٢٩٦، ودعوى الذهبي أن الجمهور على عدم الاحتجاج بمحمد بن إسحاق فيها نظر، وقد قال فيه الذهبي في الميزان ٣/٤٧٥: «حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئاً، وقد احتج به أئمة، فالله أعلم». وقال فيه ابن حجر في التقريب ٢/١٤٤: «صدوق يدلس، رُمي بالتشيع والقدر». وقد وَثَّق ابنَ إسحاق كثيرٌ من الأئمة ووهاه آخرون كمالك، وابن عروة، ووهيب بن خالد، ويحيى القطان، وسليمان التيمي، وقد دفع العلماء جميع أقوال المذكورين فيه، فبرأ ابن إسحاق مما اتهم به، انظر ميزان الاعتدال ٣/٤٦٨ ـ ٤٧٥، وتهذيب التهذيب ٩/٣٨ ـ ٤٦، ورسالة المنذري في الجرح والتعديل ٤٢ ـ ٤٤.

١٥ ــ وحماد بن سلمة: قال الذهبي في الميزان في ترجمة يوسف بن عبدة: «كان خَتَن حماد بن سلمة، قال الأصمعي: رآني حماد بن سلمة عند يوسف بن عبدة فقال: ما هذه الروضة التي وقعت عليها، وقال العقيلي: له مناكير عن حميد وثابت.

موسى بن إسماعيل، حدثنا يوسف بن عبدة، عن ثابت، عن أنس أنه أوصى إذا مات أن يوضع في فمه شعر من شعر النبي ﷺ، فحدثت به حماد بن سلمة فأنكره، وحرك رأسه، وقال: إذا أتى هؤلاء الشيوخ عن ثابت بشيء فاتهمهم»(١).

* المجرحون لبعض أقاربهم:

١٦ ــ أبو عروبة الحراني: قال الذهبي في الميزان في ترجمة الحسين بن أبي السري العسقلاني: «قال أبو عروبة الحراني: هو خال أمي، وهو كذاب»(٢).

١٧ ــ ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة: فقد نقل تضعيف عمه عن يحيى بن معين، قال الذهبي في الميزان في ترجمة القاسم بن محمد بن أبي شيبة: «قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة: سألت يحيى عن عمي القاسم فقال لي: عمك ضعيف يا ابن أخي»(٣).

* المجرحون لأصدقائهم، وأهل مودتهم، وذوي الفضل عليهم:

١٨ ــ أيوب السختياني: قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: «حدثني حجاج بن الشاعر، حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد قال: قال

(١) ٤/٤٦٨.
(٢) ١/٥٣٦.
(٣) ٣/٣٧٩.

أيوب: إنَّ لي جاراً ـ ثم ذكر من فضله ـ ولو شهد عندي على تمرتين ما رأيت شهادته جائزة»[1].

وساق الخطيب في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع هذه الحكاية بصورة أوضح فقال: «... حماد بن زيد قال: سمعت أيوب يقول: إن لي لجاراً بالبصرة ما أكاد أقدم عليه بالبصرة أحداً، لو شهد عندي على فلسين أو تمرتين لم أجز شهادته»[2].

١٩ ـ ويحيى بن معين: قال الذهبي في الميزان في ترجمة يحيى بن عبدالله بن الضحاك البابْلُتّي الحراني: «روى عن زوج أمه الأوزاعي... وعن عبدالله بن الدورقي قال: قدم يحيى بن معين حَرّان، فطمع البابْلُتّي أن يحييه، ووجه إليه بمئة دينار وطعام طيب، فردّ الذهب وقبلَ الطعام، فقيل ليحيى يوماً: ما تقول في البابْلُتّي؟، فقال: والله إنَّ صلته حسنة، وإن طعامه طيب إلا أنه ـ والله ـ لم يسمع من الأوزاعي شيئاً»[3].

٢٠ ـ ومسلمة بن قاسم: قال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة العباس بن محبوب المعروف بابن شاصونة: «قال مسلمة بن قاسم: ضعيف الحديث، لا يكتب حديثه، وكان لي صديقاً»[4].

٢١ ـ والذهبي، رحمه الله، لما ترجم لأبي علي الأهوازي المقرىء نقل تكذيبه ـ عن جماعة من العلماء ـ في الحديث وفي القراءات ثم قال: «ولو حابيت أحداً لحابيت أبا علي لمكان علو روايتي في القراءات عنه»[5].

ومن نزاهة علماء الجرح والتعديل أنهم كانوا لا يقبلون شفاعة إخوانهم للسكوت عمن يرون جرحه، وكيف يرتضون تلك الوساطة، وهم الذين طعنوا

---

(١) ص ٢١.
(٢) ١/١٣٩.
(٣) ٤/٣٩٠. لكن الذهبي قال عقب هذه الحكاية: «فهذه حكاية منقطعة».
(٤) ٣/٢٤٤.
(٥) ميزان الاعتدال ١/٥١٣.

في أبنائهم، وآبائهم، وإخوانهم لما رأوا منهم ما يستوجب القدح، وقد ضرب شعبة بن الحجاج في هذا أروع الأمثال، قال ابن أبي حاتم: «أخبرنا صالح بن أحمد، أخبرنا علي ـ يعني ابن المديني ـ قال: سمعت عبدالرحمن بن مهدي، أخبرنا حماد بن زيد قال: كَلَّمْنا شعبة أنا وعباد بن عباد وجرير بن حازم في رجل، قلنا: لو كففت عنه، قال: فكأنه لان وأجابنا. قال: فذهبت يوماً أريد الجمعة فإذا شعبة يناديني من خلفي، فقال: ذاك الذي قلتم لي فيه لا أراه يسعني»[1].

وقال الذهبي في الميزان في ترجمة أبان بن أبي عياش البصري: «قال أحمد بن حنبل: قال عباد بن عباد: أتيت شعبة أنا وحماد بن زيد فكلمناه في أن يمسك عن أبان بن أبي عياش، قال: فلقيهم بعد ذلك فقال: ما أراني يسعني السكوت عنه.

وقال عبدالله بن أحمد بن شَبُّويه: سمعت أبا رجاء يقول: قال حماد بن زيد كلمنا شعبة في أن يكف عن أبان بن أبي عياش لسِنِّه وأهل بيته فضمن أن يفعل، ثم اجتمعنا في جنازة فنادى من بعيد: يا أبا إسماعيل، إني قد رجعت عن ذلك، لا يحل الكف عنه لأن الأمر دين.. وقال الحسن بن الفرج، عن سليمان بن سليمان، عن حماد بن زيد قال: جاءني أبان بن أبي عياش فقال: أحب أن تكلم شعبة أن يكف عني. قال: فكلمته، فكف عنه أياماً فأتاني في الليل. فقال: إنه لا يحل الكف عنه، فإنه يكذب على رسول الله ﷺ»[2].

وقال أيضاً في ترجمة الحسن بن عُمارة الكوفي: «قال أبو داود الطيالسي: قال شعبة: ألا تعجبون من جرير بن حازم هذا المجنون ومن حماد بن زيد أتياني يسألان أن أكف عن ذكر الحسن بن عُمارة، لا والله لا أكف»[3].

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل ١٧١.

(٢) ١/١٠ ـ ١٢.

(٣) ميزان الاعتدال ١/٥١٤.

ولم يكن علماء الجرح والتعديل يميزون في نقدهم بين كبير وصغير، بل كانوا إذا رأوا ظِنة أو ضعفاً في راو غمزوه به ولو كان صاحب أمر وسلطان، قال الذهبي في الميزان في ترجمة داود بن علي الهاشمي عم المنصور: «ليس بحجة، قال ابن معين: أرجو أنه لا يكذب، إنما يحدث بحديث واحد، هكذا روى عثمان بن سعيد عن ابن معين، وإلا فداود قد ساق له ابن عدي جملة أحاديث»[1]. فكلام ابن معين هذا وإن كان فيه نفي للكذب عن داود لا يخرج عن دائرة الجرح.

ومما يلزم المتصدر للجرح والتعديل أن يكون بعيداً عن الهوى والعصبية فلا يجرح لحقد، أو لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد، أو لمنافسة، أو نحو ذلك، وأكثر ما تكون تلك العلل بين الأنداد والأقران؛ وقد حدثت بين هذا النوع مشاجرات أدت إلى الغلو في الجرح والطعن، مما حمل كثيراً من الأئمة على التنبيه على نبذ كلام الأقران بعضهم في بعض، وإهداره وطيِّه إلا إذا كان محقاً، وقُصد به النصح.

قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: «لسنا ندعي في أئمة الجرح والتعديل العصمة من الغلط النادر، ولا من الكلام بنفس حاد فيمن بينهم وبينه شحناء وإِحْنة، وقد علم أن كثيراً من كلام الأقران بعضهم في بعض مهدر لا عبرة به، ولا سيما إذا وثق الرجل جماعة يلوح على قولهم الإنصاف»[2].

وقال أيضاً في رسالته: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم:

---

(١) ٢/١٣. وتجدر الإشارة هنا إلى أن علماء الجرح والتعديل قد يُكرهون من السلطان أو غيره على ترك التعرض لبعض الرجال، قال الذهبي فيما نقله عنه السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص ١٢١: «قوم أعرض أهل الجرح والتعديل عن كشف حالهم خوفاً من السيف والضرب». وقال أيضاً في ميزان الاعتدال في ترجمة الأمير عبدالصمد بن علي بن عبدالله بن العباس الهاشمي ٢/٦٢٠: «وما عبدالصمد بحجة، ولعل الحفاظ إنما سكتوا عنه مداراة للدولة».

(٢) ٧/٤٠ ــ ٤١، وانظر أيضاً ١٠/٩٢ ــ ٩٤.

«كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يُطوى ولا يُروى، ويُطرح ولا يجعل طعناً، ويُعامل الرجل بالعدل والقسط»[1].

وقال أيضاً في سير أعلام النبلاء: «وبكل حال كلام الأقران بعضهم في بعض يحتمل، وطيُّه أولى من بثه إلا أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ فيعتمد قولهم»[2].

وقال أيضاً في ميزان الاعتدال: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين، ولو شئتُ لسردت من ذلك كراريس، اللهم فلا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم»[3].

وقال فيه أيضاً: «وكلام النظير والأقران ينبغي أن يتأمل ويتأنى فيه»[4].

وقال التاج السبكي في طبقات الشافعية: «ينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إنْ قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك، وإلا فاضرب صفحاً عما جرى بينهم، فإنك لم تخلق لهذا، فاشتغل بما يعنيك ودع ما لا يعنيك، ولا يزال طالب العلم عندي نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين السلف الماضين، ويقضي لبعضهم على بعض، فإياك ثم إياك أن تُصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين أحمد بن صالح والنسائي، أو بين أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي. وهلم جرا إلى زمان الشيخ عزالدين بن عبدالسلام والشيخ تقي الدين بن الصلاح فإنك إن

---

(١) ص ٤.
(٢) ١١/ ٤٣٢.
(٣) ١/ ١١١.
(٤) ٣/ ٨١.

اشتغلت بذلك خشيتُ عليك الهلاك، فالقوم أئمة أعلام ولأقوالهم محامل ربما لم يفهم بعضها، فليس لنا إلا الترضي عنهم والسكوت عما جرى بينهم كما يفعل فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم»[1].

ومن كلام الأقران المردود: كلام الإمام مالك ومحمد بن إسحاق كل واحد منهما في الآخر[2]، وكلام ابن معين في الإمام الشافعي[3]، وكلام ربيعة الرأي في أبي الزناد عبدالله بن ذكوان[4]، وكلام سليمان بن حرب في عفان بن مسلم[5]، وكلام محمد بن عبدالله الحضرمي المعروف بمطين، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة كل واحد منهما في الآخر[6]، وكلام ابن صاعد وابن جرير في عبدالله بن أبي داود، وكلام ابن أبي داود في ابن صاعد[7]، وكلام أبي نعيم الأصبهاني ومحمد بن إسحاق بن منده كل واحد منهما في الآخر[8]، وغيرهم.

فمما سبق يتبين أن على الجارح والمعدل أن يكون قويا في دينه وفي علمه، أما من كان ضعيفاً فيهما أو في أحدهما ضعفاً مُعِلاً فإنه لا يعتمد على قوله في الجرح والتعديل، وقد يستأنس به إذا انفرد بالحكم على راو ولم يوجد لغيره فيه كلام، أما إذا شذَّ فَيُرَدُّ قوله، قال ابن حبان فيما نقله عنه ابن حجر في هدي

---

(١) ٢٧٨/٢.
(٢) انظر ميزان الاعتدال ٤٦٩/٣، والثقات لابن حبان ٣٨٠/٧ ـ ٣٨١، وسير أعلام النبلاء ٤٠/٧ ـ ٤١.
(٣) انظر الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ص ٧.
(٤) انظر ميزان الاعتدال ٤١٨/٢.
(٥) انظر المصدر السابق ٨١/٣.
(٦) انظر المصدر السابق ٦٠٧/٣، ٦٤٢ ـ ٦٤٣، وتذكرة الحفاظ ٦٦٢/٢.
(٧) انظر ميزان الاعتدال ٤٣٣/٢، وتذكرة الحفاظ ٧٧٢/٢، وسير أعلام النبلاء ٥٠٥/١٤.
(٨) انظر ميزان الاعتدال ١١١/١، ٤٧٩/٣.

الساري: «ومن المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح»[1].

وقد ذكر الذهبي وغيره أمثلة على من لا يقبل قوله عند شذوذه لضعفه:

١ ـ قطبة بن العلاء: قال الذهبي في الميزان في ترجمة فضيل بن عياض الزاهد العابد: «شيخ الحرم، وأحد الأثبات، مجمع على ثقته وجلالته، ولا عبرة بما رواه أحمد بن أبي خيثمة قال: سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت حديث فضيل بن عياض لأنه روى أحاديث أزرى فيها على عثمان رضي الله عنه. فمن قطبة؟ وما قطبة حتى يجرح؟ وهو هالك. روى الفضيل، رحمه الله، ما سمع فكان ماذا؟ فالفضيل من مشايخ الإسلام، والسلام»[2].

وقال أيضاً: «فُضيل بن عياض ثقة بلا نزاع سيد... لا يقبل قول قطبة، ومن هو قطبة حتى يسمع قوله واجتهاده؟ فالفضيل روى ما سمع ولم يقصد غضاً ولا أزرى على أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، ففعل ما يسوغ، أفبمثل هذا يقول: تركت حديثه؟ فهو كما قيل: رمتني بدائها وانسلت، وقطبة قد قال البخاري: فيه نظر، وضعفه النسائي وغيره، وأما فُضيل، فإتقانه وثقته لا حاجة لذكر أقوال من أثنى عليه، فإنه رأس في العلم والعمل، رحمه الله»[3].

٢ ـ الكُدَيْمي (محمد بن يونس): قال الذهبي في الميزان في ترجمة أبان بن يزيد العطار: «حافظ صدوق إمام، روى الكُدَيْمي ـ وليس بمعتمد ـ:

---

(١) ٤٢٧. وممن يضعف بالحديث وهو إمام في الجرح والتعديل محمد بن عثمان بن أبي شيبة: قال الذهبي في رسالته: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٨٧: «أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة وهو مع ضعفه من أئمة هذا الشأن»، وعبدالله بن محمد بن وهب الدينوري الحافظ: قال الذهبي في رسالته: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٨٩: «عبدالله بن محمد بن وهب الدينوري الحافظ وكان ضعيفاً»، وأبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدّولابي: قال الذهبي في رسالته: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص ١٨٩: «أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي الحافظ، وقد ضُعِّف، قال أبو الحسن الدارقطني: ما تبين من أمره إلا خير».

(٢) ٣/٣٦١.

(٣) الرواة الثقات ص ٥ ـ ٦.

سمعت علياً يقول: لا أروي عن أبان العطار ـ (ثم قال الذهبي في أبان) ـ: بل هو ثقة حجة»[1].

وقال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة خليفة بن خياط العصفري: «وقال العقيلي: غمزه ابن المديني، وتعقب ذلك ابن عدي بأنه من رواية الكديمي عن ابن المديني، والكديمي ضعيف»[2].

٣ ـ الأزدي (محمد بن الحسين أبو الفتح الموصلي): قال الذهبي في الميزان في ترجمة أبان بن إسحاق: «قال ابن معين وغيره: ليس به بأس، وقال أبو الفتح الأزدي: متروك. قلت: لا يترك، فقد وثقه أحمد العجلي، وأبو الفتح يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم، وهو المتكلم فيه»[3].

وقال أيضاً في سير أعلام النبلاء في ترجمة الحارث بن محمد بن أبي أسامة صاحب المسند: «قال أبو الفتح الأزدي: هو ضعيف لم أر في شيوخنا من يحدث عنه، قلت: هذه مجازفة، ليت الأزدي عرف ضعف نفسه»[4].

وقد تعقب ابن حجر في مواطن كثيرة من هدي الساري كلام الأزدي، معللاً نقده لكلامه بضعف أبي الفتح. فقال في ترجمة أحمد بن شبيب الحبطي: «قال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث غير مرضي، ولا عبرة بقول الأزدي لأنه هو ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات»[5].

وقال في ترجمة إسرائيل بن موسى البصري الثقة: «قال أبو الفتح الأزدي: فيه لين. والأزدي لا يعتمد إذا انفرد فكيف إذا خالف»[6].

---

(١) ١/١٦.

(٢) ٤٠١.

(٣) ١/٥.

(٤) ١٣/٣٨٩.

(٥) هدي الساري ٣٨٦.

(٦) المصدر السابق ٣٩٠.

وقال في ترجمة خثيم بن عراك الغفاري: «وثقه النسائي، وابن حبان، والعقيلي، وشذَّ الأزدي فقال: منكر الحديث، وغفل أبو محمد بن حزم فاتبع الأزدي وأفرط فقال: لا تجوز الرواية عنه؛ وما درى أن الأزدي ضعيف، فكيف يقبل منه تضعيف الثقات»[1].

وقال في ترجمة علي بن أبي هاشم البغدادي: «قال الأزدي: ضعيف جداً، قلت: قَدَّمْتُ غير مرة أن الأزدي لا يعتبر تجريحه لضعفه هو»[2].

٤ ــ الواقدي (محمد بن عمر بن واقد الأسلمي المدني): قال الذهبي في ترجمته: «أحد أوعية العلم على ضعفه ــ (ثم قال ــ: واستقر الإجماع على وهن الواقدي»[3].

وكان ابن سعد صاحب الطبقات مختصاً به، وقد رد العلماء بعض أقواله لاحتمال أنه أخذها عن شيخه الواقدي، قال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة عبدالرحمن بن شريح المعافري: «وثقه أحمد، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وشذَّ ابن سعد فقال: منكر الحديث، قلت: ولم يلتفت أحد إلى ابن سعد في هذا فإن مادته من الواقدي في الغالب، والواقدي ليس بمعتمد»[4].

وقال في ترجمة نافع بن عمر الجمحي المكي: «أحد الأثبات، قال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، فيه شيء، قلت: احتج به الأئمة، وقد قدمنا أن تضعيف ابن سعد فيه نظر لاعتماده على الواقدي»[5].

٥ ــ ابن قانع (عبدالباقي بن قانع): قال ابن حجر في هدي الساري في

---

(١) هدي الساري ٤٠٠.

(٢) المصدر السابق ٤٣٠، وانظر أيضاً ترجمة ايوب بن سليمان ص ٣٩٢، وبهز بن أسد ص ٢٩٣، وحماد بن أسامة ص ٣٩٩، وداود بن عبدالرحمن ص ٤٠٢، وغيرهم.

(٣) ميزان الاعتدال ٦٦٢/٣ و ٦٦٦.

(٤) ٤١٧، وانظر أيضاً ترجمة محارب بن دثار ص ٤٤٣.

(٥) المصدر السابق ٤٤٧.

ترجمة مبشر بن إسماعيل الحلبي: «قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً. وقال النسائي: لا بأس به. ذكره صاحب الميزان فقال: تكلم فيه بلا حجة، كذا قال ولم يذكر من تكلم فيه. ولم أر فيه كلاماً لأحد من أئمة الجرح والتعديل. لكن قال ابن قانع في الوفيات: إنه ضعيف، وابن قانع ليس بمعتمد»[1].

٦ ــ سفيان بن وكيع: قال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة حماد بن أسامة أبي أسامة الكوفي: «أحد الأئمة الأثبات، اتفقوا على توثيقه، وشذَّ الأزدي فذكره في الضعفاء، وحكى عن سفيان بن وكيع قال: كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها، إني لأعجب كيف جاز حديثه كان أمره بَيِّناً، وكان من أسرق الناس لحديث جيد، انتهى. وسفيان بن وكيع هذا: ضعيف لا يعتد به، كما لا يعتد بالناقل عنه وهو أبو الفتح الأزدي مع أنه ذكر هذا عن ابن وكيع بالإسناد»[2].

٧ ــ تميم البندنيجي: ففي ترجمة جعفر بن محمد العباسي في لسان الميزان: «غمزه تميم البندنيجي... انتهى، وتميم تقدم في ترجمته أنه ضعيف، وأن ابن الأخضر كذبه، فكيف يحتج بتجريحه»[3].

٨ ــ سليمان بن داود الشاذكوني: قال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة جرير بن عبدالحميد الضبي: «قال اللالكائي: أجمعوا على ثقته، وكذا قال الخليلي، وقال أبو خيثمة: لم يكن يدلس، وروى الشاذكوني عنه ما يدل على التدليس، لكن الشاذكوني فيه مقال»[4].

٩ ــ هبة الله السقطي: قال الذهبي في الميزان في ترجمة عبدالله بن عطاء

---

(١) ٤٤٢ ــ ٤٤٣، وعبدالباقي بن قانع تكلم فيه وهو موثق.

(٢) ص ٣٩٩.

(٣) ١٢٧/٢.

(٤) ٣٩٥. وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة الشاذكوني ٤٨٨/٢: «من أفراد الحافظين إلا أنه واه».

الإبراهيمي: «وثقه يحيى بن منده، وكذبه هبةالله السقطي، لكن السقطي تالف»[1].

هذا كله في المضعف في علمه، أما المضعف في دينه فمثاله:

ابن عقدة وابن خراش: قال الذهبي في الميزان في ترجمة أحمد بن الفرات الرازي: «الحافظ الثقة، ذكره ابن عدي فأساء، فإنه ما أبدى شيئاً غير أنّ ابن عقدة روى عن ابن خراش ــ وفيهما رفض وبدعة ــ قال: إن ابن الفرات يكذب عمداً، وقال ابن عدي: لا أعرف له رواية منكرة، قلت: فبطل قول ابن خراش»[2].

وقال ابن حجر في هدي الساري في ترجمة عمرو بن سليم الأنصاري: «من ثقات التابعين، وثقه النسائي والعجلي وابن سعد وابن حبان وآخرون، وقال ابن خراش: ثقة في حديثه اختلاط، قلت: ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة فلا يلتفت إليه»[3].

وقال في لسان الميزان في ترجمة علي بن عثمان اللاحقي: «ثقة، صاحب حديث، وعنه أبو زرعة وأبو حاتم ووثقه، وقال ابن خراش: فيه اختلاف. انتهى. وما كان ينبغي للمؤلف أن يذكر قول ابن خراش فما هو بعمدة»[4].

وشرطا العلم والدين لا يلزمان الجارح والمعدل فقط، بل هما من شروط ناقل الجرح والتعديل أيضاً لأنه إن كان ضعيفاً في علمه، فإنه ربما يفهم أقوال العلماء على غير مرادها، أو يعتمد على أقوال الكذابين أو الضعفاء، قال السبكي في معيد النعم: «المؤرخون: وهم على شفا جرف هار، لأنهم يتسلطون على

---

(١) ٢/٤٦٢.

(٢) ١/١٢٧ ــ ١٢٨.

(٣) ٤٣١.

(٤) ٤/٢٤٣.

أعراض الناس، وربما نقلوا مجرد ما يبلغهم من صادق أو كاذب، فلا بد أن يكون المؤرخ عالماً عَدْلاً عارفاً بحال من يترجمه، ليس بينه وبينه من الصداقة ما قد يحمله على التعصب له، ولا من العداوة ما قد يحمله على الغض منه»[1]. وناقلوا الجرح والتعديل لهم حكم المؤرخين.

وإن كان الناقل ضعيفاً في دينه فإنه إن لم يحرِّف ويبدل ويوهم، فقد ينقل الجرح فيمن أراد جرحه ويسكت عن التوثيق أو العكس مع كون ما سكت عنه معتبراً، وهذا مناف للورع والأمانة، وقد وقع بعض الأجلة بهذا كابن الجوزيّ، رحمه الله تعالى، قال الذهبي في الميزان في ترجمة أبان بن يزيد العطار: «ثقة حجة، ناهيك أن أحمد بن حنبل ذكره فقال: كان ثبتاً في كل المشايخ، وقال ابن معين والنسائي: ثقة، وقد أورده أيضاً العلامة أبو الفرج بن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق، ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أبان بن يزيد لما أوردته أصلاً»[2].

وقال أيضاً في ترجمة عبدالملك بن عُمير اللخمي الكوفي: «الثقة، ولكنه طال عمره وساء حفظه ـ (ثم ذكر أقوال موثقيه ومضعفيه وقال) ـ: وأما ابن الجوزي فذكره فحكى الجرح وما ذكر التوثيق»[3].

كما على ناقل الجرح والتعديل أن يذكر سنده فيما ينقله ـ إلا إذا نقل من كتاب صحيح النسبة إلى مؤلفه ـ فلعل فيه ضعيفاً، أو متروكاً يسقط الخبر بذكره، وقد رَدَّ الذهبي وضعف أقوالاً كثيرة في الميزان لانقطاعها وعدم اتصالها ومثال ذلك:

١ ـ قال في ترجمة كهمس بن الحسن التميمي البصري: «العبد

---

(١) ص ٧٤.

(٢) ١/١٦.

(٣) الميزان ٢/٦٦٠.

الصالح، الثقة، وقال الأزدي: قال ابن معين: ضعيف، كذا نقله أبو العباس النَّباتي، ولم يسنده الأزدي عن يحيى، فلا عبرة بالقول المنقطع لا سيما وأحمد يقول في كهمس: ثقة وزيادة»[1].

وقال في ترجمة ثعلبة بن سهيل الكوفي: «قال أبو الفتح الأزدي: قال ابن معين: ثعلبة بن سهيل: ليس بشيء، قلت: هذه رواية منقطعة، والصحيح ما روى إسحاق الكوسج عن ابن معين: ثقة، أو لعل ليحيى فيه قولان، والله أعلم»[2].

٣ ــ وقال في ترجمة أبي بكر عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني: «قال ابن عدي: سمعت محمد بن الضحاك بن عمرو بن أبي عاصم يقول: أشهد على محمد بن يحيى بن منده بين يدي الله أنه قال: أشهد على أبي بكر بن أبي داود بين يدي الله أنه قال: روى الزهري عن عروة قال: حفيت أظافر فلان من كثرة ما كان يتسلق على أزواج النبي ﷺ، قلت: هذا لم يسنده أبو بكر إلى الزهري فهو منقطع»[3].

٤ ــ وقال في ترجمة صدقة بن سهل الهُنائي: «روى الكوسج عن ابن معين: ثقة، وإنما ذكرته لأن النَّباتي استدركه ونقل بلا إسناد عن ابن معين أنه قال: ليس بشيء والله أعلم»[4].

وعلى ناقل الجرح والتعديل أيضاً أن يذكر السبب في الجرح والتعديل، فلعل من جَرَّح وعدَّل إنما أراد في حديث بعينه أو نحو ذلك، وعليه أيضاً أن ينقل ذلك باللفظ لا بالمعنى، قال الإمام تقي الدين السبكي فيما نقله عنه ابنه التاج: «يشترط في المؤرخ:

---

(١) الميزان ٣/٤١٥ ــ ٤١٦.

(٢) المصدر السابق ١/٣٧١، والذهبي، رحمه الله تعالى، لم يتنبه لاصطلاح ابن معين بقوله: «ليس بشيء» في بعض الروايات، وإذا عُلِم ذلك فليس لابن معين قولان مختلفان.

(٣) المصدر السابق ٢/٤٣٣.

(٤) المصدر السابق ٢/٣١٠.

١ ــ الصــدق.

٢ ــ وإذا نقل يعتمد اللفظ دون المعنى.

٣ ــ وأن لا يكون ذلك الذي نقله أخذه في المذاكرة وكتبه بعد ذلك.

٤ ــ وأن يسمي المنقول عنه»[١].

ومما يلزم الجارح أن لا يزيد في جرحه على القدر المحتاج إليه، قال الزركشي في نكته: «وقد قال الشيخ عزالدين بن عبدالسلام في القواعد: لا يجوز للشاهد أن يجرح بذنبين مهما أَمْكَن الاكتفاء بأحدهما، فإن القدح إنما يجوز للضرورة فليقدر بقدرها، ووافقه عليه القرافي وغيره»[٢].

وقال السخاوي: «وإذا أمكنه بالإشارة المفهمة، أو بأدنى تصريح لا تجوز له الزيادة على ذلك، فالأمور المرخص فيها للحاجة لا يرتقى فيها إلى زائد على ما يحصل الغرض»[٣].

وقال الباجي في مقدمة كتابه التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح: «وإنما يجوز للمجرِّح أن يذكر المجرَّح بما فيه مما يَرُدُّ حديثه، لما في ذلك من الذبّ عن الحديث، وكذلك ذو البدعة يُذكر ببدعته لئلا يغتر به الناس حفظاً للشريعة وذباً عنها، ولا يذكر غير ذلك من عيوبه لأنه من باب الغيبة، قال سفيان الثوري في صاحب البدعة: يذكر ببدعته ولا يغتاب بغير ذلك»[٤].

أما آداب الجارح والمعدل فكثيرة، من أهمها: أن يحسن اختيار الألفاظ التي يستعملها، فإن استطاع مثلاً أن يكني عن الكذب فليفعل، فأيوب السختياني كنى عنه بقوله: «فلان يزيد في الرقم»، والشافعي بقوله: «فلان ليس بشيء»، وكان محمد بن سيرين يجرح بقوله: «فلان كما يعلم الله».

---

(١) قاعدة في المؤرخين ٧١ و ٧٣.

(٢) النكت على علوم ابن الصلاح ورقة ١٥٧ ب.

(٣) الإعلان بالتوبيخ ١٢٥.

(٤) ورقة ٢ ب.

ومن الآداب التي ينبل بها الجارح والمعدل أن لا يجرح ويعدل في حضرة شيخه، أو من هو أعلم منه وأتقن، وممن نَبُلَ بهذه الفضيلة سيد المحدثين ورأس الجارحين والمعدلين، الموسوم في هذا العلم بأمير المؤمنين، والذي قال فيه أبو زيد الأنصاري: «وهل العلماء إلا شعبة من شعبة».

قال ابن رجب الحنبلي: «قال وهب بن جرير: سأل رجل شعبة عن حديث من حديث أيوب، فقال له: يا مجنون، تسألني عن حديث من حديث أيوب وحماد إلى جنبك»[1]. وحماد المذكور هو ابن زيد، وهو أثبت الناس في أيوب، ففي ترجمته في تهذيب التهذيب: «قال يحيى بن معين: ليس أحد أثبت في أيوب منه»[2]. وفي سؤالات الأجري لأبي داود: «قلت لأبي داود: اختلف حماد بن زيد وإسماعيل ــ (أي ابن عُلَيَّة) ــ في أيوب، فقال: القول قول حماد بن زيد، كان حماد بن زيد لا يفزع من خلاف أحد يخالفه عن أيوب، ما أحسب حماداً إلا أعلم الناس بأيوب»[3].

ونبل بها أيضاً إماما أهل البصرة يونس بن عبيد، وابن عون، قال ابن رجب الحنبلي: «قال عبدالوهاب الثقفي: سمعت ابن عون يقول: عليكم بأيوب فإنه أعلم مني، قال: وسمعت يونس يقول: عليكم بأيوب فإنه أعلم مني»[4].

وكذلك الإمام الجهبذ عبدالرحمن بن مهدي، قال الذهبي في الميزان في ترجمة محمد بن جعفر (غُندر): «قال ابن مهدي: غُندر في شعبة أثبت مني»[5].

وكذلك عبدالله بن عمر العمري، أخو عبيدالله، قال الذهبي: «قال

---

(١) شرح علل الترمذي ١٩١/١.

(٢) ١٠/٣.

(٣) ص ٢٦٧ ــ ٢٦٨.

(٤) شرح علل الترمذي ١٦٩/١، هذا مع أن أيوب السختياني يقول في يونس بن عبيد: «قبح الله العيش بعدك». كذا في تهذيب التهذيب ٤٤٤/١.

(٥) ٥٠٢/٣.

أحمد: كان عبدالله رجلاً صالحاً، كان يُسأل عن الحديث في حياة أخيه عبيدالله فيقول: أما وأبو عثمان حي فلا»[1].

وأختم هذا الموضوع بكلمة سديدة جامعة للإمام ابن الصلاح، حيث ذكر أن الإخلاص هو أول آداب المتصدر للتحديث، أو لشيء من علومه كالجرح والتعديل فقال: «علم الحديث علم شريف، يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وينافر مساوىء الأخلاق ومشاين الشيم، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا، فمن أراد التصدي لإسماع الحديث أو لإفادة شيء من علومه فليقدم تصحيح النية وإخلاصها، وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها، وليحذر بَلِيَّة حب الرياسة ورعوناتها»[2]. والله أعلم.

□ □ □

[تم الكتاب والحمد لله رب العالمين]

---

(١) الميزان ٢/٤٦٥.

(٢) علوم الحديث ٢١٣.

فِهْرِس المصادر والمراجع

١ ـ الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، للزركشي، تحقيق سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي ببيروت، ط. الثانية ١٣٩٠.

٢ ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، للكنوي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط. الأولى ١٣٨٤.

٣ ـ اختصار علوم الحديث، لابن كثير، مطبعة صبيح بالقاهرة، ط. الثالثة.

٤ ـ الأربعون المرتبة على طبقات الأربعين، لابن المفضل، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

٥ ـ إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، للقسطلاني، القاهرة، ط. الثالثة ١٣٨٥.

٦ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ، للسخاوي، ـ ضمن كتاب علم التاريخ عند المسلمين لروز نثال، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط. الثانية ١٤٠٣.

٧ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، نسخة برلين.

٨ ـ إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، نسخة المكتبة الأزهرية بالقاهرة.

٩ ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، لنورالدين عتر، مطبعة لجنة التأليف، ط. الأولى ١٣٩٠.

١٠ ـ الأنساب، للسمعاني، تحقيق عبدالرحمٰن المعلمي، مطبعة المعارف العثمانية بالهند، ط. الأولى ١٣٨٢.

١١ ـ بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لابن القطان، نسخة دار الكتب المصرية.

١٢ ــ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٤٩.

١٣ ــ التاريخ الصغير، للبخاري، تحقيق محمود زايد، دار الوعي بحلب ودار التراث بالقاهرة، ط. الأولى ١٣٩٧.

١٤ ــ تاريخ عباس الدوري عن ابن معين، تحقيق أحمد سيف، مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة، ط. الأولى ١٣٩٩.

١٥ ــ تاريخ عثمان الدارمي عن ابن معين في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق أحمد سيف، دار المأمون بدمشق.

١٦ ــ التاريخ الكبير، للبخاري، مصورة دار الكتب العلمية، ببيروت.

١٧ ــ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ط. الأولى ١٣٧٩.

١٨ ــ تذكرة الحفاظ، للذهبي، مصورة دار إحياء التراث العربي، ببيروت.

١٩ ــ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق جماعة، وزارة الأوقاف المغربية، ط. الأولى ١٣٨٣.

٢٠ ــ تصحيفات المحدثين، للعسكري، تحقيق محمود ميرة، المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة، ط. الأولى ١٤٠٢.

٢١ ــ التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي، نسخة مكتبة نور عثمانية بتركيا.
وكذلك بتحقيق أبو لبابة حسين، دار اللواء بالرياض، ط. الأولى ١٤٠٦.

٢٢ ــ تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ط. الأولى ١٣٨٠.

٢٣ ــ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي، تحقيق عبدالرحمن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط. الأولى ١٣٨٩.

٢٤ ــ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر، بعناية السيد عبدالله هاشم اليماني، شركة الطباعة الفنية بالقاهرة.

٢٥ ـ تلخيص المستدرك، للذهبي ـ بحاشية المستدرك ـ مصورة دار الفكر ببيروت ١٣٩٨.
٢٦ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر، تحقيق جماعة، مطبعة فضالة بالمحمدية في المغرب ١٣٨٧.
٢٧ ـ تهذيب التهذيب، لابن حجر، مصورة دار صادر ببيروت.
٢٨ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، نسخة دار الكتب المصرية.
وكذلك بتحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط. الأولى ١٤٠٠.
وكذلك مصورة دار المأمون للتراث بدمشق.
٢٩ ـ الثقات، لابن حبان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، ط. الأولى ١٣٩٣.
٣٠ ـ جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لابن عبدالبر، الطبعة المنيرية بالقاهرة.
٣١ ـ الجامع، للترمذي، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، المكتبة الإسلامية ببيروت.
وكذلك الطبعة الأولى ١٣٥٠ التي معها عارضة الأحوذي، المطبعة المصرية بالأزهر.
٣٢ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، ط. الأولى ١٤٠٣.
٣٣ ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، مصورة دار الكتب العلمية ببيروت.
٣٤ ـ جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، المؤسسة العربية الحديثة، ط. الأولى ١٣٨٤.
٣٥ ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، للبيهقي، تحقيق عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط. الأولى ١٤٠٥.
٣٦ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، تحقيق حماد الأنصاري، مطبعة النهضة الحديثة بمكة ١٣٨٧.

٣٧ ـ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ـ ضمن أربع رسائل في علوم الحديث ـ دار القرآن الكريم ببيروت، ط. الأولى ١٤٠٠.

٣٨ ـ ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي، نسخة مكتبة شهيد علي بتركيا.

٣٩ ـ الرحلة في طلب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق نورالدين عتر، دار الكتب العلمية ببيروت، ط. الأولى ١٣٩٥.

٤٠ ـ الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر، لابن ناصرالدين الدمشقي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، ط. الأولى ١٣٩٣.

٤١ ـ رسالة في أحكام اللباس، لابن حجر الهيتمي، نسخة المكتبة الأحمدية بحلب.

٤٢ ـ رسالة في الجرح والتعديل، للمنذري، تحقيق عبدالرحمن الفريوائي، مكتبة دار الأقصى بالكويت، ط. الأولى ١٤٠٦.

٤٣ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنوي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط. الثانية ١٣٨٨.

٤٤ ـ الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للذهبي، مطبعة الظاهر بمصر ١٣٢٤.

٤٥ ـ روضة الناظر وجنة المناظر لموفق الدين المقدسي، المطبعة السلفية بالقاهرة، ط. الرابعة ١٣٩١.

٤٦ ـ السنن، لأبي داود السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية بالقاهرة.

٤٧ ـ سؤالات البرذعي، لأبي زرعة الرازي ـ ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي ـ تحقيق سعدي الهاشمي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط. الأولى ١٤٠٢.

٤٨ ـ سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره، تحقيق موفق عبدالقادر، مكتبة المعارف بالرياض، ط. الأولى ١٤٠٤.

٤٩ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، تحقيق محمد العمري، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط. الأولى ١٤٠٣.

٥٠ ـ سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لابن المديني، نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.

٥١ ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق جماعة، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط. الأولى ١٤٠١.

٥٢ ـ الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، للأبناسي، نسخة مكتبة لا له لي بتركيا.

٥٣ ـ شرح أدب القاضي، للصدر الشهيد، تحقيق محيي هلال السرحان، وزارة الأوقاف ببغداد، ط. الأولى ١٣٩٨.

٥٤ ـ شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال، لسعدي الهاشمي، المطبعة السلفية بالقاهرة.

٥٥ ـ شرح ألفية العراقي (فتح الباقي على ألفية العراقي)، لزكريا الأنصاري، بعناية محمد بن الحسين العراقي، المطبعة الجديدة بفاس ١٣٥٤.

٥٦ ـ شرح ألفية العراقي، لناظمها، بعناية محمد بن الحسين العراقي، المطبعة الجديدة بفاس ١٣٥٤.

٥٧ ـ شرح صحيح مسلم للنووي ـ بحاشية الصحيح ـ المطبعة المصرية بالقاهرة.

٥٨ ـ شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق نورالدين عتر، دار الملاح بدمشق، ط. الأولى ١٣٩٨.

٥٩ ـ صحيح البخاري ـ مع فتح الباري ـ المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٠.

٦٠ ـ صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب الأمير علاء الدين الفارسي)، تحقيق عبدالرحمن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط. الأولى ١٣٩٠.

٦١ ـ صحيح مسلم، بعناية محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ط. الأولى ١٣٧٤.

٦٢ ـ الضعفاء، للعقيلي، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

وكذلك بتحقيق عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط. الأولى ١٤٠٤.

٦٣ ـ الضعفاء الصغير، للبخاري، تحقيق محمود زايد، دار الوعي بحلب، ط. الأولى ١٣٩٦.

٦٤ ـ طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق الطناحي والحلو، مطبعة البابي الحلبي بالقاهرة، ط. الأولى ١٣٨٣.

٦٥ ـ العلل الكبير، للترمذي، بترتيب أبي طالب القاضي، نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.

٦٦ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية بالباكستان، ط. الثانية ١٤٠١.

٦٧ ـ العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، تحقيق طلعت وأوغلي، أنقرة ١٩٦٣.

٦٨ ـ علوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق نورالدين عتر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ١٣٨٦.

٦٩ ـ عمل اليوم والليلة، للنسائي، تحقيق فاروق حمادة، الرباط، ط. الأولى ١٤٠١.

٧٠ ـ الغاية في شرح الهداية للسخاوي، نسخة دار الكتب المصرية.

٧١ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٨٠.

٧٢ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي، تحقيق عبدالرحمٰن عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط. الثانية ١٣٨٨.
وكذلك نسخة مكتبة إستنبول.

٧٣ ـ الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، مطبعة صبيح بالقاهرة.

٧٤ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط. الأولى ١٣٥٦.

٧٥ ـ قاعدة في المؤرخين، للسبكي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ـ ضمن أربع رسائل في علوم الحديث ـ دار القرآن الكريم ببيروت، ط. الثالثة ١٤٠٠.

٧٦ ــ قواعد في علوم الحديث، للتهانوي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط. الثالثة ١٣٩٢.

٧٧ ــ الكامل في الضعفاء، لابن عدي، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق. وكذلك طبعة دار الفكر ببيروت، ط. الأولى ١٤٠٤.

٧٨ ــ الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لسبط ابن العجمي، تحقيق صبحي السامرائي، مطبعة العاني ببغداد.

٧٩ ــ الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، مطبعة السعادة بالقاهرة، ط. الأولى.

٨٠ ــ لسان الميزان، لابن حجر، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت، ط. الثانية ١٩٧١.

٨١ ــ المتكلمون في الرجال، للسخاوي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ــ ضمن أربع رسائل في علوم الحديث ــ دار القرآن الكريم ببيروت، ط. الأولى ١٤٠٠.

٨٢ ــ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، تحقيق محمود زايد، دار الوعي بحلب، ط. الأولى ١٣٩٦.

٨٣ ــ مجمع الأمثال، للميداني، القاهرة ١٣٥٢.

٨٤ ــ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ببيروت، ط. الأولى ١٣٩١.

٨٥ ــ مسند الإمام أحمد، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف بالقاهرة، ١٣٦٥.

٨٦ ــ معرفة الرجال، للجوزجاني، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

٨٧ ــ معرفة الرجال، لابن محرز، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

٨٨ ــ معرفة علوم الحديث، للحاكم، تحقيق معظم حسين، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ط. الثانية ١٣٩٧.

٨٩ ــ المعرفة والتاريخ للفسوي، تحقيق أكرم العمري، مطبعة الإرشاد ببغداد ١٣٩٤.

٩٠ ـ معيد النعم ومبيد النقم، للسبكي، تحقيق النجار وشلبي وأبو العيون، دار الكتاب العربي بمصر، ط. الأولى ١٣٦٧.

٩١ ـ المغني في الضعفاء، للذهبي، تحقيق نورالدين عتر، دار المعارف بحلب، ط. الأولى ١٣٩١.

٩٢ ـ مقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مصورة دار الكتب العلمية ببيروت.

٩٣ ـ مناقب الإمام أحمد بن حنبل، لابن الجوزي، تحقيق عبدالله التركي، مكتبة الخانجي بمصر، ط. الأولى ١٣٩٩.

٩٤ ـ المنتخب من كتاب العلل، لموفق الدين بن قدامة المقدسي، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

٩٥ ـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، لابن تيمية، طبعة بولاق بالقاهرة، ط. الأولى ١٣٢٢.

٩٦ ـ موضوعات من مستدرك الحاكم، للذهبي، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

٩٧ ـ الموقظة، للذهبي، نسخة دار الكتب الظاهرية بدمشق.

٩٨ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق البجاوي، مصورة دار المعرفة ببيروت.

وكذلك نسخة المكتبة الأحمدية بحلب، ومكتبة أحمد الثالث بتركيا، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٩٩ ـ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

١٠٠ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

١٠١ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية، لجمال الدين الزيلعي، المكتب الإسلامي ببيروت، ط. الثانية ١٣٩٣.

١٠٢ ـ النكت على علوم ابن الصلاح، للزركشي، نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا.

١٠٣ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، تحقيق ربيع بن هادي عمير، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط. الأولى ١٤٠٤.

١٠٤ ـ هدي الساري، لابن حجر، المطبعة السلفية بالقاهرة.

فِهْرِس الموضوعات

□ □ □